وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف - المسيلة

كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم التجارية
رقم: .....

ميدان: العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
فرع: العلوم التجارية
تخصص: مالية وتجارة دولية

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر أكاديمي

إعداد الطالبين:- عبد القادر ارفيس
- جمال لخذاري

تحت عنوان

تحديات ترقية الصادرات خارج المحروقات في ظل انهيار أسعار النفط

دراسة حالة الجزائر للفترة:2014-2017

لجنة المناقشة:

د. قاسمي السعيد	أستاذ محاضر ـ أ-	رئيسا
د. غربي حمزة	أستاذ محاضر ـ أ-	مشرفا و مقررا
د. قمان مصطفى	أستاذ محاضر ـ ب-	مناقشا

السنة الجامعية: 2018/2017

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر و عرفان

الحمد لله حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه ملئ الأرض و ملئ السماوات

و ملء ما بينهما و ملء ما شئت من خلقك

أنت المستعان على كل الأعمال، ما كان من توفيق فمن عندك و ما كان من تقصير فمن أنفسنا و الشيطان

بتوفيق من الله عز وجل تم إتمام هدا العمل المتواضع

الذي نسأل الله أن لا يحرمنا أجره.

و اعترافا منا بالفضـــــل لأهلـــــــه عملا

بقول رسول الله صلى الله عليه و سلم ((**لايشكرالله من لايشكرالناس**))

نتقدم بالشكـــر الجـــزيل

لأستاذنا الدكتور: **غربي حمزة**

الذي كان أمينا معنا ناصحا لنا و مشرفا علينا

كما نشكر الدكتور: **لقليطي الأخضر** الذي كان عونا لنا طيلة مسيرة الماستر

و الذي أنار لنا بها دربا جديدا في حياتنا

دون أن ننسى جميع أساتذة

كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير.

الإهـــــداء

إلى معلم الخير والسخاء .. إلى من كان عرقه مداداً لقلمي الذي أكتب به الحروف والكلمات، إلى من كان وراء كل نجاح حققته في هذه الحياة .. إلى من كان له الفضل بعد الله في تربيتي وتعليمي .. إلى والدي العزيز.

إلى من أودع الله في قلبها الرحمة .. وتحت قدميها الجنة .. والدتي العزيزة حفظها الله وأمدّها بالصحة والعافية على صبرها.

إلى من تقاسمت معهم حلو الحياة ومُرّها .. إلى من كانت خطاهم معي من أول المشوار إخوتي سر نجاحي .. وأخواتي عبير حياتي.

إلى أفراد أسرتي الصغيرة إلى شريكة حياتي زوجتي الغالية، وإلى إبنتي العزيزة منال

إلى أصدقائي الأعزاء: عبد القادر ارفيس، علي براهيمي، نايل طرافي، محمد صغير شويطر

إلى جميع الأصدقاء والزملاء في العمل والدراسة

إلى مناهل العلم .. أساتذتي الكرام .. اعترفاً لهم بالجميل.

إليهم جميعا اهدي ثمرة جهدي.

جـــمال

الإهـــــداء

إلى من يعجز اللسان و يجف القلم عن وصف جميلهما، ولا يمكن للكلمات

أن توفي حقهما أبويا الكريمان أطال الله في عمرهما

إلى رفيقة دربي و نبراس حياتي

زوجتي

إلى من شاركوني أفراحي وأحزاني وكانوا لي نعم السند في هذه الحياة

إخوتي حفظهم الله

إلى من كان معي طيلة مساري الدراسي و تقاسم معي انجاز هذا العمل

صديقي جمال

إلى كل من علمني في جميع مراحل دراستي

إلى كل هؤلاء و بأسمى معاني الوفاء أهدي هذا العمل

عبدالقادر

الملخص:

تعتبر تنمية الصادرات خارج المحروقات في الدول المصدرة للنفط عنصر داعم للنمو الاقتصادي، لما له من آثار ايجابية على الميزان التجاري، ميزان المدفوعات و على الدخل الإجمالي، كما تشكل الصادرات المصدر الرئيس للعملة الصعبة.

الجزائر كدولة نامية ومصدرة للنفط تحاول تنويع صادراتها وعدم الاعتماد على النفط لتجنب آثار انخفاض أسعاره، و بالتالي العمل على ترقية الصادرات غير النفطية من خلال البحث عن قطاعات بديلة، نظرا لما تتوفر عليه الجزائر من إمكانيات كبيرة في مختلف القطاعات على غرار القطاع الفلاحي والقطاع السياحي، وفي ظل الفشل الذريع للسياسات السابقة للحكومة الجزائرية في التخلص من التبعية لقطاع النفط و بعد صدمة انهيار أسعار النفط في جوان 2014، أقرت الحكومة الجزائرية جملة من التدابير و الإجراءات الجديدة للتكيف مع هذه الصدمة.

الكلمات المفتاحية: الصادرات غير النفطية، ترقية الصادرات، البدائل الإستراتيجية لقطاع النفط.

Abstract

The development of exports out of hydrocarbons in the oil-exporting countries is a supportive essential element for economic growth , because of its positive effects on the trade balance , the balance of payment and the total income . also the exports are the main component of the earnings of the country's foreign currency .

Algeria as a developing country and oil exporter is trying to diversify its exports and non-dependence on the hydrocarbons to avoid the effects of falling prices , thus work to upgrade the non –oil exports By looking for alternative sectors , Given the great potential of Algeria in different sectors such as the agricultural sector and the tourism sector and In light of the failure of the previous policies of the Algerian government to get rid of dependence on the oil sector and after the shock of the collapse of oil prices in June 2014, The government approved new measures and procedures to adapt to this shock.

Key words: Non - oil exports, Export Promotion , Strategic Alternatives

To the oil sector .

قائمة المحتويات:

قائـــــمة المحتـــــــويات	الصفحة
شكـــر وعــرفان	
الإهـــــــــداء	
الملـــــــــخص	
قائـــمة المحتويات	**III-I**
قائـــمة الجـــداول	**IV**
قائـــمة الأشـــكال	**V**
قائمة الرمـــــوز	**VI**
المقدمـــــة العامة	**أ-ه**
الفصل الأول :مفهوم التصدير ونظرياته	**23-1**
تمهـــــيد	**1**
المبحث الأول : ماهية التصدير،أهميته، أهدافه، وأنواعه	**12-2**
المطلب الأول: مفهوم التصدير و أنواعه	**2**
الفرع الأول: مفهوم التصدير	**2**
الفرع الثاني: أنواع التصدير	**4**
المطلب الثاني: أهمية التصدير وأهدافه	**6**
الفرع الأول: أهمية التصدير	**6**
الفرع الثاني: أهداف التصدير	**7**
المطلب الثالث: عوامل نجاح التصدير ومحدداته	**7**
الفرع الأول: عوامل نجاح التصدير	**8**
الفرع الثاني: محددات التصدير	**10**
المبحث الثاني: نظريات التصدير ودوره في زيادة النمو الاقتصادي	**23-12**

المطلب الأول: أهم نظريات التصدير	12
المطلب الثاني: ماهية النمو الإقتصادي	14
الفرع الأول: تعريف النمو الإقتصادي	15
الفرع الثاني: أنواع النمو الإقتصادي	16
الفرع الثالث: مصادر النمو الإقتصادي	17
المطلب الثالث: دور الصادرات في زيادة النمو الاقتصادي	19
الفرع الأول: دور الصادرات في إحداث النمو حسب الفكر التجاري	19
الفرع الثاني: دور الصادرات في إحداث النمو حسب الفكر الكلاسيكي	20
الفرع الثالث: دور الصادرات في إحداث النمو حسب الفكر المعاصر	20
خلاصة الفصل الأول	23
الفصل الثاني: واقع التجارة الخارجية في الجزائر وإستراتيجية ترقية الصادرات خارج المحروقات خلال الفترة: 2014-2017	**24-67**
تمهـــــيد	**24**
المبحث الأول: تحليل وتوصيف هيكل الصادرات والواردات والميزان التجاري ومعدل التغطية في الجزائر	**25-31**
المطلب الأول: تطور الصادرات والواردات والميزان التجاري ومعدل التغطية في الجزائر خلال الفترة 2014-2017	25
الفرع الأول: تطور الصادرات والواردات الجزائرية للفترة: 2014-2017	25
الفرع الثاني: تطور الميـــزان التجاري ومعـــدل التغطية في الجـــزائر للفتـــرة: 2014-2017	26
المطلب الثاني: واقع الصـــادرات النفطـــية وغير النفطية في الجزائر خلال الفتـــرة: 2014- 2017	29
الفرع الأول: واقع الصادرات النفطية في الجزائر خلال الفترة: 2014-2017	29
الفرع الثاني: واقع الصادرات غير النفطية في الجزائر خلال الفترة: 2014-2017	30
المطلب الثالث: التحـــديات والعـــقبات التي تواجه إستراتيجية ترقية الصـــادرات خارج المحروقات	31
المبحث الثاني: ردود أفعال الحكومة الجزائرية اتجاه انخفاض أسعار النفط في جوان 2014	**35-42**

المطلب الأول: أسباب انخفاض أسعار النفط في جوان 2014	**36**
المطلب الثاني: تداعيات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري	**38**
المطلب الثالث: سياسات الجزائر للتكيف مع إنخفاض أسعار النفط في جوان 2014	**40**
المبحث الثالث: البدائل الإستراتيجية لقطاع المحروقات	**42-64**
المطلب الأول: الطاقات المتجددة كبديل استراتيجي لقطاع النفط	**42**
المطلب الثاني: الفلاحة كبديل استراتيجي لقطاع النفط	**46**
الفرع الأول: مقومات القطاع الزراعي في الجزائر	**46**
الفرع الثاني: مساهمات القطاع الفلاحي في التنمية في الجزائر	**56**
المطلب الثالث: السياحة كبديل استراتيجي لقطاع النفط	**57**
الفرع الأول: مقومات القطاع السياحي في الجزائر	**57**
الفرع الثاني: أهمية القطاع السياحي في الجزائر	**64**
خلاصة الفصل الثاني	**67**
الخاتـــــــمة	**68-70**
قائمة المراجع	**71-76**

قائمة الجـــــــــــــــداول:

رقم الجـدول	عنـــــــــــوان الجـــــــــــدول	رقم الصفحة
جدول رقم (01)	تطور الصادرات والواردات الجزائرية خلال الفترة 2014–2017.	25
جدول رقم (02)	تطور الميزان التجاري ومعدل التغطية للجزائر للفترة 2014–2017.	27
جدول رقم (03)	قيمة الصادرات النفطية ونسبتها إلى الصادرات الكلية في الجزائر خلال الفترة 2014–2017.	29
جدول رقم (04)	قيمة الصادرات خارج المحروقات ونسبتها إلى الصادرات الكلية خلال الفترة 2014–2017.	30
جدول رقم (05)	أهم الصادرات الجزائرية خارج المحروقات خلال الفترة 2014–2017	31
جدول رقم (06)	نسبة المساحة المزروعة إلى المساحة الكلية ونصيب الفرد منها .	47
جدول رقم (07)	قيمة الصادرات الزراعية والغذائية مقارنة بالصادرات الكلية.	48
جدول رقم (08)	مساحة المحاصيل المطرية والمروية في الجزائر خلال سنة 2014 و2015.	49
جدول رقم (09)	القوى العاملة الكلية والقـــــوى العاملة الزراعية في الجزائر خلال عامي 2014 و 2015.	50
جدول رقم (10)	المنتجات الحيوانية والنباتية في الجزائر خلال سنة 2014 وقيمة الصادرات والواردات من هذه المنتجات.	50
جدول رقم (11)	المنتجات الحيوانية والنباتية في الجزائر خلال سنة 2015 وقيمة الصادرات والواردات من هذه المنتجات.	53
جدول رقم (12)	عدد الحمامات المعدنية بالجزائر لسنة 2014	61
جدول رقم (13)	وضعية الحضيرة الفندقية الوطنية لسنتي 2014–2016	63

قائمة الأشكال:

رقم الشكل	عنـــــوان الشـــــــــكل	رقم الصفحة
شكل رقم (01)	تطور الصادرات والواردات الجزائرية خلال الفترة 2014-2017.	26
شكل رقم (02)	تطور الميزان التجاري ومعدل التغطية للجزائر للفترة 2014-2017.	28
شكل رقم (03)	تطور معدل التغطية في الجزائر خلال الفترة 2014-2017.	28

قائمة الرموز:

الرمز	معناه
ALGEX	الوكالة الوطنية للتجارة الخارجية
CACI	الغرفة الجزائرية للتجارية والصناعة
CNRC	المركز الوطني للسجل التجاري
CACQE	المركز الوطني لمراقبة الجودة والرزم
CRM	إدارة العلاقة مع الزبون
MKM	إدارة المعرفة التسويقية
TQM	إدارة الجودة الشاملة
BM	المقارنة المرجعية
RE	إعادة الهندسة
SCM	إدارة سلسلة الإمداد

مقدمة عامة

مقدمة عامة

إن الصادرات والاستثمار يمثلان وجهان لعملة واحدة، في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول التي تسعى إلى تحقيق وبلوغ مركز متقدم في سباق الأمم نحو النمو والازدهار والرفاهية كذلك يرتبط النجاح في تنمية الصادرات للدول بمدى نجاحها في إيجاد البيئة الملائمة والمناخ الجاذب للاستثمار بشكل عام، أمام المستثمرين المحليين والأجانب وفي مختلف المجالات الإنتاجية والاقتصادية.

ومن هنا يأتي الدور الكبير الذي تقوم به الصادرات كمحرك رئيس للنمو والتنمية في اقتصاديات الدول مما يحتم أن تحظى بالمزيد من الاهتمام والرعاية من قبل الدول وكذلك الجهات ذات العلاقة كالغرف التجارية، الصناعية، المؤسسات والصناديق التمويلية، والبنوك التجارية، إضافة إلى الشركات والمنتجين والمصدرين أنفسهم، بحيث تتضافر الجهود بهدف المزيد من النجاحات التي تحققها الوحدات الإنتاجية في مختلف المجالات الاقتصادية.

وتعتبر الجزائر من البلدان الأقل تنوعا في صادراتها إذ يمكن تصنيفها على أنها من الدول التي تعتمد بشدة على تصدير سلعة واحدة أساسية وهي المحروقات، بنسبة تفوق 95% في المتوسط، كما تشكل الجباية البترولية أكثر من 60% من إيرادات الميزانية العامة للدولة، وهو وضع يجعل الاقتصاد الجزائري شديد الحساسية والتأثر بالتغيرات الحاصلة في سوق النفط، في ظل التنبؤ بسعر النفط المعروف تاريخيا بأنه الأكثر تقلبا من بين السلع الرئيسية .

وفي هذا السياق فقد انهارت أسعار النفط بصورة حادة و مفاجئة منذ منتصف العام 2014 حيث إنه بعد الطفرة التي عرفتها الأسعار منذ مطلع الألفية الثانية و استمرت لأكثر من عقد من الزمن، انخفض سعر برميل النفط من 110 دولارا في جوان 2014 ليصل إلى حوالي 30 دولارا مطلع العام 2016، وبلغة النسب المئوية فقد هبطت أسعار النفط بمعدل تجاوز 72%، وفي ظل هذه المقاربة فان تنمية الصادرات خارج المحروقات بات قضية إستراتيجية، تؤدي إلى وجود مصادر أخرى يمكن الاعتماد عليها لتوفير النقد الأجنبي، لأجل هذا تسعى الحكومة الجزائرية إلى التركيز على سياسة تشجيع الصادرات خارج المحروقات كعملية تنموية طويلة الأجل، من خلال رفع الأداء التصديري للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية غير النفطية و انطلاقا من هذا الطرح تتضح معالم الإشكالية.

إشكالية الدراسة:

تعمل الجزائر ومن أجل الإندماج في الاقتصاد العالمي على تقوية موقعها في التجارة الدولية، في ظل نظام دولي تجاري جديد يتصف بالتحرير السلعي، وهو ما يصعب وضعية الجزائر ويجعلها مجبرة على تأهيل مؤسساتها، وترقية منتجاتها لمنافسة السلع الأجنبية واقتحام الأسواق العالمية، من خلال تحقيق ميزة تنافسية في قطاعات خارج المحروقات من أجل تحقيق النمو الاقتصادي.

وفي ظل انهيار أسعار النفط وعدم اليقين بالطلب عليه مستقبلا، انتهجت الجزائر سياسة لترقية الصادرات غير النفطية، في ظل واقع يتميز بمجموعة من المشاكل والعراقيل والإجراءات التي تحد من عملية التصدير، على ضوء ما سبق يمكن بلورة إشكالية الدراسة في التساؤل التالي:

ما هي الإجراءات والتدابير التي اتخذتها الحكومة الجزائرية في ترقية الصادرات خارج المحروقات؟ وما هي البدائل الإستراتيجية لقطاع المحروقات؟

فرضيات الدراسة:

و كإجابة مؤقتة على إشكالية الدراسة يمكن صياغة الفرضية التالية :

التنويع الاقتصادي آلية إستراتيجية للخروج من التبعية النفطية في الجزائر كا لإستثمار في القطاع الفلاحي والقطاع السياحي في ظل التنوع الجغرافي والمناخي الذي تزخر به الجزائر.

أهداف وأسباب الدراسة:

تعتبر سياسة التصدير محورا أساسيا في رسم السياسات الاقتصادية للدول لكونها مصدر هام لتدفقات النقد الأجنبي، حيث تعد حصيلة الصادرات المصدر الرئيسي للموارد المالية المتدفقة إلى القطر هذا من جهة، ومن جهة أخرى تعمل على تغطية ما تحتاجه من إيرادات من سلع وخدمات ضرورية، ويعمل التصدير على تحقيق أقصى درجات التصنيع والنمو، ويرتبط بتحقيق التخصيص الأمثل للموارد الاقتصادية المتاحة للمجتمع، الأمر الذي يسرع من عملية التنمية الاقتصادية، وهو على هذا النحو يحتل أهمية كبيرة في مجال بناء وتطوير وإصلاح الهيكل الاقتصادي للدول، وفي ظل التحولات الراهنة لا سيما الانخفاض الحاد لأسعار النفط وعدم مرونة الطلب والعرض في أسواقه بالإضافة إلى عدم اليقين بشأن الطلب والأسعار في المستقبل، تبحث الكثير من الدول على غرار

الجزائر على وجود بدائل اقتصادية للتخفيف من حدة الأزمات الناجمة عن انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية.

الدراسات السابقة:

أ. أثر ترقية الصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي مذكرة ماجستير للباحث بن جلول خالد جامعة الجزائر 2009، وهذا من خلال إبراز أثر الصادرات على النمو الاقتصادي من خلال الإشكالية التالية: إلى أي مدى يمكن إن يتأثر النمو الاقتصادي للجزائر من جراء ترقية الصادرات خارج المحروقات؟ حيث وصلت إلى أن معظم الإجراءات والتدابير المطبقة لتحسين الصادرات خارج المحروقات لم تصل إلى المستوى المرغوب فيه.

ب. أثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في البلدان النامية، الحوافز والعوائق جامعة الجزائر 2004، ولقد تم اخذ عينة من الدول النامية وهي السعودية و تونس و الجزائر و كانت الدارسة عبارة عن مقارنة بين واقع التصدير خارج المحروقات على النمو الاقتصادي في الدول محل الدارسة، وانطلق من إشكالية هل يمكن أن تؤثر عملية تنمية الصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي في الدول محل الدارسة، من خلال التأثير على عدد من المتغيرات الاقتصادية الكلية؟ وتوصل الباحث إلى نتائج نجد من أهمها أن الدول محل الدارسة استطاعت تحقيق معدلات مرتفعة للتنمية الاقتصادية، وذلك من خلال انتهاج سياسات تنموية قائمة على التوجه الخارجي حيث سمحت هذه الإستراتيجية بزيادة الاستثمارات، ومن ثم الاستفادة من مزايا اقتصاديات الحجم من خلال اتساع نطاق السوق الخارجي.

ج. أثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر – دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة - مذكرة ماجستير من إعداد مصطفى بن ساحة، جامعة بسكرة 2011، والذي توصل من خلال الإشكالية التالية: إلى أي مدى تسهم إستراتيجية تنمية الصادرات غير النفطية المعتمدة على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق النمو الاقتصادي بالجزائر؟ حيث كشف الارتباط القوي بين الصادرات والنمو الاقتصادي، وبين بأن عملية التصدير تلعب دوراكبيرا كمحرك للنمو الاقتصادي، وهو ما يعكس الاهتمام الكبير بها في الفكر الاقتصادي.

د. أثر ترقية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر– دراسة مستقبلية حول تنويع الاقتصاد الجزائري - مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية من إعداد الباحث قاسمي الأخضر، جامعة باتنة 2014، حيث توصل من خلال الإشكالية التالية: ما مدى أهمية و دور الصادرات

غير النفطية في النمو الاقتصادي بالجزائر؟ إلى أن إحداث التنمية الاقتصادية بالجزائر أصبح يتوقف على نشاط الدولة في التصدير خاصة خارج قطاع المحروقات، نظرا لما يلعبه من دور مهم في تحقيق معدلات نمو عالية وخلق المزيد من فرص العمل وتوفير الموارد المالية اللازمة للمشاريع التنموية.

حدود الدراسة:

يمكن تقسيم الدراسة إلى حدود مكانية وحدود زمنية

الحدود المكانية: تتناول الإقتصاد الجزائري.

الحدود الزمنية: ارتأينا في بحثنا هذا أن نحدد مجال الدراسة من سنة 2014 و هي السنة التي انخفضت فيها أسعار النفط بشكل حاد إلى سنة 2017، حيث عمدت الحكومة على مجموعة من الإجراءات من اجل الحفاظ على الموازنة العامة للدولة و تحقيق النمو الاقتصادي.

منهج الدراسة:

حتى نعطي الموضوع محل الدراسة حقه من التحليل والتدقيق ونسلط الضوء على مكوناته ارتأينا إتباع المنهج الوصفي التحليلي باعتباره المنهج المناسب لعرض محتويات هذه الدراسة.

أسباب اختيار الموضوع:

- **أسباب موضوعية:** المواضيع التي تتحدث عن ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر من المواضيع الحساسة جدا، فهي تعد الشغل الشاغل للعديد من الباحثين و الساسة و صناع القرار في ظل انهيار أسعار النفط، لذا وجب أن يخصص لها حيزا واسعا من الكتابات والدراسات الأكاديمية .
- **أسباب ذاتية:** تم اختيارنا لهذا الموضوع لأنه في مجال تخصصنا، ورغبة منا في البحث حول نجاعة السياسة المنتهجة من طرف الدولة الجزائرية، فيما يخص الإجراءات المتعلقة بترقية الصادرات خارج المحروقات.

محتويات الدراسة:

لمعالجة هذا الموضوع اقتضت دراستنا تقسيم البحث إلى فصلين، فصل للجانب النظري وفصل للجانب التطبيقي حيث في:

الفصل الأول: بعنوان مفهوم التصدير ونظرياته، حيث تم تقسيمه إلى مبحثين المبحث الأول كان بعنوان ماهية التصدير، أهميته، أهدافه وأنواعه، وتم تقسيم هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب، المطلب الأول كان بعنوان مفهوم التصدير وأنواعه، المطلب الثاني بعنوان أهمية التصدير وأهدافه والمطلب الثالث بعنوان عوامل نجاح التصدير ومحدداته، أما المبحث الثاني فكان بعنوان نظريات التصدير ودوره في زيادة النمو الاقتصادي وتم تقسيمه كذلك إلى ثلاثة مطالب المطلب الأول بعنوان أهم نظريات التصدير، المطلب الثاني بعنوان ماهية النمو الإقتصادي والمطلب الثالث دور الصادرات في زيادة النمو الإقتصادي.

الفصل الثاني: بعنوان واقع التجارة الخارجية في الجزائر وإستراتيجية ترقية الصادرات خارج المحروقات خلال الفترة 2014-2017 وتم تناوله في ثلاثة مباحث، فيما يخص المبحث الأول كان بعنوان تحليل وتوصيف هيكل الصادرات والواردات والميزان التجاري ومعدل التغطية في الجزائر، وقد قسم هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب المطلب الأول بعنوان تطور الصادرات والواردات والميزان التجاري ومعدل التغطية في الجزائر، المطلب الثاني بعنوان واقع الصادرات النفطية وغير النفطية في الجزائر، والمطلب الثالث التحديات والعقبات التي تواجه إستراتيجية ترقية الصادرات خارج المحروقات، أما المبحث الثاني فهو بعنوان ردود أفعال الحكومة الجزائرية اتجاه انخفاض أسعار النفط في جوان 2014، وقد قسم هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب المطلب الأول بعنوان أسباب انخفاض أسعار النفط في جوان 2014، المطلب الثاني تداعيات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري والمطلب الثالث بعنوان سياسات الجزائر للتكيف مع الصدمة، بينما المبحث الثالث كان تحت عنوان البدائل الإستراتيجية لقطاع المحروقات وفيه ثلاثة مطالب، المطلب الأول بعنوان الطاقات المتجددة كبديل استراتيجي لقطاع النفط، المطلب الثاني الفلاحة كبديل استراتيجي لقطاع النفط أما المطلب الثالث فكان بعنوان السياحة كبديل استراتيجي لقطاع النفط .

الفصل الأول:

مفهوم التصدير ونظرياته

الفصل الأول: مفهوم التصدير ونظرياته

تمهيد:

يعتبر التصدير ركنا أساسيا في عملية النمو الاقتصادي للدول المتقدمة والنامية على حد سواء، وهو من أهم استراتيجيات التوغل في الأسواق الدولية، وأحد أهم الأهداف الاقتصادية بالنسبة للدول والمؤسسات،فمن القضايا القليلة التي يتفق عليها الاقتصاديون وصناع القرار الاقتصادي هو أن الصادرات لأي دولة تعد أحد الوسائل الرئيسية في دفع عجلة النمو والتنمية الاقتصادية، كما يمثل التصدير لأي مؤسسة نقطة الانطلاق إلى الأسواق العالمية وما تعنيه من مكاسب وزيادة في أرباح المؤسسة.

لقد أجمعت الدول الاقتصادية الكبرى على أهمية نظرية النمو من خلال التصدير والتي حضيت بقبول واسع وانتشار كبير بين جمهور الدارسين والباحثين وصناع القرار الاقتصادي، فاستطاعت أن تحل محل نظرية إحلال الواردات التي انتشرت على نطاق واسع خلال حقبة الستينيات، وقد استطاعت العديد من الدول على غرار دول جنوب شرق آسيا واليابان أن تحقق معدلات نمو قياسية بالاعتماد على عملية التصدير.

وفي هذا الفصل سيتم التطرق إلى أهم المفاهيم والنظريات التي تشرح عملية التصدير وذلك من خلال المبحثين المواليين :

المبحث الأول: ماهية التصدير، أهميته، أهدافه وأنواعه؛

المبحث الثاني: نظريات التصدير ودوره في زيادة النمو الاقتصادي.

المبحث الأول: ماهية التصدير، أهميته، أهدافه وأنواعه

يعد قطاع التصدير من القطاعات المهمة التي أصبحت تعتمد عليها الدول قصد تحقيق ميزان تجاري موجب، ومن خلاله يتم تحقيق النمو والتطور الاقتصادي، والرفاه للمجتمع.

وفي هذا المبحث سيتم التطرق إلى أهم المفاهيم المتعلقة بعملية التصدير وأنواعه، وذلك من خلال المطلب الأول، بينما المطلب الثاني فسيتم التعرف على أهمية التصدير وأهدافه، أما المطلب الثالث فيتم فيه التعرف على أهم عوامل نجاح التصدير، وكذا المحددات والعقبات التي تواجهه.

المطلب الأول : مفهوم التصدير وأنواعه

في هذا المطلب ستتم دراسة أهم الجوانب المتعلقة بعملية التصدير من حيث مفهومه وأهم أنواعه.

الفرع الأول : مفهوم التصدير

التصدير هو عملية هامة تتدخل في مراحل النشاط التجاري للمؤسسة الاقتصادية، وهو ركيزة تنموية فعالة بالنسبة لمختلف الدول، ولقد تعددت مفاهيم التصدير بين مختلف الباحثين، وسيتم إبراز أهمها في ما يلي:

- يعرف التصدير بأنه قدرة الدولة و مؤسساتها على تحقيق تدفقات سلعية، خدمية ومعلوماتية، مالية، ثقافية، سياحية وبشرية إلى دول وأسواق عالمية ودولية أخرى، بغرض تحقيق أهداف الصادرات من أرباح وقيم مضافة وتوسع ونمو وانتشار فرص العمل، والتعرف على ثقافات أخرى وتكنولوجيات جديدة وغيرها [1].
- يعرف التصدير أيضا على أنه عملية بيع للسلع والخدمات للدول الأخرى [2] .

[1] فريد النجار، **التصدير المعاصر والتحالفات الإستراتيجية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008، ص15.

[2] محمد مدحت غربي،**الواردات والصادرات والتعريفة الجمركية مع دراسة للسوق العربية المشتركة** ، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية،مصر، 2002،ص 121 .

- كما يعرف بأنه العملية التي من خلالها تتدفق السلع والخدمات من التراب الوطني والتي تحول خارج هذه الحدود ويمكن أن تكون بكثرة أو بقلة[1].
- هو بيع أقصى ما يمكن من الإنتاج الوطني للخارج ، للحصول على أكبر قدر ممكن من رؤوس الأموال الأجنبية[2].
- كما يعرف التصدير بأنه الأسلوب الأكثر انتشارا من التجارة العالمية، و يعتبر أسلوبا مرنا و سهل الاستخدام، والتصدير لا يحتاج إلى استثمارات مالية كبيرة و بأقل ما يمكن من الموارد البشرية المتاحة[3].

وعليه فان التصدير يحقق ميزتين أساسيتين هما[4]:

- ✓ عدم تحمل تكاليف إنشاء تسهيلات إنتاجية في السوق الأجنبي، وهي تكاليف عادة ما تكون كبيرة .
- ✓ إن هذا الأسلوب قد يتماشى مع رغبة الشركة في تحقيق اقتصاديات الحجم الكبير، و الموقع الاقتصادي المفضل بالنسبة للشركة .

ومنه فإن التصدير هو بيع المنتجات المتنوعة من طرف المؤسسات المحلية إلى خارج الدولة وهو أسهل وسيلة للمؤسسات في اقتحام الأسواق الأجنبية.

ومن خلال التعاريف السابقة يمكن تعريف التصدير كالآتي :

هو أنه جملة من الوسائل والمهام التي تتخذها المؤسسة لإيصال منتوجاتها من السوق المحلي إلى السوق الأجنبي، من قبل الأعوان المقيمين إلى الأعوان غير المقيمين، ويعتبر عملية معقدة بحيث تستوجب تدخل الاختصاصات المختلفة، كالتسويق، التأمين، التمويل والنقل والتموين، وهذا ما يستلزم تجنيد كل طاقات المؤسسة[5].

---

[1] سعد غالب ياسين ، **الإدارة الدولية مدخل استراتيجي**، دار البازوردي العلمية، الأردن، 1999، ص40.

[2] محمود عبد الرزاق، **الاقتصاد المعرفي والتصدير**، الدار الجامعية للنشر سنة 2011، ص50.

[3] جعفر عبد الله موسى إدريس، **الإدارة الإستراتيجية**، دار ناشرون ومكتبات خوارزم العلمية، الطبعة الأولى، 2013، ص 226.

[4] بشار لزهل، جارديت جونز، **الإدارة الإستراتيجية (مدخل متكامل)**، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2008ـــ2010، ص269.

[5] عبد القادر مولاي ، **التصدير كإستراتيجية لتحقيق التنمية الاقتصادية دراسة حالة الجزائر** ، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، غير منشورة، جامعة بن يوسف بن خدة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، سنة 2006/ 2007، ص3.

الفرع الثاني : أنواع التصدير

يمكن للمؤسسة أن تقوم بعملية التصدير بشكل مباشر أو غير مباشر أو مشترك.

أ –التصدير المباشر

هو دخول المؤسسة بصورة مباشرة في عمليات التصدير مع تحملها تكاليف الاستثمار والمخاطرة ومفترضة بأن العوائد المحققة من وراء دخولها المباشر يغطي تكاليف الاستثمار فضلا عن رغبتها في عدم إعطاء حصة من عوائدها المحققة إلى الوسطاء [1]، حيث تتولى المؤسسة ذاتها إنجاز المهام التصديرية بدلا من توكيلها إلى جهة أخرى خارجية ودون الاستعانة بخدمات الوسطاء، وتتم عملية التصدير المباشر من خلال ما يلي:[2]

- إنشاء إدارة متخصصة للتصدير ويكون مسؤول عنها مدير المبيعات الخارجية (مديرا للتصدير) ومجموعة من المساعدين له وهدفهم البحث عن أسواق خارجية من خلال تفاعلهم مع إدارة التسويق في المؤسسة .
- وجود فرع لإدارة المبيعات في الأسواق الخارجية وذلك حتى تتمكن المؤسسة من تحقيق وجود فعلي لها في الأسواق الدولية وللتعرف عن كثب على طبيعة هذه الأسواق وحاجات ورغبات الزبائن فيها.
- تعيين مديرين وممثلين في الأسواق الخارجية وتكون مهمتهم السفر للأسواق الدولية .
- وكيل أجنبي في السوق الدولية .حيث يقوم بالبيع لصالح المؤسسة نيابة عنها في السوق الدولية.

ب –التصدير غير المباشر

يتم التصدير غير المباشر عن طريق الوسطاء(وكلاء البيع أو وكلاء التصدير) حيث يقوم الوسيط بشراء المنتجات مباشرة من المصنع ومن ثم إعادة بيعها إلى دولة أجنبية، وتحت اسم وكيل البائع

[1]– ثامر البكري،**التسويق (اسس ومفاهيم معاصرة)**، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع ــ عمان ، الأردن ، الطبعة العربية ، 2006 ، ص280 .

[2]– نظام موسى سويدان ، شفيق ابراهيم حداد ، **التسويق (مفاهيم معاصرة)** ، دار الحامد للنشر و التوزيع ، عمان ، طبعة 2003 ، ص363.

أو وكيل التصدير،وعليه فإن المصدرين غير المباشرين ليس لديهم اتصال مباشر مع المستهلكين في الأسواق الأجنبية[1]. و يأخذ التصدير غير المباشر الأشكال التالية[2]:

- ✓ التصدير من خلال الاعتماد على وكلاء : حيث يقوم الوكيل بالبحث عن المشترين في الأسواق الخارجية مقابل حصوله على عمولة .
- ✓ المنظمات التعاونية :حيث تقوم هذه المنظمات بالتعاون مع الشركات المنتجة للبحث لها عن أسواق خارجية لمنتجاتها وتكون هذه المنظمات تحت سيطرة ورقابة الشركات المنتجة.

وهذه الطريقة في الدخول للأسواق الخارجية تحقق ميزتين أساسيتين هما[3]:

- أنها تقلص التكاليف المترتبة على الاستثمار لكون الشركة ليست بحاجة إلى إيجاد وتطوير قسم التصدير وكذا البحث عن الأسواق الخارجية ، وتتحمل التكاليف الإضافية مقابل ذلك.
- تقليل هذه المخاطرة لأدنى حد ممكن لكون هؤلاء الوسطاء الذين ينوبون عن الشركة في التصدير، لهم المعرفة الكافية عن الأسواق الخارجية ولذلك فالأخطاء المحتملة بالعمل ستكون قليلة جدا.

ج-التصدير المشترك أو المنظم

هو عبارة عن تضامن عدة مصدرين ذوي اهتمام مشترك للتصدير معا وهو يشكل أسلوبا فريدا في تنظيم النشاط التصديري، حيث تقوم الشركات بالاشتراك في تنظيم معين لتحسين أنشطتها التصديرية[4]

المطلب الثاني : أهمية التصدير وأهدافه

للتصدير أهمية بالغة في تطوير وازدهار اقتصاديات الدول، وتهدف عملية التصدير إلى الرقي والنهوض بالدول وتحقيق الرفاه لمجتمعاتها.

---

[1] - نظام موسى سويدان ، **التسويق المعاصر (مفاهيم جديدة طرأت بعد عامي 2004 و 2007)** ، دار الحامد للنشر و التوزيع ، عمان ، الأردن ، الطبعة الأولى ، 2010 ، ص 391 .

[2] – نظام موسى سويدان ، شفيق ابراهيم حداد ، مرجع سبق ذكره ، ص 263 .

[3] – ثامر البكري ، مرجع سبق ذكره ، ص280.

[4] – رضوان المحمود العمر ، **التسويق الدولي** ، عمان ، الأردن ، الطبعة الأولى ، 2007 ، ص141 .

الفرع الأول: أهمية التصدير

تتمثل أهمية التصدير فيما يلي [1]:

- التصدير هو المخرج مما تعاني منه الكثير من المؤسسات من فائض في طاقات الإنتاج وفي المخزون نتيجة لمعوقات التسويق المحلي.
- التصدير هو فرصة لزيادة حصة الدولة أو المؤسسة في السوق العالمية.
- تحفز المنافسة المصدرين على تعديل منتجاتهم لتصبح أكثر ملائمة لاحتياجات السوق، مما يؤدي إلى تحسين مستوى المعرفة والكيفية التقنية لديهم.
- تخفيف المنافسة المحلية من خلال التوسع في الأسواق الأجنبية.
- يزيد تنويع الصادرات فضلا عن كونه هدفا بحد ذاته من تنوع مصادر الدخل الوطني و يدعم الميزان التجاري، ويجلب العملات الأجنبية ويزيد من فرص تشغيل العمالة الوطنية.
- تزداد ضرورة التصدير مع كون المشروعات الوطنية تعتمد إلى حد كبير على استيراد الخامات والمواد والمعدات من الخارج،وفي الاستيراد ينبغي أن يقابله تصدير للمنتجات لتعويض آثار التمويل بالعملات القابلة للتحويل.
- مواجهة ظاهرة الشركات المتعددة الجنسيات ودورها في الاستحواذ على أكبر نصيب من حجم التجارة الدولية.
- مواجهة التطورات التي شهدتها الأسواق المحلية والعالمية والمنافسة بين الدول المتقدمة، وسعي الشركات المتزايد لفتح المزيد من الأسواق الخارجية، لتستطيع الصمود في وجه المنافسة القوية.
- ينظر دائما للتصدير على أنه قاطرة النمو الاقتصادي، مع الأخذ بعين الاعتبار المتغيرات الاقتصادية العالمية الحالية والمستقبلية.
- تعمل الصادرات على جلب المزيد من الاستثمارات الأجنبية، حيث ترتبط الصادرات والاستثمارات بعلاقات تشابكية تبادلية، فالاستثمار يأتي بالتكنولوجيا الحديثة التي تساهم في تنويع المنتج وتحسين جودته وربطه بالأسواق الخارجية، والصادرات تسمح بزيادة رأس المال الذي يؤدي إلى التوسع في الإنتاج وإنشاء صناعات جديدة.

[1]– وصاف سعيدي ، **نحو إستراتيجية تسويقية فعالة في قطاع التصدير** ، ورقة عمل مقدمة في الملتقى الوطني حول الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر و الممارسة التسويقية ، المركز الجامعي بشار ، 20–21 افريل 2004 .

-توفير الاحتياجات من النقد الأجنبي والتي يتم استخدامها في عمليات الاستيراد.

الفرع الثاني : أهداف التصدير

تتمثل أهداف التصدير فيما يلي[1]:

-**الأهداف المرتبطة بالإستراتيجية التجارية :** وتتمثل في تجاوز السوق الوطنية المشبعة والوصول إلى أسواق عالمية جديدة، إذ يجب التواجد والتمركز بشكل جيد في هذه الأسواق، وكذا التأقلم والتكيف مع المنافسة العالمية.

-**الأهداف المرتبطة بالجانب المالي و هي:** الزيادة في رقم الأعمال ورفع هوامش المردودية والإيرادات المالية ، وكذا الرفع من مردودية رؤوس الأموال المستثمرة، كما تسمح المنافسة والاحتكاك بالغير من اكتساب مهارات جديدة من شأنها أن ترفع من فعالية التسيير المالي للمؤسسة.

-**الأهداف المرتبطة بتحسين شروط الإنتاج وهي:** التحسين من قدرات الإنتاج بالمؤسسة، وكذا استغلال الامتيازات المتوفرة لديها، كما تعمل على خفض التكاليف الإنتاجية الكلية والرفع من جهود البحث والتطوير، من أجل تحسين جودة المنتج وإعطائه صفة المنتج العالمي الذي يصمد أمام المنافسة الدولية.

المطلب الثالث: عوامل نجاح التصدير ومحدداته

ويتم في هذا المطلب التعرف على أهم العوامل التي تجعل عملية التصدير ناجحة، وما هي ملامح النجاح لعملية التصدير، وما هي العراقيل والمحددات التي تواجهها.

الفرع الأول: عوامل نجاح التصدير

بما أن عملية التصدير تعتبر من العمليات الحيوية والضرورية في تنمية اقتصاديات دول العالم وتطويرها، ولنجاح هذه العملية لابد من توافر العديد من العوامل المختلفة التي تشجعها وتدعمها، ويتعين على الدولة من خلال الخطة المنتهجة في سياستها اتجاه عملية التصدير الأخذ بعين الإعتبار لمختلف هذه العوامل، وذلك لتحقيق الأهداف المسطرة على المدى القصير والطويل،و من بين أهم هذه العوامل:

[1]– عبدالحميد حمشة، **دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في ظل التطورات الدولية الراهنة** ، مذكرة ماجستير، جامعة بسكرة ، 2012–2013 ، ص51 .

-إلتزام الإدارة المشرفة: إن التزام الإدارة المشرفة علىالتصدير عامل من عوامل النجاح الأساسية للتصدير، فلا بد أن يظهر مدى التزام أصحاب الشركة المصدرة اتجاه الخطة التي وضعوها للتصدير عن طريق تخصيص الموارد اللازمة لتشجيع إتمام هذه الخطة بنجاح، وعليها وضع الاستراتيجيات والخطط وتطبيق أنظمة تأكيد الجودة والرقابة والتدقيق والمراجعة والإشراف ورسم الأطر الزمنية وتصميم مسار عملية التصدير من خلال الطرق العادية والحرجة،وأهم مبدأ في هذا العامل هو مقدرة الإدارة على وضع الأهداف والغايات المترابطة والمتصلة بعملية التصدير[1] .

-الدعم المادي: حيث إنه لابد أن يتم تخصيص ميزانيةخاصة لتغطية جميع الأنشطة الترويجية، فالشركة التي تريد أن تقوم بالتصدير لابد لها من توفير ميزانية من أجل أن تغطي رأس المال المطلوب كاملا، وأن يتم الإنفاق على تطوير المنتج وتغطية أساليب البيع بمختلف أساليب السداد.

-التعاقد مع خبراء التصدير: إذا كانت الشركة تنوي الدخول بشكل قوي في السوق العالمية ، وإذا لم يكن لديها الخبرة الكافية، فإن التعاقد مع أصحاب الخبرة الذين يكونون على دراية كافية بقواعد وإجراءات التصدير ، وكذا بثقافة ولغة البلد الذي يصدر إليه، كل هذا يساعد على التواصل بشكل مثالي وسريع.

-القدرة الإنتاجية: إن عملية بيع أي منتوج في الأسواق العالمية يحتاج إلى توفير القدرة على إنتاج كميات كبيرة من هذا المنتوج وتوفير تلك الكميات مع توافر العديد من العوامل منها المكان والمعدات اللازمة والمواد الخام واليد العملة وكل ما تحتاجه عملية الإنتاج.

-متطلبات جودة السلعة[2]: يجب الربط بين المواصفات القياسية للسلعة أو الخدمة القابلة للتصدير مع عوامل التنافسية، وهناك ثلاثة أسس تتحكم في جودة السلعة أو الخدمة وهي:

- ✓ جودة السلعة من حيث النوع؛
- ✓ جودة السلعة من حيث السعر؛
- ✓ من حيث الكم والخدمة التي يقدمها المصدر قبل وأثناء وبعد البيع.

-طرق ومنهجية التسويق [1]: هناك بنود متعددة في هذا العامل ولكن أهمها عاملين، الأول يتعلق بدراسات السوق والمقدرة للوصول إلى المعلومات والاستنتاجات والتحليلات الصحيحة وهذا مرتبط

[1] زير ريان، أثر ترقية الصادرات غير نفطية على النمو الاقتصادي، دراسة حياة الجزائر، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات شهادة الماستر في العلوم العلوم التجارية، جامعة محمد خيضر ببسكرة، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، سنة 2010–2015 ، ص 59.

[2] -زير ريان ، مرجع سبق ذكره ، ص59

بالعامل الأول، وأما الثاني فيتعلق بوجود قنوات التوزيع في الأسواق الخارجية ، وقنوات التوزيع من أكثر العوامل حساسية لكونها تؤثر مباشرة في عملية التصدير.

ولكي تكون عملية التصدير ناجحة لابد من القيام بثلاثة وظائف رئيسية وهي: تحليل الجدوى، تخطيط دخول السوق الأجنبي، والتنفيذ، وتشمل هذه الوظائف الخطوات الموالية[2]:

-تحليل الجدوى:

ويتم فيها تحليل الأداء المحلي وتقييم قدرات الشركة، وكذا دراسة العـــوامل السكانية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية للأسواق المستهدفة، كما أنه في هذه الوظيـــفة يتم استشارة خبراء التجارة الدولية في التسويق، التمويل، النواحي القانونية واللوجستية.

-تخطيط الدخول إلى السوق الأجنبي:

حيث يجب القيام بأبحاث السوق من جميع النواحي وتقييم هذه الأبحاث، مع القيام بتخطيط ورسم إستراتجية دخول السوق المستهدفة،كما يجب الإلتزام بمتطلبات السوق المستهدف من تراخيص، مواصفات، وشهادات طبية، والحرص على تحضير ملف لبراءة الإختراع الضرورية، وحماية حقوق الملكية والعلامات التجارية، والعمل على تحديد الضرائب والتعريفات والرسوم والحصص أو أية عوائق تجارية غير ضريبية أخرى، ووضع جدول الأسعار للسلع أو الخدمات المراد تصديرها.

-تنفيذ الدخول إلى السوق الأجنبي:

ومن خلال وظيفة التنفيذ يتم تحديد وسائل التوزيع وطرق التسويق، وكذا إختيار ممثلي المبيعات وطرق البيع،ومناقشة الوسائل المالية والحصول على التغطية التأمينية، ثم إنهاء الأوراق المطلوبة واللازمة لعملية التصدير، مع تغليف المنتج ووضع الملصقات عليه والقيام بعملية الشحن.

---

[1] محمد بن دليم القحطاني، **مدى مساهمة نظام تقييم جاهزية التصدير للدخول إلى الأسواق العالمية** ، الملتقى العربي الثاني في التسويق في الوطن العربي،الفرص والتحديات ،المنعقد في الدوحة ، 2003، ص 76

[2] أساسيات الاستيراد والتصدير ،غرفة التجارة الدولية للنشر، 38، كور ألبرت، 1أي آر، 75008 باريس ، فرنسا

❖ **وتظهر ملامح النجاح لعملية التصدير من خلال[1] :**

-مدى التطور الفعلي للهيكل السلعي والخدمات المصدرة ليحقق هذا التطور قدرا أكبر من التنوع.

-مدى التنويع الفعلي في نطاق الأسواق الخارجية، وبالتالي مدى تقليل الإعتماد على عدد محدود من الأسواق الرئيسية التقليدية مع ما يصاحب هذا الاعتماد من ضغوط سياسية واقتصادية.

-مدى القدرة على تحقيق زيادة مطردة في حصيلة الصادرات من سلع وخدمات تقليدية وجديدة، دون أن يترتب على ذلك زيادة في التكلفة، وخاصة بالنسبة لعوامل الإنتاج النادرة نسبيا.

-مدى استقرار وانتظام التصدير إلى مختلف الأسواق الخارجية ، مما يدعم الموقف التنافسي في تلك الأسواق ليساعد على زيادة حصتها منها.

الفرع الثاني : محددات التصدير[2]:

يعد نشاط التصدير من أهم الأنشطة التي تمارسها الدول من أجل زيادة النمو الاقتصادي وتحقيق الاستقرار والرفاه الاجتماعي، ولكن مع تزايد حدة المنافسة أصبح نشاط التصدير يواجه بعض التحديات والمشاكل أدت إلى إضعاف القدرة التنافسية للمنتجات جعلتها في صورة غير متكافئة مع مثيلاتها في الأسواق الخارجية، ومن خلال الدراسات النظرية والميدانية يتضح أن هناك ثلاثة أنواع من المشاكل تختلف حسب مصدرها، سواء كانت ناتجة عن الإجراءات والقوانين أو المحيط الداخلي للمؤسسة أو بسبب الإجراءات داخل الأسواق الخارجية، ويمكن توضيحها فيما يلي:

1. المشاكل الرسمية:

- قصور المساعدات الرسمية المحلية في التغلب على مشاكل التصدير.
- التزام الإدارة العليا غير كاف للتغلب على الصعوبات الأولية أو المتطلبات المالية للتصدير.
- ضعف الأجهزة الضريبية في دعم الشركات المصدرة للمنتجات.
- عدم مساندة القوانين المحلية في توجيه التصدير.
- ارتفاع أسعار العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية في أسواق التصدير.

---

[1] محمد بن دليم القحطاني، **كيف يمكن التعرف على مدى جاهزية المؤسسات العربية لتصدير منتجاتها إلى الأسواق العالمية** ، الملتقى العربي الخامس في التسويق الدولي، المنعقد في تونس 2007، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، ص 139

[2] قاسمي الأخضر، **أثر الصادرات غير النفطية على النمو الإقتصادي في الجزائر دراسة مستقبلية حول تنويع الاقتصاد الجزائري** ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، سنة 2013 /2014، ص 88.

- غياب مؤسسات تمويل الصادرات .
- عدم اكتمال وضع مواصفات موحدة للبضائع المصدرة.
- القصور في عدد الشركات المحلية لترقية الصادرات.

2. المشاكل الداخلية:

- تركيز الجهود الإدارية على الأسواق المحلية على حساب الأسواق الخارجية.
- الفشل في الحصول على استشارة متميزة في التصدير، وعدم إعداد إستراتيجية دولية أو خطة تسويقية قبل البدء بعملية التصدير.
- محدودية الموارد المالية التي تساعد على التوسع في الأسواق الخارجية.
- عدم كفاية المنتج المحلي للتوسع في التصدير الخارجي.
- نقص المعلومات عن الأسواق الخارجية.
- نقص الخبرة في مجال التسويق الدولي.
- عدم العناية باختيار ممثلي المبيعات أو الموزعين بالخارج.
- عدم الرغبة بتعديل المنتجات لتتماشى مع التنظيم والأداء الثقافي للبلدان الأجنبية.
- الفشل في كتابة نصوص الخدمة، المبيعات، والكفالة باللغات الأجنبية.
- الفشل في تأمين خدمات ما بعد البيع.

3. المشاكل الخارجية:

- المنافسة بين المؤسسات داخل الأسواق الخارجية
- محدودية منافذ التوزيع في الأسواق الدولية.
- عدم وضوح اللوائح والإجراءات المتعلقة بالتصدير في الأسواق الخارجية.
- زيادة التعريفة الجمركية على السلع الخارجية في الأسواق العالمية.
- ارتفاع درجة المخاطرة عند ممارسة البيع في الأسواق الخارجية.
- اختلاف اللغة وعوامل البيئة التسويقية الخارجية عن البيئة المحلية.
- سياسة الإغراق التي تمارسها الشركات الأجنبية.
- اختلاف طريقة استخدام البضائع المحلية عنها في الأسواق الخارجية.
- المنافسة القوية من طرف الشركات المتعددة الجنسيات.

المبحث الثاني: نظريات التصدير ودوره في زيادة النمو الإقتصادي

يتم التطرق فيه إلى أهم النظريات التي أسهمت في تطوير عملية التصدير، بدءًا من النظرية التجارية، ثم الكلاسيكية، وأخيرا النظرية الحديثة المعاصرة، كما يتم إبراز دور صادرات في زيادة النمو الإقتصادي، حسب آراء وأفكار المدارس الإقتصادية.

المطلب الأول: أهم نظريات التصدير

إن أهم النظريات التي ساهمت في تطوير عملية التصدير هي:

1. الصادرات في الفكر التجاري

أكد التجاريون على أن الوسيلة الفعالة لتحقيق القدر الأكبر من المعادن النفيسة (الثروة)للأمة هي التجارة الخارجية، كما دعوا إلى تسخير كل النشاطات الاقتصادية الأخرى لكي تكون في خدمة التجارة الدولية، ولم تقتصر مطالبهم بتدخل الدولة في التجارة وإنما طالبوا بضرورة تدخلها المتكامل في الحياة الاقتصادية لضمان نجاح التجارة، كما طالبو كذلك بتدخل الدولة من أجل تنظيم علاقاتها التجارية مع الدول الأخرى وذلك لأن التجارة تجلب اكبر قدر من الثروة للدول وتقلل من الخسائر الناجمة عن هذه التجارة، حيث رأى التجاريون أن تحقيق قدر كبير من المعادن النفيسة يأتي من خلال الميزان التجاري.

ولقد تمثلت السياسة التجارية لديهم في إنعاش وتشجيع الصادرات والتقليل من الواردات،وأعتبر التجاريون أن التجارة الخارجية والتصدير أداة فعالة لزيادة الثروة،وقد تمثلت سياسة التصدير لديهم في تشجيع الصادرات من السلع الصناعية بكافة الوسائل والعمل بشكل مستمر على توسيع وإيجاد واكتساب الأسواق الخارجية الجديدة بالإضافة إلى تقديم الدعم والمعونة المالية لبعض الصناعات التصديرية لمواجهة المنافسة الخارجية وإنشاء المستودعات الكبيرة للسلع الجاهزة للتصدير وتشجيع عمليات التصدير ودعمها،ومن هنا وجد التجاريون في التجارة الخارجية بصفة عامة والتصدير بصفة خاصة أداة فعالة لزيادة الثروة[1].

[1]– وصاف سعيدي ، **تنمية الصادرات و النمو الاقتصادي في الجزائر الواقع و التحديات** ، مجلة الباحث ، عدد01 ، جامعة ورقلة ، ص 06–07 .

2. الصادرات في الفكر الكلاسيكي

حسب نظرية حرية التبادل تعتبر التجارة الخارجية بصفة عامة والتصدير بصفة خاصة عامل لتحقيق الرفاهية الجماعية حيث أن أنصار هذه النظرية يعارضون تماما آراء النظرية التجارية، فأحد رواد الفكر الكلاسيكي وهو ادم سميث يرى بأن تقسيم العمل يجبر الدولة على أن تتخصص في إنتاج السلع التي تملك ميزة تنافسية ثم تقوم بتوزيع الفائض أي تقوم بتبادل الفائض لديها بين الدول الأخرى[1].

لقد أثار التساؤل عما سيكون عليه الحال إذا كان هناك دولة محرومة من كل ميزة مطلقة في إنتاج أي سلعة إذا ما تم مقارنتها بالدول الأخرى، هل تأخذ مثل هذه الدول بسياسة الاكتفاء الذاتي وتحرم التجارة بينها وبين الدول الأخرى،أم أنه يجب عليها الدخول في صراع الحياة الاقتصادية الدولية.

في الواقع إن تحليل آدم سميث لم يجب على هذا التساؤل،فأجاب ريكاردو في نظريته المعروفة باسم نظرية التكاليف النسبية وتتلخص على أنه إذا سادت حرية التجارة فإن كل دولة تتخصص في إنتاج السلع التي تنتج في الخارج بتكلفة منخفضة نسبيا أي تتمتع في إنتاجها بميزة نسبية، وذهب تحليل ريكاردو إلى أبعد من ذلك بحيث أوضح الإنتاج حتى لو كانت في صالح دولة معينة بالنسبة لجميع السلع محل الدراسة فإن كل دولة في هذه الحالة سوف تتخصص في إنتاج سلعة ذات نسبة أكبر أو ذات مساوئ اقل، أما بالنسبة للنظرية الثانية نظرية التعادل فتنص على أن التجارة الدولية تؤدي إلى تعادل العوائد النسبية والمطلقة لعناصر الإنتاج المتجانسة بين دول العالم بمعنى أن حرية التجارة الدولية تنوب عن حرية حركة عناصر الإنتاج في إحداث التعادل على المستوى العالمي[2] .

وحسب هذه النظرية فإن الصادرات تلعب دورا هاما في توسيع القاعدة الإنتاجية في الاقتصاد وتحقيق الغلة المتزايدة، وتحريك الاستثمار يضمن الحصول على أكبر كفاية ممكنة من استخدامات الموارد المحلية، إلى جانب إجتذاب رؤوس الأموال الخارجية للاستثمار في ميدان إنتاج السلع التصديرية، وحسب هذه النظرية فإن التجارة الخارجية وخاصة الصادرات بأنها لم تكن مجرد أداة لإعادة تخصيص الموارد أو تحقيق التوزيع الأمثل لها،بل تعتبر عندهم قوة محركة للنمو[3].

[1]– وصاف سعيدي ، مرجع سبق ذكره ، ص07 .

[2]– عبدالحميد حمشة ، مرجع سبق ذكره ، ص52–53 .

[3]– وصاف سعيدي ، مرجع سبق ذكره ، ص07 .

3. الصادرات في الفكر الحديث

ظهر عدد من الاقتصاديين الذين يحملون وجهة نظر مغايرة لما سبقهم من الاقتصاديين إزاء دور الصادرات منهم ماركس (marx)، سينغر (singer)، نوركز (nurkse)، ميدرال (myrdal) حيث أشار marx إلى استحالة قيام التجارة الخارجية بدور فاعل في الإنماء الاقتصادي للدول النامية في ظل السيطرة الكبيرة للدول الرأسمالية على العلاقات الاقتصادية الدولية وما تمارسه هذه الدول من استغلال ونهب لثروات الدول الضعيفة أما Myrdal فإنه يرى أن التجارة الخارجية بين الدول النامية والدول المتقدمة تعمل على زيادة التفاوت القائم في المستويات الاقتصادية بين المجموعتين، ويرى أن الأسواق الكبيرة التي تخلقها التجارة الخارجية تعمل في المقام الأول على تعزيز وضع الدول المتقدمة التي تتمتع أصلا بصناعة قوية مقابل ضعفها في الدول النامية،أما ميردال فإنه يشير إلى أن التجارة الخارجية لن تؤدي إلى الركود الاقتصادي أما nurks فإنه يرى أن التجارة الخارجية أداة لانتشار النمو الاقتصادي فضلا عن كونها وسيلة لتوزيع الموارد توزيعا أكثر كفاءة، وضرب مثالا على ذلك بالدور الذي لعبته التجارة الخارجية في البلدان الحديثة مثل كندا وأستراليا وجنوب إفريقيا والأرجنتين، كما أكد على ضرورة الاهتمام بهذا الجانب في الدول النامية خاصة عندما تكون ظروف الطلب الخارجي على مواد التصدير غيرمواتية، وإزاء ذلك بين تشاؤمه بما يتعلق بإمكانية قيام التجارة الخارجية بدور إنمائي للدول النامية،وذلك نتيجة ماتواجه صادراتها إلى أسواق الدول المتقدمة من عقبات عديدة، هذا ما يجعل اللجوء الى تنمية الصادرات أكثر من ضرورة[1].

المطلب الثاني: ماهية النمو الإقتصادي

يمثل النمو الاقتصادي منذ القدم هدفا تسعى جميع الشعوب والأمم بمختلف ثقافاتها وإيديولوجياتها للعمل على تحقيقه، والبحث عن الوسائل والعوامل التي من شأنها الرفع من معدل المستوى المعيشي للفرد والمجتمع ككل. ولقد أجمع الاقتصاديون على أهمية التصدير في دفع عجلة النمو الاقتصادي وأكثر من هذا حيث اعتبروا أن الصادرات هي المحرك الأساسي للنمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية وذلك من خلال ما تقدمه للاقتصاد من جلب للنقد الأجنبي، وتصريف الفائض من الإنتاج.

[1]– وصاف سعيدي ، مرجع سبق ذكره ، ص08 .

الفرع الأول: تعريف النمو الإقتصادي

هناك العديد من التعاريف للنمو الإقتصادي منها:

- " النمو الإقتصادي هو حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الدخل الوطني بما يحقق زيادة متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي"[1]

وهو ما يفيد أن الزيادة في نصيب الفرد يجب أن تكون ناتجة عن زيادة في الناتج المحلي الحقيقي أو إجمالي الدخل الوطني، وليست ناتجة عن تراجع في عدد السكان الذي يسمح بالوصول إلى نفس النتيجة.

-يعرف النمو الاقتصادي أيضا بأنه" الزيادة المطردة طيلة الأجل في نصيب الفرد من الدخل الحقيقي"[2]

-ويعرف سيمون كوزنتس(S.KUZNETS) النمو الاقتصادي للدولة بأنه: "الزيادة في قدرة الدولة على عرض توليفة متنوعة من السلع الاقتصادية لسكانها، وتكون هذه الزيادة المتنامية في القدرة الإنتاجية مبنية على التقدم التكنولوجي، والتعديلات المؤسسية والإيديولوجية، التي يحتاج الأمر إليها"

ويكون بذلك النمو نتيجة مترتبة على التغيرات الإقتصادية التي نتجت عن التنمية الإقتصادية.

هذا التعريف يتكون من ثلاثة مكونات رئيسية غاية في الأهمية وهي[3]:

- ✓ استمرار الزيادة في الناتج الوطني هو تبيان للنمو الاقتصادي والقدرة على توفير مدى واسع للسلع، وهي إشارة للنضج الإقتصادي.
- ✓ التكنولوجيا المتقدمة هي الأساس أو الشرط المسبق لاستمرار النمو الاقتصادي كشرط ضروري وليس كشرط كاف.

[1] محمد عبد العزيز عجمية وإيمان عطية ناصف، **التنمية الإقتصادية، دراسات نظرية وتطبيقية** ، قسم الاقتصاد بجامعة الإسكندرية، الإسكندرية، 2000، ص 51

[2] مايكل ابدجمان، **الاقتصاد الكلي، النظرية والسياسة** ، ترجمة محمد ابراهيم منصور ، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1999، ص 455.

[3] محي الدين حمداني، **حدود التنمية المستدامة في الاستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل، دراسة حالة الجزائر** ، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، سنة 2009/2008 ، ص 5 .

✓ لتحقيق النمو المرتقب المصاحب للتكنولوجيا الجديدة، لابد من وجود تعديلات مؤسسية وإيديولوجية، فالإبتكارات التكنولوجية بدون ابتكارات اجتماعية ملازمة تكون مثل المصباح دون كهرباء.

ويعرف كذلك بأنه هو حدوث زيادة مستمرة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي مع مرور الزمن، ومتوسط الدخل الفردي ممثل بالعلاقة الرياضية الموالية[1]:

متـــــوسط الدخــل الفـــــردي= الدخـــــــل الكلـــي/عدد السكـــــان

وما يجب التأكيد عليه أن النمو الإقتصادي يعني حدوث زيادة في الدخل الفردي الحقيقي وليس في شكله النقدي[2]

ومن التعاريف السابقة يمكن القول أن النمو الاقتصادي يتيح لأفراد المجتمع استهلاك المزيد من السلع والخدمات الخاصة ، كما يسهم في توفير كمية أكبر من السلع والخدمات الإجتماعية بما يشمل الصحة والتعليم، فترتفع بذلك مستويات المعيشة الحقيقية.

الفرع الثاني: أنواع النمو الاقتصادي

يمكن التمييز بين ثلاثة أنواع[3]:

1. النمو الطبيعي:

وهو النمو الذي حدث تاريخيا بالانتقال من مجتمع الإقطاع إلى مجتمع الرأسمالية، في مسارات تاريخية اجتماعية قادت عبر عمليات موضوعية إلى التقسيم الإجتماعي للعمل، التراكم الأولي لرأس المال، سيادة الإنتاج السلعي بغرض المبادلة، تكوين السوق الداخلية بحيث يصبح لكل منتج سوق فيها عرض وفيها طلب.

[1] محمد ناجي حسن خليفة، **النمو الاقتصادي، النظرية والمفهوم**، دار القاهرة للنشر، القاهرة، 2001، ص 07

[2] عبد القادر محمد عبد القادر عطية، **اتجاهات حديثة في التنمية**، الدار الجامعية، الاسكندرية، طبعة 2003/2002 ، ص 11.

[3] محي الدين حمداني، مرجع سبق ذكره ، ص 12

2. النمو العابر أو غير المستقر:

هو نمو لا يملك صفة الاستمرارية، وإنما يتصف بكونه ناتجا عن ظروف طارئة، عادة ما تكون خارجية، لا تلبث أن تزول ويزول معها النمو الذي أحدثته، ويمثل هذا النمط للنمو حالة الدول النامية، حيث يأتي استجابة لتطورات مفاجئة في تجارتها الخارجية، ويؤدي في أحسن حالاته إلى نمو بلا تنمية.

3. النمو المخطط:

وهو النمو الذي يحصل نتيجة لعمليات تخطيط شامل باستخدام جميع الموارد المتاحة،غير أن قوته وفعاليته ترتبط ارتباطا وثيقا بقدرة المخططين، وبواقعية الخطط المرسومة، وفاعلية التنفيذ والمتابعة، وتفاعل المواطنين مع تلك الخطط، وهو نمو ذاتي الحركة إذا استمر خلال فترة طويلة تزيد عن بضعة عقود يتحول إلى نمو مضطرد، وبالتالي يتحول إلى تنمية إقتصادية.

الفرع الثالث: مصادر النمو الإقتصادي

يمكن تقسيم مصادر النمو الإقتصادي إلى عدة تقسيمات[1] :

1. الإستثمار في الرأس المال المادي والبشري:

لقد اعتبر آدم سميث توفر الآلات (رأس المال) ضروريا لتقسيم العمل الذي تكون نتيجته زيادة الإنتاجية، التي هي مفتاح النمو للأفراد وللشركات وللإقتصاد ككل، ومناخ الإستثمار الجيد يمكن أن يحسن الإنتاجية مباشرة من خلال تقليل التكاليف والمخاطر غير المبررة [2]، وقد مكن توفر رأس المال المادي دولا من التقدم والتطور رغم ما كانت تعاني منه من قلة رأس المال المادي، مثلما حدث في كل من ألمانيا واليابان بعد الحرب العالمية الثانية.

2. التقدم التكنولوجي:

إن الابتكارات الحديثة ساهمت في ترقية أساليب الإنتاج، وفي زيادة الإمكانيات الإنتاجية، وكذا في تعزيز الإنتاج المتاح، إذ يؤدي إلى زيادة كمية الإنتاج باستخدام نفس الكمية من الموارد، فهو

[1] جيمس غواتيني وريتشارد شروب، **الإقتصاد الكلي: الاختيار العام والخاص**، ترجمة عبد الفتاح عبد الرحمن وعبد العظيم محمد، دار المريخ، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1999، ص 585.

[2] البنك الدولي، **تحسين مناخ الإستثمار من أجل الجميع** ، تقرير عن التنمية في العالم 2005، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، 2005، ص28.

يعني إدخال أساليب تقنية جديدة أو وسائل إنتاج حديثة، يمكن من خلالها زيادة الإنتاج بالنسبة لكل وحدة من المدخلات، أو تجديد المنتجات، أو إدخال طرق جديدة لمزج المواد الأولية. إذا فالابتكارات التكنولوجية والعلمية الحديثة تسمح بالنمو المتواصل للطاقة الإنتاجية للإقتصاد، وفي زيادة نصيب الفرد من الإنتاج الكلي، ويؤكد علماء الفكر الإقتصادي أن التقدم التكنولوجي السريع في الدول الغربية كان المصدر الرئيسي للتقدم والإزدهار والنمو الإقتصادي.

3. النمو السكاني:

يعتبر النمو السكاني عاملا موجبا في زيادة النمو الاقتصادي فزيادة عدد السكان تعني زيادة قوة العمل، أي زيادة أكبر في عدد العمال المنتجين من ناحية، وزيادة القوة الشرائية من خلال زيادة حجم الأسواق المحلية واللجوء إلى الأسواق العالمية عن طريق عملية تصدير الفائض من الإنتاج من ناحية أخرى، مع أن هناك خلافا على ما إذا كان النمو السكاني المتزايد له تأثير موجب أم سالب على النمو الإقتصادي في دولة تعاني من فائض في عنصرالعمل، حيث يتوقف تأثير النمو السكاني على قدرة النظام الإقتصادي على استيعاب وتوظيف العمالة الإضافية، وتتوقف هذه القدرة بصورة كبيرة على معدل ونوع التراكم الرأسمالي، ومدى توافر العوامل المرتبطة مثل مهارات الإدارة والتنظيم[1].

4. التنظيم الإقتصادي الكفء:

حيث أن الدولة التي تتمكن من تحسين كفاءة استخدام مواردها باستخدام طرق ومناهج إقتصادية سليمة، تتمكن من تحقيق مستويات أعلى للإنتاج، وأن ترفع معدل نموها الإقتصادي، مما يعني ضرورة توفر الكفاءة وتجنب الإسراف الذي يقتضي استخدام الموارد المتاحة لإنتاج السلع والخدمات التي يحتاجها المواطنون وتصريف الفائض من الإنتاج عبر قنوات التصدير إلى الأسواق الخارجية، حيث أثبتت جميع الدراسات بأن عملية التصدير تسهم بشكل كبير في زيادة النمو والتنمية الإقتصادية.

[1] محي الدين حمداني، مرجع سبق ذكره ، ص 12

المطلب الثالث :دور الصادرات في زيادة النمو الإقتصادي

للصادرات دور مهم في زيادة حجم النمو والتطور الإقتصادي، وسيتم تبيان ذلك حسب كل فكر إقتصادي.

الفرع الأول: دور الصادرات في إحداث النمو حسب الفكر التجاري

اعتبر التجاريون أن تحقيق و تكوين فائض مستمر في الميزان التجاري هو المصدر الرئيسي لتحقيق قدر كبير من الثروة الأمر الذي يحتم على الدولة تقييد وارداتها و تشجيع صادراتها للحصول على القدرة الشرائية التي تستخدمها في الحصول على احتياجاتها من الخارج ، وكان ذلك خلال القرنين السادس عشر و السابع عشر و أوائل القرن الثامن عشر ، حيث قاموا بالتأكيد على ضرورة قيام الدولة بزيادة ما لديها من ثروة كالذهب و الفضة متاحة ، و التي تمنح الدولة القوة حسب رأيهم ، ومن هنا تظهر أهمية و ضرورة تشجيع الصادرات [1].

لقد تضمنت سياسة تشجيع الصادرات عند التجاريين ، تشجيع الصادرات من السلع الصناعية بكافة الوسائل ، و العمل باستمرار على إيجاد و توسيع الأسواق الخارجية الجديدة ، و تقديم الدعم و المعونة المالية لبعض الصناعات التصديرية لتمكينها من المنافسة الخارجية ، و إنشاء المناطق الحرة و الموانئ التي من شأنها مساعدة الصادرات على التطور، و تخفيض نفقات إنتاج السلع التي تصدر للخارج[2] .

حسب وجهة نظر التجاريين هذه فإنهم كانوا يوافقون على تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي من خلال دعم و تشجيع الصادرات من جهة، و تخفيض تكاليف الإنتاج بتخفيض أجور العمال من ناحية أخرى وصولا إلى تحقيق فائض في الميزان التجاري، حيث طالبوا بدولة قوية و مؤثرة، تستطيع أن تدافع عن المصالح التجارية، و تحطم الكثير من الحواجز التي أقامتها العصور الوسطى في وجه التوسع التجاري.

[1] مريم عيسى مهني ، **العلاقة بين الصادرات و النمو الاقتصادي ، دراسة نظرية تحليلية في ليبيا 1980–2010** ، آما راباك ، مجلة علمية محمكة ، الأكاديمية الأمريكية العربية للعلوم و التكنولوجيا ، المجلد 07 ، العدد 20 ، 2016 ، ص74 .

[2] – مريم عيسى مهني ، مرجع سبق ذكره ، ص75 .

الفرع الثاني: دور الصادرات في إحداث النمو حسب الفكر الكلاسيكي

تشير نظرية النمو الاقتصادي التقليدية التي قدمتها المدرسة الكلاسيكية أن الزيادة أو التوسع في الصادرات تعزز تأصيل مبدأ التخصص في إنتاج سلع الصادرات ، وهذا بدوره يؤدي إلى تحسين مستوى الإنتاجية و رفع المستوى العام للمهارات الإنتاجية في قطاع الصادرات، و بالتالي إعادة تخفيض الموارد من القطاعات غير التجارية ذات الكفاءة المتدنية إلى قطاعات صادرات تتمتع بكفاءة إنتاجية عالية. وعليه تصبح الصادرات بمثابة آلة للنمو التي تحرك وتدفع عجلة النمو في كافة القطاعات الاقتصادية.وتبرر النظرية الكلاسيكية فرضية العلاقة بين التجارة والنمو الاقتصادي وفق المكاسب التجارية التي تحصل عليها الدولة من جراء تجارتها الخارجية

وتتمثل هذه المكاسب في:

- **مكاسب صافية** : تتحقق وفق الميزة النسبية لدفيد ريكارد، نتيجة التخصص الدولي في إنتاج السلع، بحيث تجني الدول المكاسب من خلال تبادل فائض الإنتاج المتخصصة فيه، وكذلك من خلال تقسيم العمل فإن الإنتاج يزداد، وبالتالي زيادة المستوى المعيشي للأفراد الناتجة من التبادل التجاري من خلال إتاحة الفرص لشراء السلع الأجنبية.
- **مكاسب حركية:** تتمثل هذه المكاسب في أن التجارة الخارجية للدولة تمثل وسيلة لتوسعة سوق صادراتها ومنتجات قطاعاتها التصديرية،فكلما اتسع حجم سوق الصادرات، كلما زاد معدل التراكم الرأسمالي، وبالتالي توسع نطاق منحنى إمكانيات الإنتاج للدول المتبادلة تجاريا مما يؤدي في نهاية المطاف إلى زيادة مستوى الرفاهية لمجتمعاتها.
- **مكاسب تجارية:** ويعود هذا المبدأ إلى آدم سميث ، حيث أكد على أهمية التجارة كمنفذ لتصريف فائض الإنتاج من سوقها المحلي إلى الأسواق العالمية ، وبالتالي التوسع في حجم الصادرات، مما يؤدي إلى النمو التلقائي في الاقتصاد العالمي ، وتعتبر دول سنغافورة ،اليابان ،كوريا الجنوبية، هونغ كونغ من بين الدول التي حققت خلال العصر الحديث إنجازات تنموية من خلال نمو صادراتها الصناعية .

الفرع الثالث: دور الصادرات في إحداث النمو حسب الفكر المعاصر

كان من أبرز اهتمامات كينز في هذا المجال "تحليل أهمية دور الصادرات كأحد مقومات الدخل القومي، حيث تسهم من خلال العمل المضاعف بزيادة الدخل بصورة أكبر من قيمتها مباشرة".

ويعرف المضاعف بأنه النسبة بين الزيادة في الدخل والزيادة المبدئية في الصادرات التي أحدثت هذه الزيادة الكلية، غير أنه بعد ذلك ظهر بعض الاقتصاديين بوجهة نظر مختلفة مثل "ميردال"والذي يرى أن التجارة الخارجية لا يمكن أن تلعب دورا ايجابيا في تحقيق النمو الاقتصادي للدول النامية، طالما أن الدول الرأسمالية الصناعية هي المسيطرة على العلاقات الاقتصادية الدولية، وهي تمارس استغلال ونهب ثروات الدول النامية الضعيفة، ناهيك عن المنافسة الكبيرة بين تلك الدول للسيطرة على الأسواق ورؤوس الأموال في العالم وبالتالي إن أي تقدم يمكن أن تحققه صادرات الدول النامية يرجع في الأغلب للدول الصناعية المتقدمة.

أما "نيكرسه" فهو يرى أن التجارة الخارجية ما هي إلا أداة للنمو الاقتصادي ، ولقد استدل على ذلك بالدور الذي لعبته التجارة الخارجية في بعض الدول الحديثة مثل :كندا واستراليا والأرجنتين، وبالتالي فقد أكد على ضرورة الاهتمام بالصادرات في الدول النامية نظرا لما تواجهه هذه الصادرات من عقبات كثيرة، وعموما فإن تجارب الدول النامية التي انتهجت سياسة تشجيع الصادرات ،أثبتت أن تنمية وتنويع الصادرات تعمل على تسريع النمو الاقتصادي أكثر من سياسة أخرى [1].

❖ **وبصفة عامة فإن زيادة الصادرات تؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي وهذا للأسباب التالية:**

- يترتب على زيادة الصـــادرات زيادة الطلب المحـــلي داخل الاقتصاد، مما يـــؤدي بدوره إلى زيـــادة الإنتاج.
- تؤدي زيادة الصادرات إلى تشجيع التخصص في إنتاج سلع الصادرات، مما يؤدي بالتالي إلى زيادة إنتاجية قطاع التصدير، وهذا يؤدي إلى تخصيص الموارد من قطاع إنتاج السلع غير القابلة للتبادل التجاري الدولي الذي يتميز بعدم الكفاءة نسبيا إلى قطاع التصدير الذي يتميز بارتفاع الإنتاجية، وزيادة الإنتاجية تؤدي إلى زيادة النمو الإقتصادي.
- سوف تسمح الصادرات المعتمدة على الميزة النسبية باستغلال اقتصاديات الحجم وهذا يؤدي بدوره إلى تحقيق الزيادة في النمو الإقتصادي. يترتب على زيادة الصادرات زيادة في حصيلة الصرف الأجنبي، الأمر الذي يجعل من السهل استيراد المدخلات اللازمة لزيادة الإنتاج المحلي[2].

[1]– مريم عيسى مهني ، مرجع سبق ذكره ، ص75

[2]مجدي الشوربجي، **العلاقة بين رأس المال البشري والصادرات والنمو الاقتصادي في تايوان** ، بحث مقدم إلى الملتقى العلمي الدولي: المعرفة في ظل الاقتصاد الرقمي ومساهمتها في تكوين المزايا التنافسية للبلدان العربية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، سنة 2007، ص 7–8

- تؤدي زيادة الصادرات إلى زيادة في دخول المشروعات التي تعمل في قطاع التصدير، وكذا دخول العاملين بهذه المشروعات من عمال وأصحاب رؤوس الأموال سوف ترتفع أيضا تبعا لذلك، ويؤدي هذا بدوره إلى زيادة الإنفاق الداخلي فينتعش النشاط الإنتاجي في الصناعات المتصلة بقطاع التصدير ثم يمتد هذا الأثر إلى صناعات أخرى داخل الإقتصاد الوطني، وتؤدي هذه العملية بشكل متتابع إلى زيادة الإنتاج وزيادة الدخل الذي يسلمه قطاع الإنتاج إلى المستهلكين، أي أن الزيادة الأولية في الصادرات تؤدي إلى زيادات متتابعة في الدخل الوطني إلى أن يتحقق التوازن مرة أخرى عند مستو مرتفع عن ذي قبل، أي زيادة النمو الإقتصادي.[1]

[1] عبد الرحمن يسري أحمد، **الاقتصاد الدولي**، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية، مصر، 2009، ص 195

خلاصة الفصل الأول

من خلال هذا الفصل المتعلق بدراسة مفاهيم ونظريات التصدير وعلاقته بالنمو الإقتصادي تبين بأن للتصدير أهمية قصوى في اقتصاد أي دولة،حيث يوفر الاحتياجات اللازمة من النقد الأجنبي، والتي يتم استخدامها في عمليات استيراد المدخلات اللازمة لزيادة الإنتاج المحلي، كما تعمل الصادرات على جلب الاستثمارات الأجنبية وما يترتب عليها من ازدهار ونمو للاقتصاد الوطني، وهو أحد الآليات الهامة لزيادة معدلات نمو الناتج المحلي من خلال توسيع نطاق السوق والذي يعد النفاذ إلى الخارج أهم عناصره، فالتوسع في التصدير عموما يساعد على إزالة العوائق أمام التنمية الاقتصادية.

وتوجد هناك عدة عوامل تساعد وتشجع على تطور ونمو قطاع الصادرات، ومن أبرزها إلتزام الإدارة المشرفة وتقديمها للدعم المادي والمعنوي لشركات التصدير، كما إن على المؤسسات مراعاة متطلبات جودة السلع والخدمات الموجهة للتصدير، وإتباع طرق ومنهجيات التسويق السليمة.

كما أن نشاط التصدير تعترضه عدة محددات وعوائق تؤدي إلى إضعافه وتقلل من قدرته على إحداث النمو الاقتصادي، وتتمثل هذه المحددات في المشاكل الرسمية مثل قصور المساعدات وعدم مساندة القوانين المحلية في توجيه التصدير، وكذا المشاكل الداخلية التي تعاني منها مؤسسات التصدير، وهناك مشاكل خارجية كثيرة تعيق عمليات التصدير لعل أهمها المنافسة الشديدة والحادة داخل الأسواق العالمية.

يرتبط دور التجارة الخارجية في النمو الاقتصادي بطبيعة قطاع الصادرات الذي تعتمد عليه الدول كمحرك أساسي للنمو الاقتصادي، ومدى توفر علاقة تكاملية مترابطة بين هذا القطاع وبقية القطاعات الأخرى للإقتصاد الوطني، وتؤدي الزيادة في الصادرات إلى زيادة النمو الاقتصادي وذلك لما يترتب عن زيادة الصادرات من زيادة في الطلب المحلي داخل الاقتصاد والذي يؤدي بدوره إلى زيادة الناتج المحلي وإلى تشجيع التخصص في إنتاج سلع الصادرات مما يؤدي إلى زيادة إنتاجية قطاع التصدير.

الفصل الثاني:

واقــع التــجارة الخــارجية

في الجزائر وإستراتيجية ترقية الصادرات خارج المحروقات

خلال الفترة: 2014-2017

الفصل الثاني : واقع التجارة الخارجية في الجزائر وإستراتيجية ترقية الصادرات خارج المحروقات بعد انهيار أسعار النفط خلال الفترة 2014-2017

تمهيد:

الصادرات هي المحرك الأساسي لاقتصاد الدول، إذ تعتبر الممول الرئيسي للبلد من العملة الصعبة كما أنها تساهم في عملية النمو و التنمية الاقتصادية و يرجع ذلك لد ورها التوسعي في مجال الإنتاج والتسويق للاقتصاد الوطني عن طريق فتح أسواق جديدة أمام المنتجات المحلية، كما تعتبر مؤشرا جوهريا على قدرة الدولة الإنتاجية و التنافسية في الأسواق الدولية.

وتأتي النسبة العظمى للصادرات الجزائرية من قطاع واحد هو قطاع المحروقات والذي يتميز بعدم استقرار أسعاره، وهو ما يعني أن الاعتماد على سلعة النفط قد يعرض اقتصاد الجزائر إلى مخاطر عديدة مما جعل الجزائر تتبع إستراتيجية جديدة قوامها تنويع الصا درات خارج المحروقات، و ذلك بمختلف الإجراءات و السياسات و الحوافز التي ترمي إلى تطوير و تعزيز الهيكل الإنتاجي المحلي للنهوض بالقطاع التصديري خارج المحروقات .

وفي هذا الفصل سيتم إلقاء الضوء على الإجراءات المتبعة من قبل ال جزائر للخروج من نفق المحروقات و تنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات و ذلك من خلال تقسيم هذا الفصل إلى المباحث الموالية :

المبحث الأول: تحليل وتوصيف هيكل الصادرات والـواردات والميزان التجــاري ومعدل التغطية في الجزائر.

المبحث الثاني: ردود أفعال الحكومة الجزائرية اتجاه انخفاض أسعــار النفط في جوان 2014.

المبحث الثالث: البدائل الإستراتيجية لقطاع المحروقات .

المبحث الأول : تحليل وتوصيف هيكل الصادرات والواردات والميزان التجاري ومعدل التغطية في الجزائر

في هذا المبحث سيتم دراسة وتحليل التطورات والتغيرات التي طرأت على كل من الميزان التجاري ومعدل التغطية خلال الفترة 2014-2017، كما يتم فيه التعرف على واقع الصادرات النفطية وغير النفطية خلال نفس الفترة، وكذا أهم التحديات التي تواجه استراتيجية ترقية الصادرات خارج المحروقات.

المطلب الأول : تطور الصادرات والواردات والميزان التجاري ومعدل التغطية في الجزائر خلال الفترة 2014-2017

سيتم من خلال هذا المطلب متابعة تطور الميزان التجاري الجزائري و معدل تغطية الصادرات للواردات الجزائرية خلال الفترة 2014-2017

الفرع الأول : تطور الصادرات و الواردات الجزائرية للفترة 2014-2017:

سيتم تناول هذه الجزئية بشيء من التحليل من خلال الجدول رقم 01

جدول رقم (01) تطور الصادرات و الواردات الجزائرية خلال الفتوة 2014-2017

الوحدة : مليار دولار أمريكي

البيان / السنوات	الصادرات	الواردات
2014	60.13	59.67
2015	34.57	52.65
2016	29.3	49.4
2017	32.9	48.7

المصدر: تم إعداد الجدول بالاعتماد على مداخلة السيد محافظ بنك الجزائر حول التطورات المالية والنقدية لسنة 2015 وتوجهات السنة المالية 2016 أمام مجلس الأمة في أفريل2017، وكذا مداخلته بعنوان حوصلة حول التطورات النقدية والمالية لسنة 2016 وتوجهات سنة 2017 أمام المجلس الشعبي الوطني في فيفري 2018.

من خلال الجدول السابق تم استنتاج أنه في سنة 2014 قدرت الصادرات بـــ: 60.13 مليار دولار أمريكي وكانت تغطي كليا قيمة الواردات التي كانت تقدر بـــ : 59.67 مليار دولار أمريكي وفي سنة 2015 هناك تقلص كبير في قيمة الصادرات نتيجة انخفاض حاد في أسعار النفط ، في حين قدرت الواردات

بـــ: 52.65 مليار دولار أمريكي و هو ما أدى إلى وجود عجز بالميزان التجاري استمر طيلة سنوات 2016، 2017 نتيجة لاستقرار أسعار النفط مع تقلص طفيف في الواردات نتيجة قرارات إدارية تجسدت في منع استيراد بعض المواد الاستهلاكية وسيتم توضيح ذلك من خلال الشكل رقم 01

الشكل رقم (01) تطور الصادرات و الواردات الجزائرية خلال الفترة (2014-2017)

الوحدة : مليار دولار أمريكي

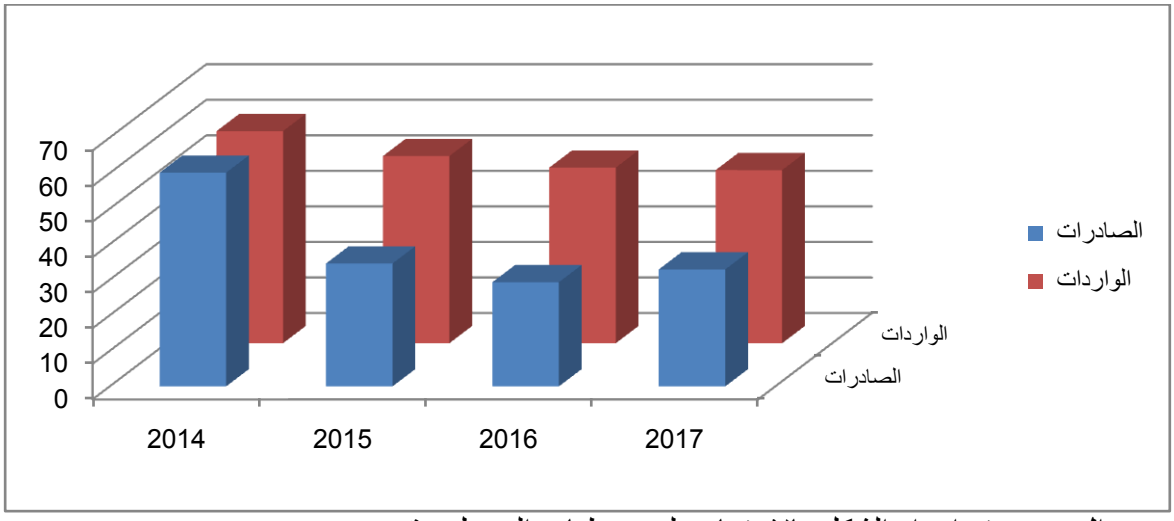

المصدر: تم إعداد الشكل بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (01)

بعد الانخفاض القوي في متوسط سعر برميل النفط بـــ نسبة 47.1% منخفضاً من 100.2 دولار أمريكي في سنة 2014 إلى53.1 دولار أمريكي في سنة 2015 تقلصت إيرادات الصادرات بشكل كبير لتستقر طيلة سنوات 2016 ، 2017 في حدود 30 مليار دولار أمريكي

فيما يخص الواردات فقد بلغت في سنة 2015، 59.67 مليار دولار أمريكي لتبدأ بالانخفاض تدريجيا نتيجة تقليص الاستهلاك و منع استيراد بعض المنتجات إلا أن هذا الانخفاض لم يحقق توازن الميزان التجاري نتيجة الانخفاض الحاد في أسعار النفط .

الفرع الثاني : تطور الميزان التجاري و معدل التغطية للجزائر خلال الفترة 2014-2017:

يتضح من خلال الجدول التالي تطور الميزان التجاري ومعدل التغطية للجزائر خلال الفترة 2014-2017 أي بعد صدمة انهيار أسعار النفط في جوان 2014 ويمكن حساب مؤشر معدل التغطية من المعادلة التالية :

معدل التغطية = (الصادرات /الواردات) × 100

جدول رقم (02) تطور الميزان التجاري و معدل التغطية للجزائر في الفترة 2017/2014

الوحدة : مليون دولار أمريكي

البيان / السنوات	رصيد الميزان التجاري	معدل التغطية %
2014	1481	103
2015	17034 -	67
2016	17063 -	64
2017	11194 -	76

المصدر:المديرية العامة للجمارك .http\\:www.douane.gov.dz أطلع عليه بتاريخ 2018/01/02

من خلال الجدول رقم (02) يتضح أنه في سنة 2014 كان رصيد الميزان التجاري موجبا و بفائض قدره 1481 مليون دولار أمريكي، كما أن معدل تغطية الصادرات للواردات يفوق 100% حيث بلغ 103% وفي سنة 2015 ونتيجة لانخفاض سعر النفط سجل الميزان التجاري عجزا قدره 17034 مليون دولار أمريكي كما أن معدل تغطية الصادرات للواردات انخفض بشكل كبير حيث كانت نسبته 67 % فقط ، وهذا يعني أن الصادرات لم تغط الواردات كليا و التي أفرزت إختلالات في الاقتصاد الوطني .

وفي سنة 2016 بقي رصيد الميزان التجاري سالبا مع استقراره في نفس قيمة سنة 2015 حيث سجل عجزاً قدره 17063 مليون دولار أمريكي ، كما انخفض معدل التغطية بشكل طفيف حيث بلغ 64%، فالتغطية غير كاملة طوال فترة الدراسة ، ويرجع ذلك إلى تأثر معدل التغطية بانخفاض أسعار النفط التي تؤثر في حصيلة الصادرات، و بالتالي فقدر ة الإيرادات الآتية من الصادرات على تغطية المدفوع ات الناتجة عن الواردات بالجزائر تبقى غير مستقرة ما لم يتم الاعتماد على مصادر أخرى غير النفط و في هذا الإطار ووفقا لدراسة للبنك الدولي تم افتراض دوام احتياطات النفط إلى مالا نهاية ، فاعتبر أن التنويع الاقتصادي سيكون في هذه الحالة بلا جدوى وأن هدف الحكومات سيكون عندئذ ببساطة إنشاء آليات لتسريب إيرادات النفط شيئا فشيئا وبفعالية واستمرار، لتصب في جيوب جميع سكانها و لكن بدلا من ذلك لما كانت الموارد النفطية غير قابلة للدوام، عرف التنويع الاقتصادي بأنه تهيئة اقتصاد حديث تتوافر له أسباب البقاء خارج نطاق النفط، ويحافظ على مستوى دخل عال نسبيا بعد نهاية عصر النفط [1] أما في

[1] RUDOLF Hablutzel . **development prospects of the capita-surplus oil-exporting countrirs** . world bank staff working paper .no .483-august 1981.

سنة 2017 فقد انخفض العجز في الميزان التجاري من 17063 مليون دولار أمريكي إلى 11194 مليون دولار أمريكي كما ارتفع معدل التغطية بشكل ملحوظ ولتوضيح ذلك أكثر نأخذ الشكل رقم: 02

شكل رقم (02): تطور الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة (2014-2017)

الوحدة : مليون دولار أمريكي

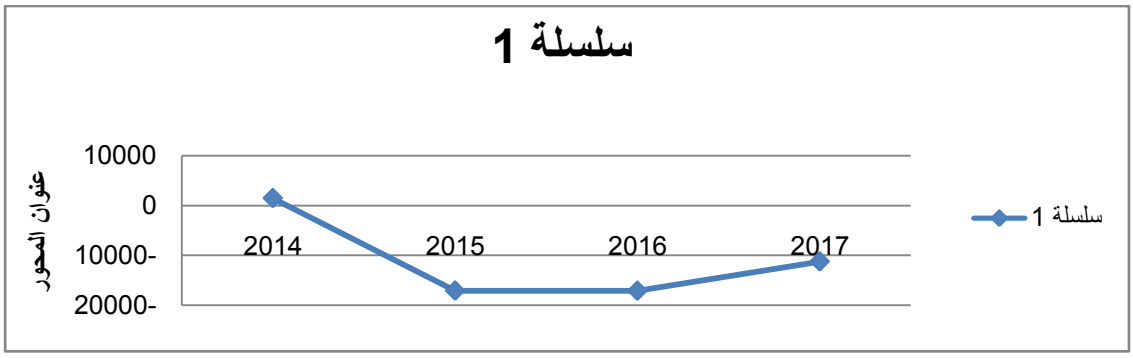

المصدر: تم إعداد الشكل بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (02)

من خلال الشكل السابق يتضح الانخفاض الحاد في رصيد الميزان التجاري الجزائري حيث سجل عجزا بداية من سنة 2015 وتزامن هذا العجز مع الانخفاض الحاد في أسعار النفط في جوان 2014 وبلغ عجز الميزان التجاري 17063 دولار أمريكي في سنة 2016 كحد أقصى خلال فترة الدراسة ليتناقص بعد ذلك سنة 2017 وكان قدره 11194 دولار أمريكي .

ويرجع تسجيل الميزان التجاري الجزائري لرصيد سالب مباشرة بعد انخفاض أسعار النفط للتراجع الكبير في إيرادات الصادرات ويفسر ذلك من خلال معدل تغطية الصادرات للواردات في الشكل رقم 03

الشكل رقم (03) تطور معدل التغطية في الجزائر خلال الفترة (2014-2017)

الوحدة : النسبة المئوية

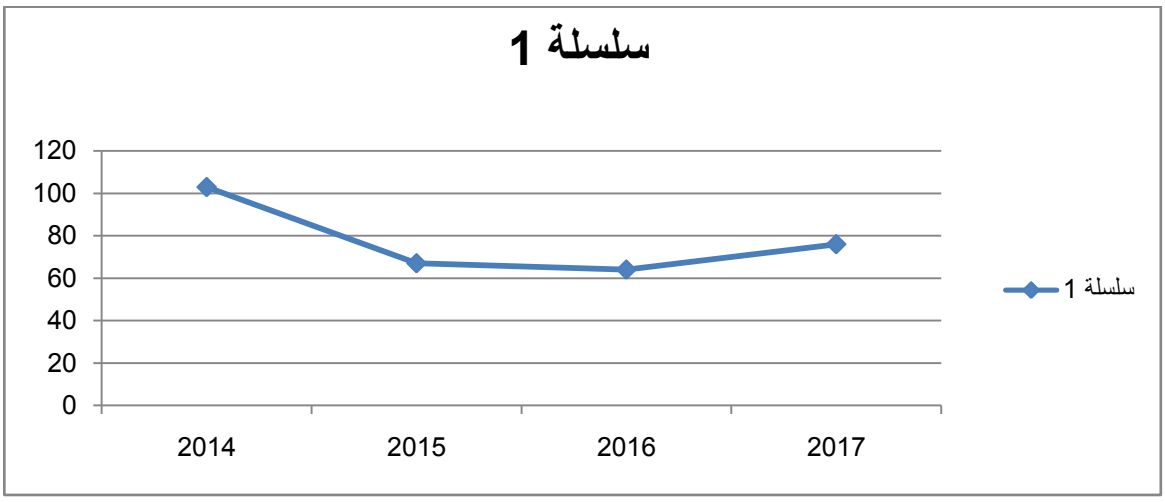

المصدر: تم إعداد الشكل بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (02)

من خلال الشكل رقم (03) يتضح أن معدل التغطية انخفض مباشرة بعد صدمة انخفاض أسعار النفط في جوان 2014 ، لكن بداية من سنة 2015 ارتفع تدريجيا ليبلغ سنة 2017، 76% نتيجة بعض الإجراءات اتخذتها الجزائر للتكيف مع الصدمة .

المطلب الثاني: واقع الصادرات النفطية وغير النفطية في الجزائر خلال الفترة (2014-2017)

من خلال هذا المطلب سيتم التطرق إلى واقع الصادرات الجزائرية عن طريق تحليل الصادرات النفطية و غير النفطية في الجزائر خلال الفترة 2014-2017

الفرع الاول : واقع الصادرات النفطية في الجزائر خلال الفترة (2014-2017)

اعتمدت الجزائر منذ الاستقلال على الثروة البترولية اعتمادا كبيرا خلال مسيرتها التنموية، باستخدام الفوائض المالية المتراكمة لتحقيق التوازنات الداخلية والخارجية حيث استحوذت الصادرات النفطية على الجزء الأكبر من الصادرات نحو الخارج وسنتناول هذه الجزئية بشيء من التفصيل من خلال الجدول رقم(03).

جدول رقم (03) قيمة الصادرات النفطية و نسبتها إلى الصادرات الكلية خلال الفترة 2014-2017

الوحدة : مليار دولار أمريكي

السنوات	الصادرات الكلية	الصادرات النفطية	النسبة
2014	60.13	58.46	97.22
2015	34.57	33.08	95.69
2016	29.3	27.9	95.22
2017	32.9	31.6	96.05

المصدر: تم إعداد الجدول بالاعتماد عل مداخلة السيد محافظ بنك الجزائر حول التطورات المالية والنقدية لسنة 2015 وتوجهات السنة المالية 2016 أمام مجلس الأمة في أفريل 2017 وكذا مداخلته بعنوان حوصلة حول التطورات النقدية و المالية لسنة 2016 و توجهات سنة 2017 أمام المجلس الشعبي الوطني في فيفري 2018 .

من خلال الجدول أعلاه يتبين ان نسبة الصادرات النفطية تكاد تغطي إجمالي الصادرات الكلية كما يتضح من خلال الجدول الانخفاض الحاد في إجمالي الصادرات في سنة 2015 مقارنة بسنة 2014 هذا الانخفاض ناجم عن انخفاض متوسط سعر برميل النفط بنسبة 47.1 % منخفضاً من 100.2 دولار أمريكي

للبرميل في سنة 2014 إلى 53.1 دولار أمريكي للبرميل سنة 2015، بالإضافة إلى تقلص طفيف في حجم المحروقات المصدرة .

كما يتضح من خلال الجدول رقم (03) استمرار اعتماد الجزائر على الصادرات النفطية طيلة السنوات الثلاث الأخيرة بالرغم من انخفاض أسعارها العالمية .

الفرع الثاني : واقع الصادرات غير النفطية في الجزائر خلال الفترة (2014-2017)

على الرغم من المجهودات التي تبذلها الحكومة الجزائرية في تقليص التبعية لقطاع المحروقات إلا أنها لم تكلل بالنجاح ولم تحقق النتائج المرجوة و يتضح ذلك من خلال الجدول رقم 04

جـــدول رقم (04) قيـــــمة الصادرات خ ــارج المح ــروقات ونسبتها الى الصادرات الكل ية خ ــلال الفترة 2014-2017

الوحدة : مليار دولار أمريكي

السنوات	الصادرات الكلية	الصادرات خارج المحروقات	النسبة
2014	60.13	1.79	2.98
2015	34.57	1.49	4.31
2016	29.3	1.4	4.78
2017	32.9	1.3	3.95

المصدر: تم إعداد الجدول بالاعتماد عل مداخلة السيد محافظ بنك الجزائر حول التطورات المالية والنقدية لسنة 2015 وتوجهات السنة المالية 2016 إمام مجلس الأمة في افريل 2017 وكذا مداخلته بعنوان حوصلة حول التطورات النقدية والمالية لسنة 2016 وتوجهات سنة 2017 إمام المجلس الشعبي الوطني في فيفري 2018.

يعكس هذا الجدول هشاشة تنافسية الصادرات الجزائرية من حيث تنوع تركيبتها ا لسلعية بسبب اعتمادها المفرط على تصدير سلعة وحيدة المتمثلة أساسا في النفط حيث لا تتعدى نسبة الصادرات خارج المحروقات 4.78 % كحد أقصى سنة 2016 ، ماعدا ذلك فقد سجلت نسبة الصادرات خارج المحروقات 2.98% من إجمالي الصادرات سنة 2014 و4.31% سنة 2015 و 3.95% سنة 2017.

و يوضح الجدول رقم 05 أهم صادرات الجزائر خارج المحروقات خلال الفترة (2014-2017)

جدول رقم (05) أهم صادرات الجزائر خارج المحروقات خلال الفترة (2014-2017)

الوحدة : مليون دولار أمريكي

السنوات / المنتجات	2014		2015		2016		2017	
	القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %
الزيوت والمواد الآتية من تقطير الزفت	988.55	36.35	588.07	28.51	395.74	21.92	530.01	27.91
الامونياك	567.81	21.99	502.31	24.35	322.93	17.89	341.76	18.00
الاسمدة المعدنية او الازوت الكيميائي	292.42	11.33	438.85	21.27	447.73	24.80	323.71	17.05
سكر القصب أو الشمندر	228.14	8.84	149.85	7.26	231.19	12.81	225.46	11.87
فوسفات الكلسيوم	95.96	3.72	95.29	4.62	71.85	3.98	55.13	2.90
التمر	38.79	1.50	34.44	1.67	37.53	2.08	51.37	2.71
الهيدروجين ، الغاز النادر	47.01	1.82	24.95	1.21	23.38	1.30	43.11	2.27
كحول الاسيكليك	47.32	1.83	35.30	1.71	33.65	1.86	31.59	1.66
الة غسل الملابس	–	–	–	–	13.67	0.76	30.68	1.62
محروقات حلقية	–	–	–	–	43.35	2.40	27.06	1.42
صفائح الزجاج او زجاج ورقي	11.80	0.46	9.89	0.48	–	–	–	–

المصدر: المديرية العامة للجمارك .http\\:www.douane.gov.dz أطلع عليه بتاريخ 2018/01/02

يبن الجدول السابق أهم المنتجات الجزائرية المصدرة خارج المحروقات خلال السنوات 2014 2015، 2016، 2017 وتتمثل ه ذه المنتجات في كل من الأسمدة المعدنية، التمر، سكر القصب، كحول الاسيكليك، ويتضح من خلال الجدو ل رقم (05) أن الجزائر قامت بتصدير آلات غسل الملابس والمحروقات الحلقية ابتداء من سنة 2016، إلا أنه تم الاستغناء عن تصدير صفائح الزجاج خلال نفس السنة .

المطلب الثالث: التحديات والعقبات التي تواجه إستراتيجية ترقيـــة الصـادرات خارج المحروقات

تعتمد الجزائر بشكل أساسي على صادر ات المحروقات في تمويل احتياطا تها من العملة الصعبة ولم تكن إجراءات وتدابير دعم وتشجيع الصادرات خارج المحروقات التي شرع فيها بداية من 1996 ناجحة من اجل رفع مستوى نجاعة المؤسسات الجزائرية في قطاع التصدير إذ ظلت لا تتعدى 3 % في أحسن الظروف ، ولم تنطلق با لشكل المخطط لها فالأرقام تدل على وجود انحراف ما بين الأهداف المخططة وبين الأرقام المنجزة حيث يظهر وجود محيط غير سليم تتخلله المشاكل والعراقيل التي تعترض

انطلاقة الصادرات بالشكل المرغوب فيه ، كما أن هذه العوائق والعقبات وبتوفر الإمكانات اللازمة يمكن التغلب عليها والتقليل من حدتها مع مرور الزمن ومنه تحقيق عملية ترقية الصادرات .

وفي غضون هذا وبعد تسليط الضوء على واقع التصدير خارج ال محروقات في الجزائر يمكن ذكر الاختلالات التي تحول دون وصول المنتج الجزائري إلى الأسواق الدولية [1]:

-سوء التسيير من منظور مؤشرات الكفاءة و الفعالية و المرونة و المتمثلة في عدم تنوع القاعدة الفلاحية والصناعية للاقتصاد الجزائري، حيث أ ن القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني ضعيفة باعتبار أن عمق الإشكالية في ضعف تسيير المؤسسات سواء الكبيرة أو الصغيرة أو المتوسطة على حد سواء لما كانت تسير في الماضي بطريقة عشوائ ية، و تلك الثقافة الراس بة تم تطبيقها حتى بالمؤسسات الخاصة، وباستثناء 20 أو 30 مؤسسة تنشط بطريقة ديناميكية فإن أغل ب المؤسسات المتبقية مازال تسييرها ضعيف جدا .

-التباطؤ في إدراج نصوص تشريعية و تنظيمية جديدة تحكم آليات التصدير والمنافسة و المعاملات التجارية و شروط ممارسة الأنشطة الاستغلالية ، بالرغم من إبداء مجموعة من الخبراء تفاؤلا بإعادة تنشيط صادرات الجزائر خارج المحروقات بإصدار مراسيم وأوامر جديدة محفزة من شأنها زيادة حجم الصادرات من خلال تخفيف التنظيمين الجبائي والجمركي و إعادة تنشيط دور الصندوق الخاص بترقية الصادرات

-استفحال ظاهرة الفساد الإداري رغم محاربة الحكومة لظاهرة الفساد بشكل مفتوح باعتباره عائقا رئيسا أمام جهود التنمية واستقطاب الاستثمارات الأجنبية وكان بالإمكان تنويع مصادر الاقتصاد الوطني لولا غياب الرقابة و المتابعة سيما وأن بنية الا قتصاد الجزائري الحالية تتكون من 60% محروقات و 20% زراعة و15% خدمات و 5% صناعة لكن في حال استثمار 286 مليار دولار أمريكي بحوكمة اقتصادية (الشفافية ، المساءلة ، الائتمان) يمكن أن تصبح المحروقات 40% .

-البنوك تمنح قروضا وتسهيلات للاستيراد عوضا عن تشجيع و تقوية الطاقة التصديرية للمؤسسات الجزائرية، ما أدى إلى استنزاف المدخرات الوطنية نحو تمويل قطاع الاستيراد على حساب المشروعات الاستثمارية المنتجة والموجهة نحو التصدير ومنه فإن غياب التنسيق بين البنوك والمصدرين المحليين وافتقار المؤسسات المنتجة سواء كانت عمومية أو خاصة إلى المرافقة البنكية الدائمة ساهم بشكل

[1] تحديات ورهانات استراتيجية ترقية الصادرات الجزائرية خارج المحروقات ، مقاربة وصفية تحليلية للدكتور طارق قندوز والدكتور قاسمي السعيد متاحة على الموقع الإلكتروني https://kantakji.com

كبير في تراجع حجم الصادرات خارج قطاع المحروقات، لذلك يجب التأكيد على ضرورة مرافقة المصدرين وعصرنة أساليب العمل لتشجيع الناشطين في المجال.

-غياب التناغم الجيد بين المتعاملين الاقتصاديين على غرار منتدى رؤساء المؤسسات و أربا ب العمل المصدرين مع الهيئات الحكومية الوصية التابعة لوزارة التجارة (الوكالة الوطنية للتجارة الخارجية ALGEX الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة CACI، المركز الوطني للسجل التجاري CNRC، المركز الوطني لمراقبة الجودة و الرزم CACQE) حو ل إيجاد أفضل الصيغ وأنجع السبل الكفيلة بتصدير المنتجات الوطنية إلى الخارج و ي عزو المتخصصين ضعف صادرات الجزائر إلى عدم نجاعة الهيئة المشرفة على تسيير تجارة البلاد الخارجية، التي من شأنه ا تنشيط و ضمان مرونة أكبر للحراك التجاري نحو و خارج الجزائر، و يرى خبراء جزائريون أن بعض الم نتجات كالصناعات الغذا ئية سيما التمور (المرتبة 2 عالميا من حيث الإنتاج و المرتبة 28 من حيث التصدير) قادرة على تحقيق مداخيل ضخمة لو ترتبط بتوظيف أحسن مما هي عليه حاليا.

-اقتصار نشاط التصدير على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي لا تتحكم في مانجمنت ومعايير الإنتاج ، مما نتج عنه عرض سلع لا تتوافق و المواصفات الدولية ، بما في ذلك المنتجات الفلاحية و التي بالرغم من الطلب الكبير عليها في الخارج إلا أنها تبقى غير متوفرة على المواصفات الدقيقة التي تمكنها من منافسة المنتجات الأجنبية الم تواجدة في الأسواق الأوروبية و العربية ، وذلك على العكس في المؤسسات الكورية أو حتى المغربية حيث تساهم حصيلة صادراتها في تمويل دورتها الإنتاجية .

-عدم تطابق المنتج الوطني مع المعايير الدولية خاصة في مجال الجودة و النوعية و قيود البيئة، وهذا راجع لكونها عملت لسنوات طويلة في غياب المنافسة مما جعلها تبقى سلعها ضمن م قاييس وطنية بحتة موجهة لسوق واحد، حيث تعاني المنتجات الجزائرية من الجودة المنخفضة و النوعية الرديئة مقارنة مع نوعية نفس المنتجات في السوق الخارجية، وبالنسبة للقطاع العام فالمؤسسات تقوم بعرض منتجاتها دون إجراء دراسات و أبحاث تسويقية لاحتياجات ورغبات الزبون إلى جانب غياب الرقابة في مرحلة الإنتاج و قلة الضوابط والشعور بالمسؤولية المهنية، أما القطاع الخاص فرداءة منتجاته تعود في غالب الأحيان إلى تحسين الكفاءة الإنتاجية من خلال زياد ة المخرجات باستعمال نفس المدخلات (كما ونوعا) لذلك فإن التموقع الجيد للصادرات الجزائرية يتطلب وجود وعي بمعطيات المرحلة، وما يرافق ذلك مع متطلبات السوق الخارجية .

-ارتفاع أسعار السلع الجزائرية والذي ترجع أسبابه إلى عدم الاستفادة من اقتصاديات الحجم، إلى جانب عدم الاستخدام العقلاني للطاقات الإنتاجية المتوفرة على غرار تبعية مدخلاتها للخارج، و بالرغم من الإعانات المقدمة من طرف الدولة فإن أسعار الصادرات الصناعية تشهد ارتفاعا بالمقارنة مع نظيرتها في الدول الأجنبية التي تفرض منافسة كبيرة في هذا المجال، و يمكن القول أن ارتفاع أسعار المنتجات الجزائرية المصدرة إنما هو نتيجة ضعف التكامل الصناعي ما بين الوحدات الإنتاجية وفي هذا السياق فإن دخول إتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي حيز التطبيق و الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة يمكن أن يشكل فرصة للمؤسسة الجزائرية التي تحسن استغلالها عن طريق الاستفادة من الإعفاءات الجمركية على المواد الأولية التي تدخل كمكون أساسي في الصناعات الوطنية، خاصة إذا كانت جل هذه الصناعات لازالت تعتمد على الإتحاد الأوروبي في تموين مدخلاتها، بل إن مرونة الإنتاج بالنسبة للواردات مرتفعة وتقدر بحوالي 1.9 ما يسمح بتخفيض تكلفة المنتج وعرضه بأسعار تنافسية على الصعيدين المحلي والدولي .

-عدم امتلاك المصدرين الجزائريين السيولة المعلوماتية الكافية من الأسواق العالمية، و التي يمكن ان تشكل فرصا تسويقية بالنسبة إليهم، فمثلا أبدى أرباب منتدى رؤساء المؤسسات مخاوفهم من دخول الجزائر للمنظمة العربية للتبادل الحر بسبب نقص المعلومات حول دراسة الجدوى منها ، و هنا نطر ح مسألة في منتهى الأهمية تتضمن نجاعة منظومة المعلومات في ترشيد و تجويد القرارات الوظيفية و التسييرية المتخذة باعتبار أن المعلومة في بيئة الأعمال الراهنة من أثمن الأصول المفضية إلى تحقيق الميزة التنافسية، طالما أن تحقيق النجاح لا يتأتى دون فهم أفضل لراهن أسواق التصدير و رهاناتها، من شأنها أن تمكن المصدرين من استغلال الفرص المتوافرة على مستوى الأسواق الخارجية، و من هنا فالضرورة ملحة لإنشاء نظام معلومات وطني (اليقظة و الترصد système de veille).

-عدم اقتناع نسبة معتبرة من المسيرين الجزائريين بجدوى عقد المشروعات المشتركة كضرورة إستراتيجية لإنعاش قطاع الصادرات خارج المحروقات في صورة التمور والآجر والمنسوجات والأفرشة والأحذية وتركيب السيارات الصناعية الغذائية وغيرها حيث أن هناك جوا من المخاوف غير المبررة لدى فريق من المتعاملين المحليين إزاء اقتحام الأسواق الخارجية بهذه الإستراتيجية التي أثبتت نجاعتها في عديد من الدول و خاصة في مجال استقطاب التكنولوجيات الحديثة، و منه تامين إنتاج محلي مطابق للمعايير الدولية على نحو يدعم تنافسيتها على المستوى الدولي.

-نقص الدعم اللوجيستي للمصدرين الجزائريين من حيث التخزين والنقل والمناولة، حيث يشكو المصدرون من مشكلات عديدة تعترضهم على غرار محدودية طاقات الشحن و للدلالة على ذلك يكفي الاستدلال بعجز الحكومة الجزائرية عن تصدير نصف مليون طن من التمو، و يتعلق الأمر بتعذر تصدير كميات كبيرة من أجود أنواع التمور الرائجة عالميا (دقلة نور) لذلك فالشيء المطلوب هو ضرورة تسريع وتيرة الاهتمام بتوفير الأدوات اللوجستية و توابعها .

-غياب التطبيق الفعلي للمقاربة التسويقية بروافدها الحيوية (الإداري، التكتيكي، البيئي، الإلكتروني، الإبداعي... إلخ). وقصر النظر الإستراتيجي myopie strategique لدى المسير الجزائري أدى إلى إغفال انتهاج الأساليب الحديثة في مجال المانجمنت و الماركتينغ على غرار إدا رة العلاقة مع الزبون CRM إدارة المعرفة التسويقية MKM، إدارة الجودة الشاملة TQM، المقارنة المرجعية BM، إعادة الهندسة RE إدارة سلسلة الإمداد SCM وغيرها، ما يشكل معضلة حقيقية إذ أدى ذلك إلى جعل العديد من المنتجات الجزائرية تعجز عن إيجاد موضع قدم لها في اقتحام الأسواق العالمية ، في وقت ينادي متخصصون بمضاعفة عمليات التسويق الدولي لصرف الفائض الإنتاجي.

كل هذه الأمور بالإضافة إلى عوامل أخرى لا يسع ذكرها لتشعب متغيرات الموضوع و هلامية حيثياته (غياب الاستقرار السياسي و الأمني و الاجتماعي خلال العشرية السوداء تحديدا) تمخضت عن ميلاد ظاهرة الفجوة التصديرية أو الاغتراب التصديري (كوريا الجنوبية 95% من الصادرات عبارة عن سلع صناعية عالية التقانة، الجزائر 97% من الصادرات عبارة عن نفط و غاز)، كما أدت إلى غي اب ثقافة التصدير لدى المنتجين المحليين مما نتج عنه مناخ غير مشجع على تطوير نشاط التصدير ببلادنا و عجز المصدر الجزائري عن استغلال الفرص المتاحة في الأسواق الخارجية.

المبحث الثاني: ردود أفعال الحكومة الجزائرية اتجاه انخفاض أسعار النفط في جوان 2014

بعد انخفاض أسعار النفط في جوان 2014 ، تواجه الجزائر أعظم التحديات الاقتصادية للحفاظ على التوازنات المالية الكلية ، حيث ترتبط مؤشرات الأداء الاقتصادي في الجزائر بالتطورات التي تحدث في أسواق النفط الدولية باعتبار أن الجزائر من بين الدول التي تعتمد على النفط في مسيرتها التنموية .

المطلب الأول : أسبـــــاب انخفاض أسعار النفط في جوان 2014

ترجع أسباب انخفاض النفط إلى مجموعة من العوامل تتمثل فيما يلي[1] :

-صعود الولايات المتحدة الأمريكية كمصدر للبترول: زادت الولايات المتحدة الأمريكية إنتاجها النفطي من عشرة ملايين إلى 14 مليون برميل يوميا بين عامي 2012 و 2015 متخطية بذلك كلا من روسيا والسعودية على رأس قائمة الدول الأكثر إنتا جا للبترول ، هذه الكمية الإضافية الكبيرة من النفط المتاحة في السو ق العالمية تعادل إنتاج نيجيريا وأنغولا وليبيا مجتمعة من النفط والتي تعتبر من أكثر الدول الأفريقية إنتاجا للنفط ، وتعود هذه الزيادة في إنتاج الولايات المتحدة الأمريكية إلى التطورات التقنية في طريقة الحفر بالتكسير الهيدروليكي (فراكينغ)، و التي تعتمد على ضخ الماء و محاليل كيميائية في طبقات الصخور بهدف توسيع الشقوق في تلك الطبقة و الوصول إلى ما يسمى بالنفط و الغاز الصخريين، و الذين لا يمكن استخراجهما بالطرق التقليدية، و بالرغم من أن استخراج النفط بهذه الطريقة مكلف نسبيا إلا أن أسعار النفط المرتفعة في السنوات الأخيرة جعلت من هذا الاستثمار مجديا.

-زيادة الإنتاج في العراق : لم ينتبه العالم إلى أن العراق كان سنة 2014 قد شهد ازديادا في إنتاج البترول إذ بالرغم من الصراعات التي يشهدها هذا البلد ، تمكن العراق من زيادة إنتاجه من النفط الخام من 3.3 إلى 4.3 مليون برميل يوميا ، هذه الزيادة المقدرة بمليون برميل تعادل بالتقريب إنتاج الجزائر بأكمله ، وهي ثالث أكبر منتج للبترول في أفريقيا ، و ينتج العراق حاليا من النفط أكثر مما كان عليه قبل الإجتياح الأمريكي في 2003 حيث يتركز النفط العراقي في مناطق الحكم الذاتي الكردية في الشمال و التي تتمتع بأمان نسبي .

-عودة إيران إلى تصدير النفط : بعد توقيع الاتفاق بين إيران و مجموعة (5+1)، و المكونة من الولايات المتحدة الأمريكية، روسيا، الصين، فرنسا، بريطانيا، وألمانيا ، تم رفع جزء كبير من العقوبات الدولية المفروضة على إيران، و بذلك ستتمكن هذه الدولة من الوصول إلى أسواق النفط الدولية بشكل أسهل ويتوقع أن تعادل جارتها العراقية في إنتاج النفط، حيث يبلغ إنتاج إيران للنفط نحو 3 ملايين برميل يوميا بحسب إحصائية منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) .

-زيادة النفط في البرازيل: البر ازيل من الدول التي زادت من إنتاجها للنفط خلال السنوات القليلة الماضية ، فبين سنتي 2013 و 2015 ، ارتفع الإنتاج البرازيلي من 2.6 إلى 3 برميل يوميا و بحسب الأوبك فقد تم حفر 72 بئرا جديدا للبترول في البرازيل في سنة 2015 مقارنة بـــ 87 بئرا سنة 2014 كما

[1] www.danielwellington.com ، أطلع عليه بتاريخ 2018/02/25 .

عززت البرازيل من مكانتها في العالم كرائد في تقنيات استخراج البترول من أعماق البحار، وذلك بعد اكتشاف كميات كبيرة من البترول على أ عماق تتراوح بين أربعة و ثمانية كيلومترات بين طبقات صخرية و ملحية .

-بقاء السعودية على معدلات إنتاج منخفضة: تسعى السعودية من خلال الإبقاء على أسعار ال نفط العالمية منخفضة إلى تحقيق هدف سياسي، ألا و هو تحجيم دور غريمها الأساسي في المنطقة إيران في السوق العالمية، حيث تؤدي السعودية دورا أساسيا فيما يتعلق بأسعار النفط حول العالم، ذلك أنها تمتلك كميات هائلة و غير مستغلة بعد من البترول، ناهيك عن عدد كبير من الآبار النفطية التي لم تبل غ طاقتها الإنتاجية القصوى بعد، لهذه الأسباب فإن السعودية قادرة على رفع إنتاجها بسرعة في وقت قصير نسبيا و دون تحمل تكاليف إنتاج كبيرة، ما يدفع الأسعار إلى الهب وط لكنها أيضا قادرة على كبح إنتاجها النفطي من أجل رفع الأسعار عالميا، خاصة و أنها ثالث أكبر مصد ر للبترول في العالم و حتى بالرغم من العجز القياسي في ميزانيتها، تبدو السعودية مصممة على الإبقاء على إنتاجها منخفضا ما يعرضها إلى المزيد من الخسائر، هدف السعوديين من ذلك هو تثبيط التقنيات البديلة لاستخراج النفط، مثل التكسير الهيدروليكي والتنقيب في أعماق البحر والتي تتطلب استثمارات هائلة و بالتالي إخراجها من دائرة المنافسة .

-الخوف من الصين: يبدو الأمر غريب أن يتحدث المستثمرون عن أزمة اقتصادية في الصين عند النظر إلى معدلات نمو في الناتج المحلي تبلغ 06% ، لكن المراقبين يخشون من أن الأرقام الرسمية تخفي صورة أكثر قتامة للاقتصاد الصيني ، فانهيار سوق المال الصينية في بداية عام 2016 أطلق إشارة تحذير في أنحاء العالم من أن المعجزة الاقتصادية الصينية ستنهار عما قريب ، في السنوات العشر الأخيرة ارتفع الاستهلاك الصيني للبترول من 07 ملايين إلى 11 مليون برميل يوميا، أي ما يعادل استهلاك أمريكا اللاتينية و منطقة ما دون الصحراء في أفريقيا مجتمعة، و بالتالي فلا عجب في أن مؤشرات أزمة اقتصادية بالصين قد تؤثر على أسعار النفط العالمية .

-تراجع الطلب على وقود التدفئة في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية: بحسب حسابات هيئة الأرصاد والمحيطات الأمريكية فإن سنة 2015 شهد شتاء هو الأكثر دفئا منذ بدء عملية تسجيل الطقس في القرن التاسع عشر، إن الشتاء المعتدل والدافئ نسبيا في شمال الكرة الأرضية أدى إلى تراجع الطلب على وقود التدفئة في أوروبا و الولايات المتحدة الأمريكية و اليابان، ما أدى إلى هبوط أسعار النفط عالميا.

-احتكار الأوبك لم يعد فعالا : ا تفق أعضاء منظمة الأوبك الثلاثة عشر، و من بينهم السعودية ، العراق، إيران ، نيجيريا وفنزويلا على إنتاج مشترك قدره 32.3 ملون برميل يوميا ، وبهذا تتحكم المنظمة في ثلث الإنتاج العالمي للنفط الذي قدره 97 مليون برميل يوميا ، نظريا، يمكن للأوبك أن تقلل الإنتاج لدفع الأسعار إلى الارتفاع، وهذا متوقع لأن هذه المنظمة أنشئت كي تكون اتحادا احتكاريا يقوم على إبقاء أسعار النفط العالمية مرتفعة كي تنتفع منها الدول المنتجة على حساب المستهلكين ، لكن الأوبك لم تنجح في كبح جماح الإنتاج النفطي تماما ذلك أن أعضاءها ما يزالون يحافظون على م عدلات الإنتاج مستقرة أو يقومون بلستخراج كميات أكبر من البترول وعلى ما يبدو فإن منظمة الأوبك غير قادرة على منع أسعار النفط من الهبوط .

المطلب الثاني : تداعيات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري

1 - الآثار الاقتصادية لانخفاض أسعار النفط [1]

بدت جليا تداعيات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري بالرغم من جهود سياسة احتياطية مالية وقائية وهو ما يسمى " صندوق ضبط الإيرادات " الذي أنشأته الجزائر عام 2000 مع انطلاق طفرة أسعار النفط وهو صندوق يتم تمويله من الفرق بين السعر الحقيقي للنفط و السعر المرجعي لميزانية الدولة، ولكن مخرجات هذه الأزمة كانت غير محسوب لها نظرا لخطورة الوضع القائم و كانت أهم هذه التداعيات هي :

-انخفاض مستمر في إيرادات تصدير النفط فقد تراجعت مداخيل صادرات النفط في الجزائر بحوالي النصف تقريبا حيث سجلت سنة 2015 :14.91 مليار دولار أمريكي فقط مقابل 27.35 مليار دولار أمريكي سنة 2014 أي بانخفاض قدر بحوالي 45.47 %

-خسائر كبيرة في أرصدة المالية العامة حيث تضاعف عجز المالية العامة ليصل تقريبا إلى 16% من إجمالي الناتج المحلي في 2015 و قد اتسع هذا العجز حتى سنة 2016 بحيث أن تعادل موازنة سنة 2016 يتطلب سعر البترول عند مستوى 110 دولار أمريكي للبرميل.

-عجز في الحسابات الخارجية: حدد اتساع حاد في عجز الحساب الجاري بلغ 7.87 مليار دولار أمريكي في النصف الأول من سنة 2015 وهذا بسبب تراجع الصادرات و ارتفاع الواردات إلى 71% عوض 11% في النصف الأول من سنة 2014

[1] - لونانسة سهام ، **تداعيات انخفاض اسعار النفط على الاقتصاد الجزائري** ، مجلة الدراسات الاستراتيجية و السياسية و الصناعية ، المركز الديمقراطي العربي ، العدد 01 ، ص 78 .

-انخفاض احتياطات الصرف بمقدار 35 مليار دولار أمريكي سنة 2015 لتبلغ 143 مليار دولار أمريكي مقارنة بمستوى الذروة الذي بلغ 194 مليار دولار أمريكي سنة 2013

-انخفاض سعر الدينار مقابل العملات الأجنبية الأخرى كالدولار الأمريكي والأورو وهو ما نجم عنه ضعف في سياسة المعيشة للأفراد داخل المجتمع المدني الجزائري .

2 – الآثار الاجتماعية لانخفاض أسعار النفط :

لا يتوقف الدور الذي يؤديه النفط وعوائده على الجانب الاقتصادي فحسب، بل يتعدى ذلك ليؤثر بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في الجانب الاجتماعي وتتمثل فيما يلي:

-تقلص فرص التشغيل وبرامج التنمية : هناك علاقة عكسية بين أسعار النفط و معدلات البطالة باعتبار أن كل تحسن في أسعار النفط يعني زيادة في العوائد و الإيرادات والتي يمكن من خلالها تنفيذ الخطط التنموية المعتمدة بدورها على تشجيع الاستثمارات ومن ثم تقليص البطالة في المجتمع الجزائري ومن بين الإجراءات التقشفية التي اتخذتها السلطات الجزائرية ل مواجهة انخفاض أسعار النفط وتراجع العوائد منذ جوان 2014 هو تجميد التوظيف في الوظيفة العمومية في سنة 2015 [1] ، كما تم تجميد المشاريع الكبرى التي لا تكتسي طابعا استعجاليا أو لا تحظى بالأولوية وليس لها أثر اقتصادي أو اجتماعي مثل و رشات الترامواي والنقل الحديدي والطريق السيار[2] .

كما أن استمرار تراجع أسعار النفط أدى إلى العجز عن تنفيذ المخطط الخماسي 2015–2019 بما فيه من مشاريع سكنية و اقتصادية واجتماعية وثقافية وغيرها ، تحت ضغط عجز الموازنة حيث يتطلب تنفيذ المخطط معدل 55.2 مليار دولار أمريكي كل سنة و ذلك لمدة خمس سنوات [3]

-انخفاض القدرة الشرائية للمواطنين: تعرف القدرة الشرائية لدى المواطن الجزائري انهيارا كبيرا بعد سياسات التقشف التي أقرتها الحكومة الجزائرية خاصة وأنها مست القطاعات التي يتعرضو ن لها يوميا كالنقل و الطاقة فأصبح الأجر الشهري لعامل متوسط الدخل معيل لأسرة من ثلاثة أفراد لا يكفي حتى لتسديد فواتير الكهرباء والغاز والوقود و إشباع الحاجيات اليومية من مأكل ومشرب دون احتساب الكماليات التي قد يلجأ إليها الأجير في بعض الأحيان[4] . ويعتبر إلغاء المادة 87 مكرر من القانون 90–11 المتعلق بعلاقات العمل عامل رئيسي في تدني القدرة الشرائية خاصة و أن سياسة

[1] http ://www.france24.com ، بتاريخ 2018/02/07 .
[2] http// :www.echoroukonline.com ، بتاريخ 2018/02/01 .
[3] الموقع الالكتروني نفسه .
[4] http//:www.elhiwardz.com ، بتاريخ 2017/07/26 .

الأجور ليست مرتبطة بمعدل معين، ففي معظم بلدان العالم عندما تتقرر الزيادات في الأجور تتحسن القدرة الشرائية تلقائيا، أما في الجزائر يحدث العكس تماما ففي كل مرة تكون زيادات في الأجور ترتفع أسعار السلع و الخدمات [1]

-تهديد السلم الاجتماعي: إن الارتباط الوطيد بين الاقتصاد والأمن جعل من الجزائر ارض خصبة لحدوث الكثير من الأزمات على مستوى الجبهة الاجتماعية [2].

-تقليص المساعدات الخارجية الممنوحة الخارجية الممنوحة للدول الفقيرة : بعد إجراءات التقشف التي أقرتها الحكومة الجزائرية، انتقلت تداعيات انخفاض أسعار النفط لتمس المساعدات الخارجية الموجهة إلى الدول الفقيرة حيث تم إعطاء تعليمات رئاسية لكل من وزارتي الخارجية والمالية بتخفيض قيمة المساعدات السنوية التي اعتادت الجزائر تقديمها إلى بعض الدول الإفريقية، وهي إما دول مجا ورة للجزائر أو تنتمي إلى منطقة الساحل وجميعها تعتبر من أكثر الدول فقرا في العالم مثل موريتانيا والنيجر ومالي وبوركينافاسو فالمبلغ الذي كانت تستفيد منه هذه الدول بعنوان المساعدات الخارجية الجزائرية يعادل ثمانون مليون دولار أمريكي وانخفض إلى النصف في محاولة للحد من تداعيات تراجع أسعار النفط على الخزينة العمومية و تم استثناء المساعدات المتعلقة بالتدريب العسكري و الأمني و منح الدراسة في الجامعات و المعاهد الجزائرية المتخصصة وهي المساعدات التي تمنحها الجزائر سنويا لنحو أربعة عشر دولة إفريقية وهو القرار الذي جاء في سياق تنفيذ التزامات الدولة الجزائرية إزاء دعمها للتنمية في إفريقيا [3]

المطلب الثالث : سياسات الجزائر للتكيف مع انخفاض أسعار النفط في جوان 2014

اتخذت السلطات الجزائرية سياسة تتضمن العديد من الإجراءات والتدابير بغرض ضبط أوضاع المالية العامة و تجنب أثر الصدمة على النمو الاقتصادي تتمثل هذه الإجراءات فيما يلي :

-كخط دفاع أول استخدمت الدولة الجزائرية الفوائض الموجودة في المالية العامة و المتاحة في صندوق ضبط الإيرادات للحد من اثر تراجع أسعار النفط على النمو الاقتصادي.

-اتخذت الدولة الجزائرية تدابير حاسمة في موازنة 2016 لتكريس مسار الضبط المالي عبر إحراز مزيد من التقدم في ترشيد الإنفاق وخفض التكاليف التي تتحملها المالية العامة، حيث انخفضت نفقات ميزانية 2016 مقارنة بعام 2015 بنسبة 8.8 % .

[1] www.echoroukonline.com: //http ، بتاريخ 2018/02/01 .
[2] http//:www.wakteldjazair.com ، بتاريخ 2017/08/18 .
[3] http //:www.i2arabic.com ، بتاريخ 2018/04/26 .

-تدابير التقشف المجحفة بحق المجتمع المدني التي شملت تخفيض الاستثمار العمومي (تجميد مشاريع ترامواي، المستشفيات، المساكن وغيرها) .

-اعتمدت الجزائر أسلوب جديد سمي أسلوب التمويل غير التقليدي والذ ي نتج عنه تعديلات جديدة لقانون النقد و القرض 10/90 بسبب العجز المالي الذي تعاني منه الخزينة العمومية و الذي ورد بالعدد 57 من الجريدة الرسمية الصادرة بتاريخ 12 أكتوبر 2017، ويهدف هذا الأسلوب إلى تجنب الاستدانة الخارجية ، و كذا تجنب تعطيل نموذج التنمية الاقتصادية والاجتماعية و ضمان استمرار برامج التنمية المتبعة منذ سنوات، هذا التعديل مدته خمس سنوات، ووفقا لهذا القانون [1] يقوم بنك الجزائر بالإقراض مباشرة إلى الخزينة العمومية من أجل ا لسماح لهذه الأخيرة بتمويل العجز في الميزانية، تمويل الدين العمومي الداخلي وتمويل الصندوق الوطني للاستثمار، وبشكل عام ووفقا لهذ ا التعديل يمكن للخزينة العمومية الاستفادة من الخدمات المالية للبنك المركزي بشك ل أوسع، إضافة إلى الطريقة التقليدية المتمثلة في القروض والسلفيات ، سوف تتمكن الخزينة العمومية من تحصيل موارد مالية عن طريق آليات جديدة مباشرة ودون القيود التقليدية التي كان يحددها قانون النقد والقرض سابقا. حيث سوف يؤثر هذا الأخير إيجابيا على قدرة الخزينة العمومية في تغطية نفقاتها المتمثلة في الأجور، فواتير دعم المواد الاستهلاكية ذات الاستهلاك الواسع، فواتير الاستثمار العمومي وغيرها، ولكن ذلك قد يتسبب في تداعيات خطيرة على المدى المتوسط والطويل في حين لم ترافق هذه العملية بإصلاحات عميقة و آليات مراقبة فعالة ترتكز على أسس علمية واقتصادية أكثر منها على رؤية اجتماعية .

ومقابل كل هذه الآثار المتوقعة الإيجابية والسلبية نجد أن الكثير من الدول لجأت إلى هذا النمط خلال السنوات القليلة الماضية ، وكانت آثاره جد إيجابية على أداء سياساتها العامة مثل الولايات المتحدة الأمريكية بريطانيا سنة 2007، واليابان منذ تسعينيات القرن الماضي. ولكن يبقى وجه المقارنة ضعيفا مع الاختلاف الها ئل بين البنى التحتية الاقتصادية والمالية والنق دية لاقتصاديات هذه الدول مقارنة بالاقتصاد الجزائري.

ويبقى الحل حسب بعض الخبراء[2] ليس في استحداث آليات إقراض جديدة للخزينة العمومية بل في استحداث موارد تمويل حقيقية لتجنب كل المخاطر الناجمة في المستقبل عن التمويل غير التقليدي من زيادة الإنفاق وارتفاع الضرائب والتضخم وارتفاع نسب الفوائد البنكية الموجه للمؤسسات وانخفاض

[1] القانون رقم 17-10 مؤرخ في 11 اكتوبر سنة 2017 يتمم الأمر رقم 11-03 المؤرخ في 26 أوت سنة 2003 و المتعلق بالنقد و القرض ، الجريدة الرسمية رقم 57 بتاريخ 12 أكتوبر سنة 2017 .

[2] المؤتمر الدولي التمويل غير التقليدي و آثاره على الإقتصاد الوطني ، يوم 22-23 فيفري 2018 ، المركز الجامعي أحمد زبانة ، غليزان ، الجزائر

الفوائد على الادخار، ل ذلك ينبغي أن تنقص الحكومة من الإنفاق العمومي و ضرورة إلتزامها بتحقيق توازن في الميزانية بين المداخيل والنفقات لأن س د عجز الميزا نية عن طر يق الإقراض هو سلاح ذو حدين .

المبحث الثالث : البدائل الإستراتيجية لقطاع المحروقات

في خضم أزمة انهيار أسعار النفط أخذ موضوع ا لتنويع الاقتصادي أهمية كبيرة لدوره الرئيسي في النمو الاقتصادي و تعزيز الاستثمار و استقرار عائدات التصدير ، و لهذا فقد سعت العديد من البلدان للعمل الجاد على تطبيق إستراتيجية التنويع الاقتصادي وإنجاحها من خلال تبني حزمة من السياسات الاقتصادية المتنوعة و التي يكون الهدف منها إعادة هيكلة الاقتصاد و رفع مستوى مساهمة القطاعات الاقتصادية البديلة في الناتج المحلي، و تحسين كفاءة و فاعلية هذه القطاعات.

المطلب الأول : الطاقات المتجددة كبديل استراتيجي لقطاع للنفط

يتعين على السياسة الطاقوية أن توازن بين أربعة أهداف متنافسة وهي استدامة ا لنمو الاقتصادي وزيادة فرص فقراء العالم في الحصول على الطاقة وتعزيز أمن الطاقة و تحسين البيئة ، وهذه الأهداف متساوية الأهمية [1]. وإذا ما اعتمدنا على هذه الأهداف الأربعة وبالتركيز على البعد البيئي في تحديد أبرز البدائل الإستراتيجية للنفط في تحقيق النمو الاقتصادي، أو ما يعرف بالتنمية المستدامة ، فهناك عدة أنواع من الطاقات تتميز بكونها متجددة ونظيفة على غرار ا لرياح، الطاقة الشمسية، جريان الماء، وتتميز هذه الأنواع من الطاقة كونها طاقة بديلة للطاقة الأحفورية صديقة للبيئة متجددة وغير قابلة للنفاذ .

وقد أصبح هذا النوع من الطاقة ضرورة تمليها الاعتبارات البيئية المتدهورة، ومتطلبات التنمية المستدامة التي تقوم على مبدأ ضمان نصيب الأجيال القادمة من إمدادات الطاقة وكذا الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية التي خلفتها وتخلفها بوادر نضوب النفط وتدهور أسعاره، مما جعل الجهود تتزايد لاستعمال هذه الطاقة واللجوء إليها كبديل مناسب للطاقة الأحفور ية، كونها تتولد بصورة طبيعية وتتجدد ولا تنضب بما يتوافق مع مبدأ الاستدامة كما أنها نظيفة تراعي البعد البيئي، و من بين هذه الأنواع من الطاقـــــات المتجددة ما يلي :

-**الطاقة الشمسية:** تعتبر الطاقة الشمسية طاقة دائمة متجددة و نظيفة غير قابلة للنفاذ و تكون هذه الطاقة على شكل إشعاعات كهرومغناطيسية بحوالي 47% منها أشعة مرئية و نحو 45% منها أشعة تحت

[1] البنك الدولي ، تقرير على التنمية في العالم 2010 ، **التنمية و تغير المناخ** ، القاهرة : مركز الأهرام للنشر و الترجمة و التوزيع ، 2010 ص191 .

الحمراء و ما يقارب حوالي 8% منها أشعة فوق البنفسجية، و تنبعث الطاقة الشمسية بمعدل ثابت تقريبا يسمـــــى الثابت الشمســي يقدر بنحو 1.35 كيلو واط/م²، ولا يصل من هذه الطاقة إلى الأرض إلا حوالي 70% و ينعكس الباقي على شكل موجات وإشعاعات [1] .

يتميز هذا النوع من الطاقات كونها نظيفة غير ملوثة، ومتجددة وغير قابلة للنضوب يتكرر وجودها في الطبيعة على نحو تلقائي ودوري، كما أنها متوفرة في جميع الأماكن بحيث يمكن إقامة مشاريع في أي مكان قرب التجمعات السكنية والمناطق الصناعية مما يقلل تكاليف نقل الطاقة إلى هذه الأخيرة.

كما أن هذا النوع من الطاقة لا يتطلب تكنولوجيا معقدة أو بالغة الخطورة على العاملين بها، ولا تخضع لقيود سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية أو حتى بيئية لاستغلال أي كمية منها، إلا أن هذا النوع من الطاقة يشوبه خلل التقطع وعدم التركيز الدائم أو المؤقت لذا لابد من اختيار المواقع اللازمة و الملائمة لذلك بدقة، كما أنها تستدعي تكاليف عالية لتوليد الكهرباء مقارنة مع باقي الأنواع الأخرى للطاقات المتجددة [2] و في هذا السياق فقد صنفت الجزائر في المرتبة الخامسة عالميا من حيث إنتاج الطاقة الشمسية المركزة.

ووفقا لشبكة سياسات الطاقة المتجددة للقرن الواحد و العشرون لسنة 2014 وهي من أكبر المؤسسات والمنتديات الدولية التي تضم حكومات ومنظمات دولية واتحادات صناعية ومؤسسات مجتمع مدني وعلماء وأكاديميين، لديهم اهتمامات واسعة في قضايا الطاقة المتجددة، جاءت اسبانيا في المرتبة الأولى عالميا بالنسبة لإنتاج الطاقة الشمسية المركزة ، تلتها الولايات المتحدة الأمريكية في المرتبة الثانية، فيما حلت الإمارات في المرتبة الثالثة، بين ما حلت الهند والجزائر في المرتبتين الرابعة والخامسة على التوالي ، وأفاد التقرير بأن تقنيات الطاقة الشمسية المركزة تشهد انتشارا في مختلف أنحاء العالم، لاسيما في الولايات المتحدة الأمريكية التي تمتلك خبرة كبيرة في محطات توليد الكهرباء بالطاقة الشمسية وكذلك في اسبانيا وغيرها من الدول التي أولت هذه التقنية اهتماما كبيرا كالصين استراليا، مصر، المغرب، تايلاندا. وفقا لتقرير شبكة سياسات الطاقة المتجددة للقرن الحادي والعشرين فإن القدرة الإنتاجية للطاقة الشمسية المركزة في العالم زادت عشرة أضعاف منذ سنة 2004 وارتفعت في سنة 2013 بنسبة 36% لتصل إلى 3.4 جيغاواط، كما توقع التقرير أن يستمر هذا التنافس، و بالتالي توسع القدرات الإنتاجية ما قد يؤدي إلى زيادة انتشار هذا النوع من الطاقة ليصل إلى نحو ربع الطاقة التي يحتاجها العالم بحلول

[1] تكواشت عماد ، **واقع و آفاق الطاقات المتجددة و دورها في التنمية المستدامة في الجزائر** ، مذكرة ماجستير ، الجزائر ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الحاج لخضر ، باتنة ، قسم العلوم الاقتصادية ،2012/2011 ، ص31 .
[2] المرجع نفسه ، ص33 .

سنة 2050 وذلك وفقا لدراسة مشتركة بين منظمة "السلام الأخضر " العالمية و "الرابطة الأوروبية للطاقة الشمسية الحرارية الكهربائية "[1] .

يقدر سعة برنامج الطاقة المتجددة المطلوب انجازه لتلبية احتياجات السوق الوطنية خلال الفترة 2015–2030 بحوالي 22.000 ميغاواط، حيث سيتم تحقيق 4500 ميغاواط منه بحلول سنة 2020 وحصة الطاقة الشمسية منه تقدر بـــ 575.13 ميغاواط [2] ، إلا أن هذا الرقم يبقى ضعيفا جدا نظرا لما تملكه الجزائر من ثروة كبيرة من الطاقة الشمسية حيث بينت أحدث الدراسات العالمية عن الطاقة الشمسية أن الجزائر من بين أحسن ثلاثة حقول شمسية في العالم ، وصنفت الجزائر وإيران ومنطقة أريزونا بالولايات المتحدة الأمريكية أكبر و أحسن حقول الطاقة الشمسية ، ما يجعل الجزائر بمثابة العملاق النائم للطاقة الشمسية، إذ تستفيد الجزائر من 2000 إلى 3000 ساعة سنوياً من إطلالة الشمس، مع وجود إمكانية إنتاج 2500 كيلواط في كل متر مربع وفقا لتقديرات الكثير من الخبراء، أما القدرات الشمسية الحرارية فإنها تمثل خزانا معتبرا، حيث تعادل نسبة مضاعفة 10 مرات الاستهلاك الطاقوي على المستوى الدولي وبعد أن كانت الجزائر السباقة في مجال الطاقة الشمسية، تجاوزتها الكثير من الدول على غرار مشروع نور بالمغرب، الذي يعد من أكبر المشاريع في هذا المجال على مستوى العالم، بينما بقيت الجزائر حبيسة سياستها الطاقوية معتمدة على النفط ، و يرجع تأخر الجزائر لتأسيس مشروع طاقوي كونها تريد دخول مجال الطاقات المتجددة ببطئ مقارنة بالمغرب لأنها تمتلك البديل إضافة الى غياب رؤية مسبقة بتراجع أسعار النفط وهي الحتمية التي أعادت صانع القرار الجزائري إلى استحضار ملف الطاقة الشمسية و الدليل على ذلك بداية تدشين محطات التزويد بالطاقة الشمسية [3]، على غرار مشروع الطاقة الشمسية المتعلق بإنجاز محطة من "الفتوفتالييك" المركزة بسعة 30 كيلواط في وحدة البحث بغرداية وبها يتم التركيز للإشعاع الشمسي مع نظام متحرك متابع لحركة الشمس [4]

– طاقة الرياح: تنشأ الرياح من تسخين الشمس غير المتساوي للغلاف الجوي ومن دوران الأرض حول محورها وتعتبر الرياح مصدر من مصادر الطاقة، إذ توفر إمكانية واسعة لتوليد الطاقة الكهربائية وقد استعملت فيما سبق لدفع الأشرعة للتنقل فوق الماء ومن ثم تأثيره ا على الطواحين لطحن الحبوب وضخ

[1] *www.elfagr.com* :// http بتاريخ 2018/02/08 .
[2] *www.andi.dz* :// http ، اطلع عليه بتاريخ 2018/01/02 .
[3] *https://arabic.cnn.com* بتاريخ 2017/05/12 .
[4] *www.elfagr.com* :// http بتاريخ 2017/01/07

المياه[1]، و في ظل الأزمات والتذبذبات التي تعرفها أسعار البترول و كذا بوادر زوال الطاقات غير المتجددة تظهر الرياح كطاقة نظيفة وآمنة وخالية من الآثار السلبية على البيئة، كما أنها متجددة، وغي ر قابلة للنفاذ لذا أصبح من الضروري التوجه نحو الاستثمار في هذا النوع من الطاقات خاصة في إنتاج الكهرباء، فالرياح طاقة مجانية غير مكلفة .

إلا أنها تعرف جملة من الصعوبات في مجال استخداماتها ، فهي متوقفة على وجود الرياح ولا تتوفر كل المناطق في الأرض على هذه الطاقة ، كما أن سرعتها غير ثابتة في مستوى محدد إذ تعرف رياحا عاتية في بعض الأحيان وتوقف في أحيان أخرى، وتعتبر مقارنة مع المصادر الأخرى للطاقة وخاصة الأحفورية أو النووية ضعيفة، كما أن العدد الكبير من الطواحين الهوائية تشوه المنظر [2]، وتقدر طاقة الرياح 10.5 ميغاواط من برنامج الطاقة المتجددة المطلوب انجازه لتلبية احتياجات السوق الوطنية خلال الفترة 2015–2030 الذي قدره 22.000 ميغاواط [3] .

ولتحقيق هذا الرقم تعكف الحكومة الجزائرية على انجاز حقول لتوليد الطاقة من الرياح في منطقة رقان وعين صالح وتندوف بالإضافة إلى مشروع أدرار بمقدار 10 ميغاواط لتوليد الكهرباء من طاقة الرياح لأن معدل سرعتها مرتفع بالمنطقة[4] .

– طاقة الكتلة الحرارية: تتوافر الكتلة الحرارية باعتبارها مصدر لتوليد الوقود القديمة التي تساهم في انتاج الطاقة الكهربائية والتدفئة والإنارة كما تستخدم لصنع أحد أنواع الوقود تعمل بها وسائل النقل وهو من المصادر الرئيسية للطاقة ، يأتي من الأخشاب وبقايا الزراعة و الغابات أو من محاصيل مخصصة لإنتاج الطاقة .

إلا أن هذه المصادر الإحيائية لتوليد الطاقة تواجهه عدة مشكلات إذ تعتبر أن تكاليف جمع الوقود الحيوي وإنتاج محاصيل الطاقة إن لم يمكن إدارتها بشكل جيد قد تزاحم إنتاج الغذاء، كم ا أن إحراق الكتلة الإحيائية يؤدي إلى تلويث الهواء كما يساهم في إطلاق بعض الغازات الدفينة التي تؤدي إلى إحداث

[1] ريتشارد هانبرغ ، **انتهت الحفلة ، سراب النفط ، النفط و الحرب ومصير المجتمعات الصناعية** ، (ترجمة :أنطوان عبدالله) ، بيروت ،الدار العربية للعلوم ،2005 ص216 .

[2] عبدالحكيم ميهوبي ، **التغيرات المناخية : الأسباب و المخاطر و مستقبل البيئة العالمي** ، الجزائر : الدار الخلدونية للنشر و التوزيع ، 2011 ص253

[3] *www.andi.dz* :http// ، اطلع عليه بتاريخ 2018/01/02

[4] *www.elfajr.com* :// http بتاريخ 2017/01/07 .

التغيرات المناخية والزيادة من حدتها على غرار غاز ثاني أكسيد الكربون إضافة إلى غازات سامة كأكسيد النيتروجين وأحادي أكسيد الكربون وغازات عضوية أخرى [1].

تسعى الجزائر إ لى تحقيق 1000 ميغاواط في إطار برنامج الطاقة المتجددة المطلوب إنجازه لتلبية احتياجات السوق الوطنية خلال الفترة 2015-2030.

سيسمح تحقيق هذا البرنامج بالوصول في آف اق 2030 لحصة من الطاقات المتجددة بنسبة 27% من الحصيلة الوطنية لإنتاج الكهرباء، إن إنتاج 22.000 ميغاواط من الطاقات المتجددة سيسمح بإدخار 300 مليار متر مكعب من حجم الغاز الطبيعي، أي ما يعادل 8 مرات الاسته لاك الوطني لسنة 2014 [2].

المطلب الثاني : الفلاحة كبديل استراتيجي لقطاع للنفط

الفرع الأول : مقومات القطاع الزراعي في الجزائر

يعتبر القطاع الزراعي من أهم القطاعات الإستراتيجية لما يتوفر عليه من مقومات طبيعية وبشري ة تؤهله لرفع عجلة النمو و توفير المنتجات الغذائية والمدخلات الوسيطة للعديد من الصناعات التحويلية، وزيادة الناتج المحلي الخام ، وتحسين مستوى المعيشة لسبة كبيرة من سكان الريف ، وكذلك للعاملين في الأنشطة الإنتاجية و الخدمية الأخرى المرتبطة بهذا القطاع .

1 - المواد الطبيعية :

المقصود بها الهبات التي منحها الله للإنسان في الطبيعة ، و أوجدها له لتمكينه من تلبية حاجاته ورغباته المتمثلة في (الأرض ، المياه ، المعادن) هذه الموارد تعتبر نقطة البداية لعملية التنمية الزراعية، فتوفرها يسمح للإنسان بإنتاج السلع الغذائية الضرورية للمحافظة على وجوده من جهـــة ووسيلة ضغط على الدول التي تتميز بضعف إنتاجها من جهة أخرى، وتتمثل هذه المواد الطبيعية في الأراضي الزراعية والمواد المائية وهو ما يتم التطرق إليه فيما يلي :

1 - 1 الأراضي الزراعية :

تعتبر الأراضي الزراعية أهم عامل يؤثر على إمكانيات التنمية الزراعية في أي بلد وتشكل القاعدة الأساسية للإنتاج الزراعي، فتوفرها في أي دولة يع تبر ثروة إستراتيجية لابد من العمل ع لى حمايتها والمحافظة عليها و تنميتها بالوسائل المتاحة، لكما أن لها دورا كبيرا في نمو الإنتاج الزراعي وتوسعته من

[1] البنك الدولي ، تقرير على التنمية في العالم 2010 ، **التنمية و تغير المناخ** ، القاهرة : مركز الأهرام للنشر و الترجمة و التوزيع ، 2010 ص205 .
[2] *www.andi.dz* :http// أطلع عليه بتاريخ 2018/01/02

خلال زيادة المساحة الزراعية (التوسع الأفقي) أو زيادة المساحة المحصولية (التكثيف المحصولي)، أو زيادة إنتاجية وحدة المساحة (التوسع الرأسي) ومن خلال الجدول التالي نستعرض نسبة المساحة المزروعة الى المساحة الكلية و نصيب الفرد من هذه المساحة

جدول رقم (06) : نسبة المساحة المزروعة الى المساحة الكلية و نصيب الفرد منها

المساحة 1000 هكتار

	إجمالي عدد السكان	المساحة الجغرافية	المساحة المزروعة	نصيب الفرد من المساحة	
				الجغرافية	المزروعة
2014	39114.23	238174.10	8465.04	6.09	0.22
2015	39963.00	238174.10	8488.03	5.96	0.21

المصدر: الكتاب السنوي ل لإحصاءات الزراعية العربية، المجلد رقم 36، المنظمة العربية للتنمية للزراعية – الخرطوم 2016 ، ص7 ، 8.

من خلال الجدول رقم (06) يتضح قلة المساحة المزروعة التي قدرها 8.465.040 هكتار مقارنة بالمساحة الإجمالية المقدرة بـــ : 238.174.100 هكتار ، وهو ما يؤكد عدم اعتماد الجزائر على قطاع الفلاحة كقطاع استراتيجي في تنمية الاقتصاد الوطني، من خلال رسم خطط وسياسات عملية من أجل تحقيق التوازن والأمن الغذائي في الوطن، وانعكس ذلك على المنتجات الجزائرية التي تعتبر غير مؤهلة للتصدير بسبب كونها موجهة للسوق المحلية .

ومن أجل تفعيل آلية الصادرات على مستوى قطاع الفلاحة لابد من تحضير مسبق وتخصيص منتجات لذلك من بداية عملية البذر إلى الجني وفق مسار تقني يتم احترامه ، وليس الحديث عن تصدير الفائض[1] ، ويرجع نقص تنافسية المنتج الجزائري إلى فشل السياسات السابقة التي تنعكس على قيمة الصادرات الزراعية و لتوضيح ذلك نأخذ الجدول رقم (07) الذي يبين قيمة الصادرات الزراعية مقارنة بالصادرات الكلية .

[1] *https://www.elwassat.com* بتاريخ 2018/02/24 .

جدول رقم (07): قيمة الصادرات الزراعية و الغذائية مقارنة بالصادرات الكلية

الوحدة : مليون دولار أمريكي

	الصادرات الكلية	الصادرات الزراعية	الصادرات الغذائية
2014	62884.29	772.54	283.29
2015	37951.39	795.54	192.44

المصدر: الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية ، المجلد رقم 36 ، المنظمة العربية للتنمية للزراعية – الخرطوم 2016 ، ص211 ،212

من خلال الجدول رقم (07) يتضح ضعف الصادرات الزراعية التي قدرها 772.54 مليون دولار أمريكي مقارنة بالصادرات الكلية المقدرة بـــ 62884.29 مليون دولار أمريكي سنة 2014 وسنة 2015 تقدر الصادرات الغذائية بـــ 795.54 مليون دولار أمريكي في حين كانت الصادرات الكلية تقدر بـــ: 37951.39 مليون دولار أمريكي ، كما أن الصادرات الغذائيـــة تعتبر منخفضـة حيث قدرت بـــ: 283.29 مليون دولار أمريكي مقارنة بالصادرات الكلية المقدرة بـــ 37951.39 مليون دولار أمريكي، وبمقارنة سنة 2014 بسنة 2015 يوجد ارتفاع طفيف في الصادرات الزراعية ، أما الصادرات الغذائية فهناك تراجع محسوس في قيمتها .

إن عدم نجاح السياسات السابقة في قطاع الفلاحة يتجلى من خلال عدة نقاط تتمثل في [1] :

- سعي الجهات الرسمية لاسترجاع الأراضي غير المستغلة بعد 10 سنوات من تسليمها
- الصادرات من الخضروات والفواكه لا تعدو أن تكون محاولات فردية وغير دائمة وبكميات قليلة جدا وتصنف ضمن المواد ذات القيمة الأقل من مليون دولار أمريكي.
- هناك صادرات لبعض المواد كالقمح والشعير وبعض المنتجات كالحوامض والزيتون في السنوات الأولى من الاستقلال في حين هذه المنتجات لا نكتفي بها ذاتيا في الوقت الحالي .

1 – 2 الموارد المائية :

إن اتساع مساحة التراب الوطني وتنوع المناخ نتج عنه اختلاف كبير في كمية المياه ومصادرها بين القسم الشمالي والقسم الجنوبي ، وتقدر الموارد المائية في الجزائر بـــ 20 مليار م³، منها 13 مليار م³ حجم الموارد المائية السطحية بالشمال، و7 مليار م³ من الموارد المائية الجوفية، منها 2 مليار م³ بالشمال

[1] https://www.elwassat.com بتاريخ 2018/02/24

و 5 مليار م³ في الجنوب[1]، وتعتمد الزراعة في الجزائر أساسا على الزراعة المطرية ويظهر ذلك من خلال الجدول رقم (08):

جدول رقم (08): مساحة المحاصيل المطرية و المروية في الجزائر خلال سنتي 2014 و 2015

المساحة : 1000 هكتار

	مساحة المحاصيل المستديمة		مساحة المحاصيل الموسمية	
	المطرية	المروية	المطرية	المروية
2014	509.10	486.46	3743.15	660.79
2015	545.61	480.17	3664.96	703.63

المصدر: الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد رقم 36، المنظمة العربية للتنمية للزراعية – الخرطوم 2016 ، ص9 ، 10 .

من خلال الجدول رقم (08) يتضح اعتماد الجزائر على الزراع ة المطرية خاصة في المحاصيل الموسمية حيث تقدر مساحة المحاصيل الموسمية المطرية في سنة 2014 بـــ:3.743.150 هكتار في حين كانت مساحة المحاصيل الموسمية المروية تقدر ب: 660790 هكتار في نفس السنة ، أما سنة 2015 فقدرت مساحة المحاصيل الموسمية المطرية بـــ: 3.664.960 هكتار وقدرت مساحة المحاصيل الموسمية المروية بـــ: 703630 هكتار، أما بالنسبة للمحاصيل المستديمة فليس هناك فارق كبير بين المحاصيل المطرية و المروية .

وتتميز الأمطار في الجزائر بعدم الانتظام و التذبذب الشديد و التوزيع غير المنتظم بين مناطق الوطن مما يتطلب اللجوء إلى الري الزراعي من أجل تنمية هذا القطاع بزيادة الأراضي الزراعية المسقية وتكثيف الزراعة في بعض الأراضي ذات الهطول المطري ، وهذا بهدف تغطية الطلب الوطني المتزايد من المواد الغذائية الأ ساسية كالحبوب، الأعلاف، البطاطا، الخضار والفواكه التي تحتاج إلى كميات كبيرة من المياه[2] .

[1] الموارد الطبيعية في الجزائر ، متاحة على الموقع الالكتروني : http//chninba.keuf.net/t172-topic تاريخ الاطلاع : 2018/04/26

[2] غردي محمد ، **القطاع الزراعي الجزائري و اشكالية الدعم و الاستثمار في ظل الانظمام الى المنظمة العالمية للتجارة** ، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير ، فرع التحليل الاقتصادي ، جامعة الجزائر 03، الجزائر ، 2012/2011 ص21

2 – الموارد البشرية :

تعد الجزائر من الدول التي تعتمد أ ساسا في الإنتاج الزراعي على العنصر البشري ، نظرا لأن معظم العمليات الزراعية مازالت تنجز يدويا، و يعود ذلك المعدات اللازمة أو تعذر مكننة بعض العمليات و يتضح ذلك من خلال الجدول رقم (09):

جدول رقم (09): القوى العاملة الكلية و القوى العاملة الزراعية في الجزائر خلال سنتي 2014 و2015

الوحدة : ألف نسمـــــة

	القوى العاملة الكلية	القوى العاملة الزراعية
2014	11454.00	2550.60
2015	11931.00	4959.80

المصدر: الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد رقم 36، المنظمة العربية للتنمية الزراعية – الخرطوم 2016 ، ص4 .

من خلال الجدول رقم (09) يتضح أن ما يعادل ربع القوى العاملة الكلية يشتغل في الزراعة وهو ما يؤكد اعتماد الجزائر على العنصر البشري في الزراعة ما جعل الزراعة الجزائرية تتميز بنقص الإنتاجية في ظل التقدم التكنولوجي الهائل والمكننة العالية المنتشرة في العالم، ما جعل المنتج الجزائر ي دون المستوى خاصة في الأسواق الخارجية بسبب نقص تنافسيته سواء على مستوى الجودة أو الأسعار.

3 – الموارد الحيوانية والنباتية :

تزخر الجزائر بمجموعة ه ائلة من الحيوانات والنباتات ، تتنوع بتنوع مناخها وع لى طول مساحاتها الشاسعة و سيتم استعراض من خلال الجدول رقم (10) أهم المنتجات الحيوانية والنباتية التي تمتع بها الجزائر خلال سنتي 2014 و 2015 والصادرات والواردات من هذه المنتجات

جدول رقم (10): المنتجات الحيوانية والنباتية في الجزائر خلال سنة 2014 وقيمة الصادرات و الواردات من هذه المنتجات

البيان	الإنتاج	الصادرات		الواردات		الميزان التجاري		المتاح للاستهلاك	نسبة الاكتفاء الذاتي
		الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة		
مجموعة الحبوب	3760.95	0.03	0.03	12430.53	3167.98	12430.51	3167.94	15865.74	21.65
القمح و الدقيق	2656.73	0	0	7417.03	2060.64	7417.03	2060.64	9853.23	24.72
الذرة الشامية	2.79	0	0	4108.04	848.82	4108.04	848.82	4110.61	0.06
الأرز	0	0	0	117.31	80.65	117.31	80.65	117.31	0
الشعير	1030.56	0	0	770.22	170.77	770.22	170.77	1709.62	54.95
البطاطس	4539.58	0.69	0.25	123.58	88.12	122.89	87.87	4796.41	97.44
جملة البقوليات	87.39	0	0	192.12	229.38	192.12	229.38	285.82	32.78
جملة الخضر	12469.33	3.24	2.65	27.65	32.56	24.42	29.92	12322.15	99.80
جملة الفاكهة	4323.11	25.78	38.50	494.50	392.65	468.73	354.15	4673.83	89.97

البيان	الإنتاج	الصادرات		الواردات		الميزان التجاري		المتاح للاستهلاك	نسبة الاكتفاء الذاتي
		الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة		
السكر المكرر	0	438.40	227.90	1773.96	859.75	1335.56	631.85	1335.56	0
جملة الزيوت و الشحوم	1.90	0.15	0.26	778.64	617.78	778.49	617.51	780.04	0.20
جملة اللحوم	769.00	1.82	0.24	80.19	306.98	78.37	306.75	794.14	90.13
لحوم حمراء	256.80	1.82	0.24	80.17	306.92	78.35	306.69	330.94	76.33
لحوم بيضاء	512.80	0	0	0.02	0.06	0.02	0.06	463.20	100.00
الاسماك	106.10	1.95	7.74	45.81	144.17	43.86	136.43	145.43	69.84
البيض	335.00	0	0	0.16	0.87	0.16	0.87	303.19	99.95
الالبان و منتجاتها	3895.00	0.34	0.25	3516.68	1769.97	3516.34	1769.73	7164.89	50.92
المجموع			**277.82**		**7610.20**		**7332.39**		

المصدر: الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد رقم 36، المنظمة العربية للتنمية للزراعية – الخرطوم 2016 ، ص 293 .

جدول رقم (11): المنتجات الحيوانية والنباتية في الجزائر خلال سنة 2015 وقيمة الصادرات والواردات من هذه المنتجات

البيان	الإنتاج	الصادرات		الواردات		الميزان التجاري		المتاح للاستهلاك	نسبة الاكتفاء الذاتي
		الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة		
مجموعة الحبوب	3760.95	3.14	0.88	13824.26	3523.76	13821.12	3522.89	17582.07	21.39
القمح و الدقيق	2656.73	3.13	0.87	8504.88	2406.01	8501.75	2405.14	11158.48	23.81
الذرة الشامية	2.79	0	0	4417.61	876.13	4417.61	876.13	4420.41	0.06
الأرز	0	0	0	113.86	62.49	113.86	62.49	113.86	0.00
الشعير	1030.56	0	0	750.03	165.31	750.03	165.31	1780.58	57.88
البطاطس	4539.58	0.03	0.01	152.94	93.37	152.92	93.37	4692.49	96.74
جملة البقوليات	87.39	0	0	228.24	239.45	228.24	239.45	315.64	27.69
جملة الخضر	12469.33	3.55	5.49	30.75	24.02	27.20	24.02	12496.53	99.78
جملة الفاكهة	4323.11	28.52	34.59	440.64	291.73	412.12	291.73	4735.24	91.30
السكر المكرر	0	343.04	150.53	1782.17	566.95	1439.13	566.95	1439.13	0.00

البيان	الإنتاج	الصادرات		الواردات		الميزان التجاري		المتاح للاستهلاك	نسبة الاكتفاء الذاتي
		الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة		
جملة الزيوت و الشحوم	1.90	0.87	1.04	802.26	611.53	801.40	611.53	803.30	0.24
جملة اللحوم	769.00	1.82	0.24	69.02	260.22	67.20	260.22	836.20	91.96
لحوم حمراء	256.80	1.82	0.24	68.95	260.06	67.13	260.06	323.93	79.28
لحوم بيضاء	512.80	0	0	0.07	0.15	0.07	0.15	512.27	99.99
الأسماك	106.10	1.90	6.60	43.43	107.35	41.52	107.35	147.62	71.87
البيض	335.00	0	0	0.23	1.16	0.23	1.16	335.23	99.93
الألبان و منتجاتها	3895.00	0.60	0.44	3373.15	1168.15	3372.56	1168.15	7267.56	53.59
المجموع			**200.93**		**6886.82**		**10656.1**		

المصدر: الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد رقم 36، المنظمة العربية للتنمية للزراعية – الخرطوم 2016، ص 294 .

من خلال الجدول رقم (10) والجدول رقم (11) يتضح أن الجزائر استطاعت أن تحقق الاكتفاء الذاتي في بعض المنتجات فقط المتمثلة في اللحوم البيضاء والبيض في ما عدا ذلك تبقى أهم المنتجات الفلاحية بعيدة كل البعد عما هو متاح للاستغلال حيث لا تتجاوز نسبة الاكتفاء الذاتي م ثلا للقمح 24.72 % الذي يعتبر مصدر الأمن الغذائي باعتبار الجزائر من أكبر الدول المستهلكة للقمح في حين تبقى 03 ملايين هكتار من الأراضي الزراعية غير مستقلة [1] وفي هذا الإطار فقد عمدت الحكومة

[1] *https://www.elhiwar.com* بتاريخ 2018/04/23 .

الجزائرية إلى إعداد نموذج اقتصادي جديد يتماشى ومعطيات الإنتاج الفلاحي والسوق الوطنية تجسد هذا النموذج في عقد 09 ورشات عمل يوم 11 مارس 2018، سمحت باستعراض مختلف العراقيل والانجازات التي عرفها القطاع الفلاحي منذ سنة 2000، و تمثلت هذه الورشات في[1] :

– استرجاع الأراضي الفلاحية غير المستغلة وإعادة توزيعها على من يخدمها حيث أحصت مصالح الفلاحة الوطنية استرجاع أكثر من 300 ألف هكتار من الأراضي الصالحة للزراعة.

– الحرص على ضرورة استغلال التقنيات الحديثة في السقي لعقلنة استعمال المياه المخصصة للزراعة وضمان توفير القيمة الحقيقية للمياه لكل نوع من الزراعات.

– تثمين المنتجات الفلاحية والصناعات الغذائية بما يتماشى و مساعي الحكومة لإنعاش نشاط الصناعات الغذائية ، مع تشجيع الفلاحين على أقلمة إنتاجهم مع طلبات الصناعيين، خاصة وأن المنتج الفلاحي سريع التلف ويجب استغلاله في وقت قياسي.

– التمويل المالي والشراكة مابين القطاعين العام والخاص هو محور الورشة الرابعة ، حيث سلطت فيها الأضواء على مختلف أنواع القروض، مع مناقشة مصير مشاريع الوكالة الوطنية للتشغيل والصندوق الوطني للتامين على البطالة، واقتراح توجيه الشباب إلى العمل ضمن مجمعات فلاحية أو تعاونيات .

– ضمان عصرنة الإنتاج الفلاحي تماشيا والمقاييس العالمية حيث تم تخصيص هذه الورشة للتكوين والبحث و الإرشاد الفلاحي ، بمشاركة ممثلون عن المعاهد والمدارس الفلاحية بالإضافة إلى المستثمرين الخواص .

– تنمية الصادرات الفلاحية وهو الرهان الذي تعول عليه الحكومة الجزائرية لإعطاء قيمة مضافة للمنتوج الفلاحي الوطني ، حيث أن المنتوجات الموجهة للأسواق الخارجية تحضر من مرحلتي الحرث والبذر إلى مرحلة الجني ، ثم التوجيه إلى وحدات التعليب و التوظيب ومن ثم إلى المطارات أو الموانئ ، مع ضمان توفير شهادة المنشأ وتسهيل كل الإجراءات الإدارية المتعلقة بالتصدير من خلا ل تنسيق العمل مع كل القطاعات المعنية على غرار المالية و التجارة مع تنصيب خلية يقظة اقتصادية مهمتها تحديد الأسواق الأجنبية .

– التنظيم المهني والمهني المشترك، وذ لك بهدف تشجيع الفلاحين على العمل في إطار التعاونيات والتعاضديات لتوحيد جهود 1.200 مليون مستثمرة فلاحية .

[1] *https://www.elmassa.com* بتاريخ 2018/04/22 .

– التنمية الريفية والاقتصاد الغابي لتطوير مجال زراعة النباتات العطرية والطبية، مع تشجيع سكان الغابات على ولوج مجال الاستثمار الزراعي.

– دراسة ملف الصيد البحري و تربية المائيات هو موضوع الورشة التاسعة .

الفرع الثاني : مساهمات القطاع الفلاحي في التنمية في الجزائر

تتنوع مساهمات القطاع الفلاحي في دفع عجلة التنمية بحيث تتجلى في أوجه مختلفة وكثيرة، و لعل من بين مساهمات هذا القطاع ما يلي:

–**مساهمة الفلاحة في توفير الغذاء:** إن التنمية الاقتصادية تؤدي إلى زيادة الطلب على المواد الغذائية الزراعية ويرجع ذلك لارتفاع مستوى الاستهلاك نتيجة لارتفاع الدخول من جهة ولمواجهة الزيادة في نمو السكان الطبيعي من جهة أخرى و لهذا فإن ا لنشاط الزراعي يهدف الى توفير المواد الغذائية لتلبية احتياجات السكان ، حيث تعتبر الزراعة المصدر الوحيد للأغذية الذي لا يمكن تعويضه، مهما بلغ الإنسان والدولة من تقدم و لذلك فأن تأخرها ، أي الزراعة سوف يؤثر تأثيرا كبيرا ومباشرا على القطاعات الأخرى ، الشيء الذي يتطلب زيادة الإنتاج ولكن ليس لمواجهة الزيادة السكانية فحسب، بل أيضا لمواجهة الارتفاع الذي يحدث في الطلب على المنتجات الزراعية الناجم عن الارتفاع في الدخول، و هذا يتطلب جهدا كبيرا و إيلاء عناية كبيرة لقطاع الفلاحة لزيادة الإنتاج الغذائي حتى لا يتحتم على الدولة سد النقص الغذائي المحلي عن طريق الاستيراد بالعملة الصعبة النادر ة دائما والذي يترتب عليه نقص حصيلة الدولة من النقد الأجنبي ولهذا يجب على القطاع الفلاحي توفير المواد الغذائية عن طريق زيادة الإنتاج المحلي [1] .

–**تقليص أو سد الفجوة الغذائية:** يتحدد حجم الفجوة تبعا لكفاءة الفلاحة ، فكلما كان مستوى الإنتاج المحلي مرتفعا كلما تقلصت الفجوة، و العكس صحيح لذا كلما انخفض الإنتاج اتسعت الفجوة، وفي هذه الحالة يتم اللجوء إلى الاستيراد، ونظ را للمعطيات الواقعية المتوفرة حول الموارد المادية والبشرية والطبيعية الموجودة فإن القطاع الزراعي الجزائري بوسعه تجاوز هذه الوضعية، أو التقليل من حدتها إلى أبعد الحدود بشي ء من الحزم و العزم، وذلك بالسعي لخلق الشروط و الظروف الأساسية لتجاوز عملية تقسيم الزراعة الى قطاعين حديث وتقليدي والعمل على إزالة مظاهر الاقتصاد المعاشي، للقضاء على الاستعمال الخاطئ للموارد سواء كانت بشرية أو طبيعية أو مادية . إن الاستنزاف المتزايد للموارد

[1] عزالدين سمير ، **انعكاسات مسح ديون الفلاحين على التنمية الفلاحية في الجزائر** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التحليل اللإقتصادي ، جامعة الجزائر 3 كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير ، 2011-2012 ، ص03 .

المالية من أجل سد الفجوة الغذائية سوف يؤدي الى الدخول في مديونية ، إذ لا تكتفي عائدات صادرات المحروقات بمفردها لتغطية العجز[1]

–**المساهمة في تأمين النقد الأجنبي:** يمكن للفلاحة أن تساهم في الحصول على النقد الأجنبي وذلك من خلال زيادة صادراتها عن طريق إحلال السلع المحلية الناتجة عن التوسع في الإنتاج الزراعي محل الاستيراد وذلك بإحداث تغيير في نماذج الاستهلاك و التحول نحو منتجات غذائية محلية ، ويمثل حجم حصيلة النقد الأجنبي قيدا رئيسا على حجم الاستثمارات الصناعية التي يمكن إجراؤها[2] .

–**الفلاحة كمصدر لليد العاملة:** إن التقدم الصناعي وما يترتب عنه من توسع في الخدمات وفي القطاعات الأخرى غير الزراعية، يؤدي إلى إحداث طلب متزايد على القوة العاملة، ومن أهم المصادر لتلبية هذا الطلب المتزايد م ن القطاع الزراعي ، ويكون هذا الأخير مصدرا للقوة العاملة إذا كان هناك ارتفاع في الإنتاجية الزراعية، حيث تنخفض نسبة العمال ال زراعيين نتيجة اعتماد أساليب متطورة ومكننة العمل الريفي خاصة في المراحل المتقدمة من التنمية الاقتصادية، وهذا سوف يؤدي إلى ارتفاع ناتج العامل، وبالتالي اتجاه القوة العاملة ا لزراعية نحو الانخفاض حيث يتجه الفائض في هذه القوة نحو القطاعات الأخرى[3] .

– **تحسين وضع ميزان المدفوعات:** وذلك من خلال زيادة القدرة التصديرية بالنسبة لبعض المواد كالفواكه والخضروات والحمضيات، كما يمكن تحسين القدرة الإنتاجية بالنسبة للمواد الأساسية الأخرى والتي ت بقى إمكانية الوصول إلى م ستوى جيد من الاكتفاء فيها أمرا واردا، إذ أن كل الشروط متوفرة ماعدا تغيير النظرة ا لثانوية اتجاه هذا القطاع والتركيز على سبل الاستفادة بالإمكانيات الهائلة لهذا القطاع[4].

المطلب الثالث : السياحة كبديل استراتيجي لقطاع للنفط

الفرع الأول : مقومات القطاع السياحي في الجزائر

السياحة نشاط يتعلق بالسفر والبقاء لفترة خارج المكان المعتاد لغرض التسلية والترفيه حيث جاء تعريف مؤتمر الأمم المتحدة للسياحة و السفر الدولي: روما 1963، وأقر أن السياحة " ظاهرة اجتماعية

[1] فوزية غربي،**الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء و التبعية**،أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية،جامعة منتوري،قسنطينة،2007-2008 ،ص40

[2] سمير عز الدين ، مرجع سبق ذكره ، ص08 .

[3] فوزية غربي ، مرجع سبق ذكره ، ص42 .

[4] طه بن الحبيب ، **أثر سياسة دعم الانتاج الزراعي في الجزائر –دراسة حالة منتوج القمح** ، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص الاقتصاد الكمي ، جامعة الجزائر 03 كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير ، 2011-2012 ، ص79 .

وإنسانية تقوم على انتقال الفرد من مكان إقامته الدائمة إلى مكان آخر لفترة مؤقتة لا ت قل عن أربعة وعشرون ساعة، و لا تزيد عن اثني عشر شهرا بهدف السياح ة الترفيهية، العلاجية أ و التاريخية، والسياحة كالطائر لها جناحان هما السياحة الخارجية و السياحة الداخلية " [1] وقامت المنظمة العالمية للسياحة بإعطاء تعريف للسياحة على أنها " مجموعة من النشاطات التي يقوم بها الأفراد خلال السفر والانتقال إلى الأماكن خارج محيطهم المعتاد بغرض الراحة أو لأغراض أخرى "[2] .

وتعتبر الجزائر من الدول التي تحتوي على مقومات وإمكانيات سياحية هامة سواء طبيعية، حضارية أو تاريخية تتمثل في:

1 – الإمكانيات الطبيعية:

للجزائر إمكانيات ومقومات طبيعية تساعدها على تقديم المنتوج السياحي الجيد و المنافس لغيره، وذلك يرجع إلى التنوع البيئي و المناخي الفريد من نوعه، و فيما يلي عرض لتلك الم قومات التي تتوفر عليها الجزائر:

1 -1 - **الموقع الجغرافي:** تقع الجزائر في وسط شمال غرب القارة الأفريقية، بين خطي طول 9 غرب غرينتش و 12 شرقه ، وبين دائرتي عرض 19 و37 شمالا، تبلغ مساحتها 2.381.741 كم² أكبر بلد أفريقي و عربي من حيث المساحة و العاشر عالميا ، مركز محوري في المغرب العربي

1 -2 - **المناخ:** تتميز الجزائر من شمالها إلى جنوبها بثلاثة أنواع من المناخ تتمثل فيما يلي :

– مناخ البحر الأبيض المتوسط : يشمل المناطق الساحلية من الشرق إلى الغرب بدرجات حرارة سنوية متوسطة عموما من شهر أكتوبر إلى شهر أفريل تتم يز بفصلين الأول ممطر ودافئ وطويل هو الشتاء والثاني هو الصيف يكون جاف وحار وقصير.

– مناخ لاستيبس: يغطي هذا المناخ مناطق الهضاب العليا وهو مناخ انتقالي بين المناخ المتوسطي والمناخ الصحراوي ويتميز بموسم طويل بارد ورطب في الفترة من شهر أكتوبر إلى شهر ماي والأمطار فيه أقل كمية حيث لا تتجاوز 400 ملم / السنة .

– المناخ الصحراوي: يتميز هذا المناخ بأمطار قليلة وغير منتظمة وبجو جاف وارتفاع في درجة الحرارة التي تصل أحيانا إلى 40 درجة مئوية أو تفوق ذلك ، كما تتميز بموسم طويل

[1] محمد مسعد محي ، **الإطار القانوني للنشاط السياحي و الفندقي** ، المكتب العربي الحديث ، مصر ، ص61 .

[2] Jean pierre et Michel balfet . management du tourisme . 2eme edition . pearson education. France 2007 p4.

حار يمتد من شهر ماي إلى سبتمبر أما باقي الأشهر فتتميز بمناخ متوسط ودافئ ، وهذا ما ينشط حركة السواح في فصل الشتاء حيث يغطي هذا المناخ مناطق الجنوب والواحات [1]

1 3 - **التضاريس:** تتميز الجزائر بتتابع أنواع مختلفة من التضاريس من ال شمال إلى الجنوب وهي أقاليم مختلفة تتمثل في :

– الشريط الساحلي: يمتد من واد كنيس ببلدية مرسى بن مهيدي ولاية تلمسان، في الحدود الجزائرية المغربية غربا، إلى واد سواني السبع ببلدية الصوارخ ولاية الطارف في الحدود الجزائرية التونسية شرقا، مارا على 420 بلدية ساحلية وهو مكون من حزام أرضي عرضه الأدنى 800 متر، ومن مجموع ة من الجزر و الجزر الصغيرةو الأجراف القارية وقد أكتشف أن طول الساح ل ليس بـــ : 1200 كم، وهو الرقم الموروث عن الاستعمار الفرنسي بل يتجاوزه بـــ: 422 كم، ليصبح طول الشريط الساحلي 1622.48 كم، على امتداد خطي يقارب 2198.44 كم مساحته الأرضية 3929.41 كم ² الجزء البحري منه يقدر بـــ: 31927.41 كم²[2]

– الأطلس التلي والهضاب العليا: يمتد الأطلس التلي على شكل مجموعة السلاسل الجبلية، فهناك سلسلة الأطلس التلي وسلسلة الأطلس الصحراوي بينهما سهول ساحلية أشهرها سهل متيجة، وهران وعنا بة وكذلك هناك سهول داخلية أشهرها سهل تلمسان وسيدي بلعباس و يوجد مجموعة سلاسل جبلية متفاوتة الإرتفاع حيث أعلى قمة في جبل الأوراس و قمة لالا خديجة والونشريس وغيرها من الجبال التي تعتبر مناطق سياحية يمكن استغلالها لممارسة السياح ة الجبلية بممارسة بعض الرياضات أما الهضاب العليا فيتراوح علوها مابين 900 و1000 متر، تمثل هضاب الحضنة الحد الفاصل بين الهضاب الشرقية والغربية بها العديد من المنخفضات أهمها سطيف وتبسة .

– الصحراء و الأطلس الصحراوي: تعتبر الصحراء أكبر منتوج سياحي تتوفر عليه الجزائر، تتربع على مساحة شاسعة تعادل 80% من المساحة الكلية للبلاد وهي من أكبر الصحاري في العالم مما يجعلها القبلة الأولى للسياح الأجانب خاصة في الفترة جانفي– أفريل. فتتميز بروعة جبالها ذات المصدر البلوري الشفاف وذات التكوين البركاني ورمالها الذهبية، وواحاتها الخلابة المتنوعة عبر مناطقها إلى جانب غابات

[1] حري المخاطرية ، **دور الإستثمار الأجنبي المباشر في ترقية القطاع السياحي في دول المغرب العربي** ، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية ، (غير منشورة)، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة حسيبة بن بوعلي ، شلف ، 2017/2016 ص107 .

[2] صحراوي مروان ، **التسويق السياحي و أثره على الطلب السياحي –حالة الجزائر** - ، مذكرة ماجستير في علوم التسيير ، (غير منشورة) ، تخصص تسويق الخدمات ، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة أبي بكر بلقايد ، تلمسان ، 2012/2011 ، ص107 .

النخيل وتربتها الخصبة وكثبانها الرملية ، أما الأطلس الصحراوي فهو عبارة عن كتلة مترابطة موازية للأطلس التلي تمتد شرقا من جبال النمامشة إلى الغرب حيث جبال الحضنة[1]

هذا و تتمتع بمجموعة من المحميات الطبيعية حيث يوجد :

- الحظيرة الوطنية للقالة (78000 هكتار) : تقع شمال غرب الجزائر بالمح اذاة مع البحر الأبيض المتوسط و تضم 03 شواطئ و 03 محميات تحتوي على 50 نوعا من الطيور وأنواع كثيرة من الحيوانات الأخرى
- حظيرة جرجرة (500.18 هكتار): وتقع في قلب الأ طلس التلي وتبعد 50 كم عن الجزائر العاصمة ، تستقر فيها الثلوج لمدة ثلاثة أشهر (ديسمبر ، جانفي ، فيفري)
- حظيرة غابات الأرز (ثنية الحد 616.3 هكتار): تبعد 03 كم عن مدينة ثنية الحد ، وتقع إلى حافة سلسلة الونشريس في الأطلس التلي .
- حظيرة الطاسيلي: (100 هكتار): و تشمل الطابع ا لأثري ، تتميز بمختلف النقوش والرسومات الصخرية وهي مصنفة كتراث عالمي منذ 1982 .
- الحظيرة الوطنية للهقار: أنشئت عام 1987 ومعترف بها كتراث عالمي من طرف منظمة اليونسكو وهي تضم هضبتي الأتاكور، الحظيرة ال نباتية والحيوانية بالإضافة إلى المنحوتات الأثرية التي يعود تاريخها إلى 12000 سنة .
- هناك مجموعة من الحظائر الوطنية مثل بلزمت (600 هكتار) باتنة و تازا (300 هكتار)، جيجل و قورارة (100 هكتار) .
- حديقة التسلية والترفيه بن عكنون (304 هكتار) : تشمل منطقة نباتية وحيوانية منها الأنواع المحلية والأفريقية [2] .
- حديقة التجارب "الحامة " موجودة في قلب العاصمة ، تعد متحفا فعليا لطبيعة تضم 2500 نوع من نباتات وأشجار عمرها مئات السنين و أكثر 25 نوع من أشجار النخيل، تتربع على مساحة 32 هكتار، تضم حديقة الحامة، حديقة الحيوانات ومدرسة تعليم زراعة الجنائن ومركزا مخصصا للاختبارات [3]

[1] حري المخطارية ، مرجع سبق ذكره ، ص124 .

[2] سويقات محمد عبدالرحمان ، **واقع استخدام عناصر المزيج الترويجي على مستهلك الخدمات السياحية** ، مذكرة لاستكمال شهادة الماجستير في العلوم التجارية ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ، 2016/2015 ، ص 32 .

[3] .http ://www.ar..wikipedia.org/wiki بتاريخ 2017/03/26

1 4 - **الحمامات المعدنية:** تعتبر الجزائر من البلدان التي تحتوي على عدد كبير من المنابع الحموية على المستوى العالمي، فهي تزخر بعشرات الأحواض والحمامات المعدنية الطبيعية يمكن الاعتماد عليها لبناء سياحة حموية والجدول رقم (12) يوضح ذلك :

جدول رقم : (12) عدد الحمامات المعدنية بالجزائر لسنة 2014.

	العدد		المؤسسات الناشطة				مشاريع في طور الانجاز	مشاريع متوقفة
	المنابع الحموية	منح استغلال المياه الحموية	مركب حموي		مركز العلاج بمياه البحر			
			عمومية	خاصة	عمومية	خاصة		
سنة 2014	202	50	8	7	1	1	20	11

المصدر : الديوان الوطني للإحصائيات ، إحصائيات السياحة 2014 ، ص29 .

من خلال الجدول رقم (12) يتضح أنه من بين 202 منبع حموي لم يتم منح رخص الاستغلال إلا لـ: 50 منها، في حين تبقى 152 غير مستغلة، أما فيما يخص المؤسسات الناشطة كالمركبات الحموية، أو مراكز العلاج بمياه البحر فإن عدد هذه المؤسسات يبقى ضعيف بالنظر إلى حجم الثروة من المنابع المتوفرة في الجزائر ، ومن أهم الحمامات الموجودة في الجزائر: حمام الصالحين ببسكرة ، حمام قرقور بسطيف ، حمام بوغرارة بتلمسان وحمام بوحنيفية بمعسكر .

2 – المقومات التاريخية والثقافية :

إن المعالم التاريخية والحضارية التي تنفرد بها الجزائر جعلها مهدا للحضارة الإنسانية وشاهدا حيا على انتمائها للفضاء الإسلامي، المتوسطي والأفريقي، فالمعالم الأثرية وا لمتاحف والوثائق التاريخية الموجودة في الجزائر تشهد على عراقة وعظمة الحضارات المتعاقبة من الأمازيغية إلى الفينيقية إلى البيزنطية و الرومانية و أخيرا ا لإسلامية التي فرضت نفسها على التاريخ و من تلك المعالم ما قد صنف من طرف منظمة اليونسكو وهي :

- تيمقاد: تقـــع على بعد 37 كلم من مدينة باتنة ، تم إنشائها من طرف الإمبراطور " ترجان " عام 100 م على طريق روماني يصل بين مدينتي لامازا وتبسة .
- جميلة: تقع بسطيف وهي من أقدم المدن الرومانية بالجزائر، تتشابه في تصميمها مع تصميم تيمقاد
- قلعة بني حماد: تعتبر من المواقع الأثرية الهامة في التراث التاريخي للجزائر، فهي تتوفر على آثار رومانية كالأسوار والقبور القديمة، وعلى آثار إس لامية، و آثار للدولة الح مادية ودولة الموحدين خلال فترة تواجدهم بهذه المنطقة .

- قصر ميزاب: بغرداية يعود تاريخ بنائه إلى القرن العاشر ميلادي، وما يميز هذا الموقع قيمته الجمالية، إذ تحيط به خمسة قصور ذات تصاميم بطابع صحراوي، وهي عبارة عن قرى محصنة ذات هندسة بسيطة متناسبة مع طبيعة البيئة في المنطقة .
- تيبازة: وهي من المدن الرومانية العتيقة .
- القصبة: تقع بالجزائر العاصمة شيدها العثمانيون في القرن السادس عشر، تمثل إحدى أجمل المعالم الهندسية في المنطقة المتوسطية، تطل على جزيرة صغيرة كانت موقعا تجاريا للقرطاجيين خلال القرن الرابع قبل الميلاد.

كما يشمل التراث الحضاري و الثقافي للجزائر رصيدا هاما من المتاحف منها[1] :

-المتحف الوطني سيرتا: بقسنطينة و يعتبر من أقدم المتاحف في الجزائر، أنشأ لجمع الأعداد الكبيرة من الحفريات التي تم اكتشافها بالمدينة خاصة، و على مستوى منطقة الشرق الجزائري ككل.

-متحف باردو الوطني: يوجد بالجزائر العاصمة، تعرض به حفريات عن أصل الشعوب، وأخرى تعود لعصور ما قبل التاريخ، إضافة إلى قطع أثرية إفريقية .

-المتحف الوطني زبانة: يوجد بمدينة وهران، يشمل حفريات عن عصور ما قبل التاريخ وعن علوم الطبيعة وعن أصل الشعوب .

-المتحف الوطني للمجاهد: يوجد بالجزائر العاصمة ، تتمثل معروضاته في آثاره عن الثورة التحريرية .

-المتحف الوطني للفنون الجميلة: يوجد بالحامة، تعرض به ألوانا من الفن العصري، كالرسم، التصوير، النحت و النقش .

-متحف هيبون: يوجد بمدينة عنابة يحتوي على آثار قديمة تعبر عن تاريخ هذه المدينة النوميدية الرومانية .

كما تعتبر الصناعة التقليدية والحرف جزءا هاما من الث قافة المادية للتراث الشعبي الجزائري، لتكون همزة وصل حضارية تنقل من خلالها المعالم الثقافية للجزائر، بالإضافة إلى تحسين الصورة السياحية للبلد، فهذه الأخيرة تتنوع من منطقة لأخرى لاعتمادها على مواد الإبداعات

[1] صحراوي مروان ، مرجع سبق ذكره ، ص111 ،112 .

و الابتكارات المحلية كصناعة الفخار والحلي من فضة وذهب، صناعة الزرابي، الطرز على القماش وغيرها

3 – مقومات الفندقة :

وهي طاقات الإيواء أو القدرة الاستيعابية للفنادق قبل أن تكون مورد من موارد الربح والحصول على العملات الأجنبية، تعتبر أحد المقومات و الإمكانيات التي تساعد على جذب السياح وإيوائهم وتقديم لهم العديد من الخدمات لراحتهم، وتعتبر كذلك أحد المؤشرات التي بواسطتها يمكن قياس مدى تقدم القطاع السياحي للبلد فقد عرفت طاقات الإيواء تطورا ملحوظا ومن خلال الجدول رقم (13) سيتم استعراض أهم الفنادق المتوفرة بالجزائر لسنتي 2014 و2016 حسب فئة التصنيف .

جدول رقم (13) : وضعية الحضيرة الفندقية الوطنية لسنة 2014 وسنة 2016 حسب فئة التصنيف

فئة التصنيف	سنة 2014		سنة 2016	
	عدد الفنادق	عدد الأسرة	عدد الفنادق	عدد الأسرة
الفنادق 05 نجوم	08	4242	13	6734
الفنادق 04 نجوم	06	1800	12	2810
الفنادق 03 نجوم	39	5829	51	7045
الفنادق 02 نجوم	46	4605	46	4425
الفنادق 01 نجوم	149	10639	158	11295
الفنادق بدون نجمة	156	8406	160	8533
إقامة سياحية 2 نجمة	02	384	02	384
إقامة سياحية 1 نجمة	01	313	01	313
موتيل /نزل طريق 2 نجوم	02	93	02	93
موتيل /نزل طريق 1نجوم	01	30	01	30
نزل ريفي 2 نجوم	01	16	01	16
نزل ريفي 1 نجمة	01	20	01	20
قرى العطل 3 نجوم	01	274	01	274
نزل مفروش وحيد الصنف	05	91	05	91
نزل عائلي وحيد الصنف	10	426	10	426
محطة استراحة وحيدة الصنف	06	170	06	170

فئة التصنيف	سنة 2014		سنة 2016	
	عدد الفنادق	عدد الأسرة	عدد الفنادق	عدد الأسرة
هياكل أخرى موجهة للفندقة	196	9381	196	9381
في طريق التصنيف	555	52886	566	55380
المجموع	1185	99605	1231	107420

المصدر: تم إعداد الجدول بناءا على:

ـــ إحصائيات السياحة 2014 ، ص09، الديوان الوطني للإحصائيات .

ـــ إحصائيات وزارة السياحة و الصناعات التقليدية متاحة على الموقع www.matta.gov.dz

يجد المتتبع لتطورات الحظيرة الفندقية الوطنية في الجزائر، أن في الأمس القريب عرفت عجزا في هياكل الاستقبال و عراقيل كبيرة تح ول دون اكتساب الفنادق لسمعة وصورة راقية تعكس جو دة الخدمة التي يفترض أن تتميز بها و يعود ذلك إلى تهميش القطاع بشكل رهيب و عدم الاهتم ام به من طرف الوزارة الوصية، و اعتباره قطاع غير حيوي أو ثانوي وذ لك بحكم وجود قطاع المحروقات، لكن مع السياسة الجديدة المتبعة من قبل الحكومة وفي ظل البحث عن اقتصاد بديل للمحروقات بدأ هذا القطاع يعرف تطورا محسوسا من خلال تزايد عدد مؤسسات الإيواء السياحي بمختلف أصنافها في أواخر سنة 2014 حتى سنة 2016 ، حيث بلغ عدد الفنادق 1231 و عدد الأسرة 107420 و هو عدد لا يستهان به .

الفرع الثاني : أهمية القطاع السياحي في الجزائر

للقطاع السياحي أهمية في الجزائر أهمها :

1 – من الجانب الاقتصادي:

– إحداث مناصب الشغل: مما لا شك فيه أن القطاع السياحي يؤدي إلى تحقيق العديد من الفوائد للاقتصاد الوطني، خاصة في مجال خلق مناصب الشغ ل باعتبار السياحة قطاع متعدد و متشعب النشاطات و الفروع، و لها علاقات عديدة مع القطاعات الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية الأخرى، فهي تساهم بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في خلق العديد من مناصب العمل بالمنطقة التي تنشأ فيها المرافق أو المركبات السياحية [1]

– تحسين ميزان المدفوعات: تساهم السياحة كصناعة تصديرية في تحسين ميزان المدفوعات الخاص بالدولة، يتحقق هذا نتيجة تدفق رؤوس الأموال الأجنبية ا لمستثمرة في المشروعات ال سياحية

[1] محمد فوزي شعوبي ، **السياحة و الفندقة في الجزائر دراسة قياسية 1974-2002** ، أطروحة دكتوراه ، جامعة الجزائر ، 2007 ص 21 ، 22 .

والإيرادات السياحية التي تقوم الدولة بتحصيلها من السائحين وخلق استخدامات جديدة للموارد الطبيعية و المنافع الممكن تحقيقها نتيجة خلق علاقات اقتصادية بين قطاع السياحة والقطاعات الأخرى [1] .

– الأثر على تدفق رؤوس الأموال الأجنبية: يساهم القطاع السياحي بدرجة ملموسة في تدفق جزء من النقد الأجنبي لتنفيذ خطط التنمية و يمكن تلخيص بعض أنواع التدفقات من النقد الأجنبي الناتج عن السياحة كما يلي[2] :

– مساهمة رؤوس الأموال الأجنبية في الاستثمارات الخاصة بقطاع السياحة (المدفوعات السياحية التي تحصل عليها الدولة مقابل منح تأشيرات الدخول إلى البلاد).

–فروق تحويل العملة: الإنفاق اليومي للسائحين مقابل الخدمات السياحية الأساسية و التكميلية بالإضافة إلى الإنفاق على طلب السلع الإنتاجية و الخ دمات لقطاعات اقتصادية أخرى، والإيرادات الأخرى للفنادق من السائحين .

2 – من الجانب الاجتماعي و الثقافي :

يمكن إبراز أهمية السياحة من هذا الجانب من خلال[3] :

–السياحة مطلب اجتماعي و نفسي هام من أجل استعادة الإنسان لنشاطه و عودته للعمل بكفاءة من جديد .

–تساهم السياحة في الحد من ظاهرة البطالة، و تحسين المستوى المعيشي للمواطنين.

–تعد السياحة أداة للاتصال الفكري و تبادل الثقافة و العادات و التقاليد بين الشعوب و أداة لإيجاد مناخ مشبع بروح التفاهم و التسامح بينهم، كما تعتبر كذلك أداة للتبادل المعرفي (تداول العلوم و المعارف) .

–تعمل السياحة على انتشار ثقافات الشعوب و حضارات الأمم بين أقاليم العالم المختلفة، كما تعمل على زيادة معرفة الشعوب ببعضها البعض وتوطيد العلاقات وتقريب المسافات الثقافية بينهم

[1] آسيا محمد امام الانصاري ، ابراهيم خالد عواد ، **ادارة المنشآت السياحية** ، ط1 ، دار صفاء للنشر و التوزيع ، الأردن ، 2002 ، ص32

[2] موسى سعداوي ، حكيم بوجطو ، **أهمية مقومات السياحة الجزائرية في التنمية الإقتصادية للدولة** ، الملتقى الدولي الأول : اقتصاديات السياحة و دورها في التنمية المستدامة ، جامعة محمد خير بسكرة ، مارس 2010 ، ص5 .

[3] عيسى مرزاقة ، محمد الشريف خشخاش ، **التنمية السياحية المستدامة في الجزائر ، دراسة أداء فعالية مؤسسات القطاع السياحي في الجزائر** ، الملتقى الدولي الأول : اقتصاديات السياحة و دورها في التنمية المستدامة ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، 10/09 مارس 2010 ، ص 5، 6.

3 – من الجانب السياسي :

أما من الجانب السياسي فتكمن أهمية السياحة في العناصر الموالية [1] :

–تؤدي السياسة إلى تحسين العلاقات بين الدول.

– إن النتائج الإيجابية للسياحة على المستوى الاقتصادي و الاجتماعي تساهم في حل الكثير من المشكلات السياسية .

[1] عيسى مرزاقة ، محمد الشريف خشخاش ، مرجع سبق ذكره ، ص6 .

خلاصة الفصل الثاني :

في ختام هذا الفصل الذي تم التطرق فيه إلى واقع التجارة الخارجية في الجزائر وإستراتيجية ترقية الصادرات خارج المحروقات ، تبين أن تركيبة الصادرات الجزائرية تعتمد بشكل كبير وأساسي على صادرات قطاع المحروقات وأن الصادرات خارج المح روقات تبقى نسبتها ضعيفة حيث لا تتجاوز في أحسن الأحوال 4.78% .

لكن بالرغم من ذلك تجدر الإشارة إلى أن السلطات الجزائرية اتخذت العديد من الإجراءات في سبيل تنويع وتطوير الصادرات خارج المحروقات من خلال سن عدة قوانين ومراسيم ، لك ن تبقى هذه الجهود غير كافية للنهوض بالقطاع التصديري خارج المحروقات ، لذا يجب مضاعفة المجهودات في كافة المجالات المتعلقة بنشاط التصدير .

الخـــــاتـــــمة

خاتمـــــــة :

أدى النفط دورا بارزا في الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال و تحديدا منذ عملية تأميم المحرو قات أين دخلت الجزائر مرحلة جديدة في مجال الطاقة، وأصبحت فاعلا هاما في سوقها العالمي بعد انضمامها للمنظمات والهيئات الخاصة بالنفط على غرار منظمة الدول المصدرة للنفط و منظمة الدول العربية المصدرة للبترول .

فساهم النفط في إعطاء تلك المكانة للجزائر، وقدمت عوائده المالية الهائلة فرصة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية بتمويله مختلف المخططات التنموية، و الرفع من حجم ا لإعتمادات المالية المخصصة للقطاع الاجتماعي، خاصة خلال العقد الأول من الألفية الثالثة، أين تبنت الجزائر سياسة مالية توسعية بمخططات تنموية كبيرة .

إلا أن واقع الاقتصاد الجزائري يكشف بالمقابل حقيقة أخرى مفادها أن عوائد النفط كانت كبيرة إلا أن التنمية الاقتصادية لم ترقى إلى المستوى المطلوب ، وانعكست الطبيعة غير المستقرة لتقلبات أسعاره على الاقتصاد الوطني، حيث أصبح هذ ا الأخير رهين تلك التقلبات، وفي ظل لا منطقية عمل السوق النفطي الذي لا تحركه آليات العرض والطلب، وإنما المصالح الاقتصادية والسياسية للبائعين أحيانا والمستهلكين أحيانا أخرى .

إن الأزمات المتكررة في أسعار النفط جعلت الجزائر باعتبارها دولة نفطية تفكر في إيجاد استراتيجيات بديلة تقلل من شد ة هده الأزمات ، وتعتبر أزمة انهيار أسعار النفط في جوان 2014 بمثابة نقطة تحول جوهرية بالنسبة للجزائر، بحيث دفعتها إلى تبني مجموعة من الإصلاحات المالية والاقتصادية وكانت وراء اتجاه الجزائر إلى التفكير في تطوير قطاعات بديلة ومن هذا المنطلق ومن خلال هذه الدراسة تم استخلاص مجموعة من ا لنتائج والتي تتضمن إجابات عن التساؤلات المطروحة في إشكالية الدراسة، كما تعتبر اختبار لفرضياتها:

– يجب على الجزائر أن تفكر اليوم أكثر من أي وقت مضى في تفعيل استراتيجيات تنموية ب ديلة لقطاع المحروقات .

– الجزائر كغيرها من الدول معنية بالتحديات الطاقوية التي يو اجهها العالم وتزيد على ذ لك كون قطاع الطاقة هو مصدر التمويل الرئيسي للخزينة و الاقتصاد ككل .

– تطوير البحث و الابتكار في مجال الطاقات المتجددة وخاصة الطاقة الشمسية باعتبار أن الصحراء الجزائرية من أكثر المناطق عرضة لأشعة الشمس، وتعتبر الطاقة الشمسية طاقة مستدامة نظيفة صديقة للبيئة مقابل الطاقة الأحفورية التي تمثل طاقة ملوثة ناضبة .

يعتبر القطاع الفلاحي من أفضل الخيارات البديلة لقطاع المحروقات و سيكون الخيار الاستراتيجي الرئيسي الأنسب لتحقيق التنمية بالنظر إلى الإمكانيات الهائلة التي تتوفر عليها الجزائر ومن أجل النهوض بهذا القطاع يجب على الجزائر أن تقوم بما يلي :

– تشجيع استصلاح الأراضي الزراعية و تبني سياسة حكيمة في مجال الري.

– منح قروض استثمارية في مجال الفلاحة مع تفعيل دور الرقابة في كل مراحل تنفيذها.

– توفير الخبرة و الأيدي العاملة المدربة و استخدام التكنولوجيا و الأساليب الحديثة .

– الاهتمام بالتنميق التسويقي داخليا و خارجيا مع العمل على تقليل تكلفته.

– ضرورة توفير الدعم الحكومي لبعض السلع و الاستثمارات.

يعد قطاع السياحة بديلا اقتصاديا مهما للمحروقات لما يحققه من مزايا إيجابية معتبرة على كافة الأصعدة من ناحية تدفق رؤوس الأموال وتحقيق ا لتوازنات الاقتصادية والاجتماعية وتوفير مناصب شغل، إلا أننا نجده في الجزائر لم يرقى إلى المستوى الذي يكفل بلوغ الأهداف المرجوة منه ، وبقيت إنجازاته جد مح دودة بالرغم من تمتع الجزائر بمقومات سيا حية هائلة ومتنوعة طبيعية وتاريخية وحضارية موزعة عبر كامل التراب الوطني والتي تسمح بممارسة كل أنواع السياحة المعروفة، بالإضافة إلى التنوع المناخي الذي يجعل من السياحة في الجزائر تستمر على مدار السنة، و يرجع ركود وتدهور القطاع السياحي في الجزائر إلى عدم اهتمام الدولة به، و اكتفاءها ولمدة طويلة بالمداخيل النفطية كمصدر وحيد لإيراداتها لتغطية نفقاتها، وعلى الجزائر مراجعة السياسات العامة السياحية قصد إرساء أسس متماسكة لاقتصاد ما بعد النفط باعتبار أن السياحة يمكن أن تشكل قطاعا بديلا للمحروقات. وذلك من خلال ما يلي :

-تبني مجموعة من السياسات والبرامج موجهة أساسا لتنمية قطاع السي احة وجعله أكثر جاذبية للسواح ودعم الاستثمار في مشر وعات البنى التحتية والتجهيزات الأ ساسية والتقنيات الحديثة للاتصالات التي تخدم التنمية السياحية.

-توجيه وسائل الإعلام والإشهار لخدمة القطاع السياحي و إطلاق حملات ترويجية خارج الحدود لاستقطاب السياح، مع ضرورة فتح ممثليات سياحية في الدول الأجنبية.

-توفير و تحسين وعصرنه الخدمات السياحية نوعية وسعرا لتتماشى ورغبات السياح لمختلف مستوياتهم.

-توفير المناخ الملائم للاستثمار السياحي ، والإعطاء الأولوية للقطاع الخاص ا لمحلي والأجنبي، وذلك بتبسيط الإجراءات أمام المستثمرين في القطاع السياحي وتحفيزهم، وإ يجاد الإطار القانوني الملائم له.

-نشر الثقافة و الوعي السياحي في أوساط أفراد المجتمع و رجال الأعمال لتقبل السيا حة كنشاط اقتصادي فاعل في رفع مستويات الدخول وتحسين المستوى المعيشي، من خلال إدراك الفرد وفهمه للسياحة و أهميتها وبالتالي الالتزام بآداب السلوك والتعامل مع السائح واحترامه و تقديره كضيف يحقق لبلده قيمة مضافة وفائدة اقتصادية.

-تفعيل الدراسات العلمية الأكا ديمية حول أهمية السياحة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والثقافي.

قائمة الكتب بالعربية:

1. النجار فريد ، التصدير المعاصر والتحالفات الإستراتيجية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008.
2. ابدجمان مايكل، الاقتصاد الكلي، النظرية والسياسة، ترجمة محمد ابراهيم منصور، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1999.
3. البكري ثامر، التسويق (اسس ومفاهيم معاصرة)، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ــ عمان، الأردن، الطبعة العربية، 2006.
4. جيمس غواتيني وريتشارد شروب، الإقتصاد الكلي: الاختيار العام والخاص، ترجمة عبد الفتاح عبد الرحمن وعبد العظيم محمد، دار المريخ، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1999.
5. خليفة محمد ناجي حسن، النمو الاقتصادي، النظرية والمفهوم، دار القاهرة للنشر،القاهرة، 2001.
6. عبد الرزاق محمود، الاقتصاد المعرفي والتصدير، الدار الجامعية للنشر سنة 2011.
7. عبد الله موسى إدريس جعفر، الإدارة الإستراتيجية، دار ناشرون ومكتبات خوارزم العلمية، الطبعة الأولى، 2013.
8. ميهوبي عبدالحكيم، التغيرات المناخية: الأسباب و المخاطر و مستقبل البيئة العالمي، الجزائر: الدار الخلدونية للنشر و التوزيع ، 2011.
9. عطية عبد القادر محمد عبد القادر، اتجاهات حديثة في التنمية، الدار الجامعية، الاسكندرية، طبعة 2003/2002.
10. غالب ياسين سعد، الإدارة الدولية مدخل استراتيجي، دار البازوردي العلمية، الأردن، 1999.
11. غربي محمد مدحت، الواردات والصادرات والتعريفة الجمركية مع دراسة للسوق العربية المشتركة، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، مصر، 2002.
12. لزهل بشار، جارديت جونز، الإدارة الإستراتيجية (مدخل متكامل)، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية،2008ــ2010.
13. محمد إمام الانصاري آسيا، ابراهيم خالد عواد، إدارة المنشآت السياحية، ط1 ، دار صفاء للنشر و التوزيع، الأردن، 2002 .
14. المحمود العمر رضوان، التسويق الدولي، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2007.
15. موسى سويدان نظام، التسويق المعاصر (مفاهيم جديدة طرأت بعد عامي 2004 و2007)، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2010.
16. موسى سويدان نظام، شفيق ابراهيم حداد، التسويق (مفاهيم معاصرة)، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، طبعة 2003.

17. هانبرغ ريتشارد، انتهت الحفلة، سراب النفط، النفط و الحرب ومصير المجتمعات الصناعية، (ترجمة :أنطوان عبدالله)، بيروت ،الدار العربية للعلوم ،2005.
18. يسري أحمد عبد الرحمن، الاقتصاد الدولي، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية، مصر، 2009.

قائمة المجلات والدوريات والملتقيات:

1. أساسيات الاستيراد والتصدير، غرفة التجارة الدولية النشر، 38، كور ألبرت، 1أي آر، 75008 باريس ، فرنسا.
2. البنك الدولي، تحسين مناخ الإستثمار من أجل الجميع، تقرير عن التنمية في العالم 2005، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، 2005.
3. البنك الدولي، تقرير على التنمية في العالم 2010، التنمية و تغير المناخ، القاهرة: مركز الأهرام للنشر و الترجمة و التوزيع، 2010 ص191.
4. المؤتمر الدولي التمويل غير التقليدي و آثاره على الإقتصاد الوطني ، يوم 22-23 فيفري 2018، المركز الجامعي أحمد زبانة، غليزان، الجزائر.
5. الشوربجي مجدي، العلاقة بين رأس المال البشري والصادرات والنمو الاقتصادي في تايوان، بحث مقدم إلى الملتقى العلمي الدولي: المعرفة في ظل الاقتصاد الرقمي ومساهمتها في تكوين المزايا التنافسية للبلدان العربية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، سنة 2007.
6. القحطاني محمد بن دليم ، كيف يمكن التعرف على مدى جاهزية المؤسسات العربية لتصدير منتجاتها إلى الأسواق العالمية، الملتقى العربي الخامس في التسويق الدولي، المنعقد في تونس 2007، المنظمة العربية للتنمية الإدارية.
7. القحطاني محمد بن دليم ، مدى مساهمة نظام تقييم جاهزية التصدير للدخول إلى الأسواق العالمية، الملتقى العربي الثاني في التسويق في الوطن العربي،الفرص والتحديات،ال مـنعقد في الدوحة، 2003.
8. سعداوي موسى، بوجطو حكيم، أهمية مقومات السياحة الجزائرية في التنمية الإقتصادية للدولة، الملتقى الدولي الأول: اقتصاديات السياحة و دورها في التنمية المستدامة، جامعة محمد خير بسكرة، مارس 2010.

9. سعيدي وصاف ، نحو إستراتيجية تسويقية فعالة في قطاع التصدير، ورقة عمل مقدمة في الملتقى الوطني حول الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر والممارسة التسويقية، المركز الجامعي بشار، 20-21 افريل 2004.
10. سعيدي وصاف، تنمية الصادرات و النمو الاقتصادي في الجزائر الواقع و التحديات، مجلة الباحث، عدد01 ، جامعة ورقلة.
11. لونانسة سهام، تداعيات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري، مجلة الدراسات الاستراتيجية و السياسية و الصناعية، المركز الديمقراطي العربي، العدد 01 .
12. مرزاقة عيسى، خشخاش محمد الشريف، التنمية السياحية المستدامة في الجزائر، دراسة أداء فعالية مؤسسات القطاع السياحي في الجزائر، الملتقى الدولي الأول: اقتصاديات السياحة و دورها في التنمية المستدامة ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، 10/09 مارس 2010.
13. مهني مريم عيسى، العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي، دراسة نظرية تحليلية في ليبيا 1980-2010، آما راباك ، مجلة علمية محمكة، الأكاديمية الأمريكية العربية للعلوم و التكنولوجيا، المجلد 07، العدد 20، 2016 .

قـــــائمة الرســـــــائل:

1. مولاي عبد القادر، التصدير كإستراتيجية لتحقيق التنمية الاقتصادية دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، غير منشورة، جامعة بن يوسف بن خدة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، سنة 2006/ 2007.
2. الأخضر قاسمي، أثر الصادرات غير النفطية على النمو الإقتصادي في الجزائر دراسة مستقبلية حول تنويع الاقتصاد الجزائري، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، سنة 2013/2014.
3. تكواشت عماد، واقع و آفاق الطاقات المتجددة و دورها في التنمية المستدامة في الجزائر، مذكرة ماجستير، الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، قسم العلوم الاقتصادية ،2012/2011.
4. حري المخاطرية، دور الإستثمار الأجنبي المباشر في ترقية القطاع السياحي في دول المغرب العربي، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، (غير منشورة)، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف، 2017/2016.

5. حمداني محي الدين ، حدود التنمية المستدامة في الاستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل، دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، سنة 2009/2008.
6. حمشة عبدالحميد، دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في ظل التطورات الدولية الراهنة ، مذكرة ماجستير، جامعة بسكرة ، 2012-2013.
7. زير ريان، أثر ترقية الصادرات غير نفطية على النمو الاقتصادي، دراسة حياة الجزائر، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات شهادة الماستر في العلوم العلوم التجارية، جامعة محمد خيضر ببسكرة، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، سنة 2014-2015.
8. سويقات محمد عبدالرحمان، واقع استخدام عناصر المزيج الترويجي على مستهلك الخدمات السياحية، مذكرة لاستكمال شهادة الماجستير في العلوم التجارية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2016/2015 .
9. شعوبي محمد فوزي ، السياحة والفندقة في الجزائر دراسة قياسية 1974-2002، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2007.
10. صحراوي مروان، التسويق السياحي و أثره على الطلب السياحي –حالة الجزائر – ، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، (غير منشورة) ، تخصص تسويق الخدمات ، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة أبي بكر بلقايد ، تلمسان ، 2012/2011.
11. طه بن الحبيب، أثر سياسة دعم الإنتاج الزراعي في الجزائر –دراسة حالة منتوج القمح، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص الاقتصاد الكمي، جامعة الجزائر 03 كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، 2011-2012 .
12. عجمية محمد عبد العزيز و عطية ناصف إيمان، التنمية الإقتصادية، دراسات نظرية وتطبيقية، قسم الاقتصاد بجامعة الإسكندرية، الإسكندرية، 2000.
13. عزالدين سمير، انعكاسات مسح ديون الفلاحين على التنمية الفلاحية في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التحليل اللإقتصادي، جامعة الجزائر 3 كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، 2011-2012.
14. غربي فوزية، الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء والتبعية،أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2007-2008 .
15. غردي محمد، القطاع الزراعي الجزائري و إشكالية الدعم و الاستثمار في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة ، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية و

العلوم التجارية و علوم التسيير، فرع التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2012/2011.

قائمة الوثائق والمراسيم والموسوعات:

1. القانون رقم 17-10 مؤرخ في 11 أكتوبر سنة 2017 يتمم الأمر رقم 11-03 المؤرخ في 26 أوت سنة 2003 والمتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية رقم 57 بتاريخ 12 أكتوبر سنة 2017 .

قائمة الكتب باللغة الاجنبية:

1. Jean pierre et Michel balfet. management du tourisme. 2eme edition. pearson education. France 2007 p4.

شبكة الانترنيت :

- www.danielwellington.com
- http ://www.france24.com
- http://www.echoroukonline.com
- http://www.elhiwardz.com
- http://www.echoroukonline.com
- http://www.wakteldjazair.com
- http://www.i2arabic.com.
- http://www.elfagr.com
- http:/ www.andi.dz

- https://arabic.cnn.com
- https://www.elwassat.com
- https://www.elhiwar.com
- http://www.ar..wikipedia.org/wiki.
-

تحديات ورهانات استراتيجية ترقية الصادرات الجزائرية خارج المحروقات ، مقاربة وصفية تحليلية للدكتور طارق قندوز والدكتور قاسمي السعيد متاحة على الموقع الإلكتروني:

- https://kantakji.com

الموارد الطبيعية في الجزائر، متاحة على الموقع الالكتروني :

- http://chninba.keuf.net/t172-topic